



الرابطة العربية

AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين - دمشق

العدد الثالث والعشرون / السنة السابعة / كانون شباط آذار ١٩٨٩

الإشراف

مشرفاً عاماً : السيد محمد أبو قوين
رئيس مجلس الإدارة : هبة الحزير
المدير العام : عبد الطيف عمود
رئيساً للتحريم : مريم ساعد
عضواً : تيسر العكش
عضواً :

- المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
- ترطب المواضيع بخصص لاجازات طباعة فقط
- المراسلات باسم رئيس التحرير



شركة الإنتاد العربي للاعادة التأمين

كاملتق

تمارس جميع أنواع إعادة التأمين

منذ عام ١٩٨٢

الآلاف السورية	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	السنة
٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	٢٢١٧٠	رأس المال المدفوع
١٤١٢٣٨	١١١٩٥٨	٢٢١١٣٠	١٨٠٦٣٣	٢٠٠٩٢٥	٢٠٠٩٢٥	إجمالي الأقساط الزائدة
٨٧٥٨١	٩٩٠٨٧	١٠٠١٣٣	٩٣٥٦	٨٥٦٦٥	٨٥٦٦٥	الأقساط المخططة بها
١٤١٠٠٨	١٣٦٢٦٦	١٣٦٢٦٨	١٠٠٦٧٧٧	٩٤٣٧٤	٩٤٣٧٤	الإجماليات البرية
٥٠٠٦٧٩٦	٥٨٥٢٢٧	٥١٣٥٥٥	٤١٨٩٠٧	٣٧٣٢٢١	٣٧٣٢٢١	إجمالي الموجودات

المقر الرئيسي

دمشق الجديدة، ولواء، شارع الشهادة، فائق منصور - ١٧ جادة الثالث، ١١
هاتف : ٢٤٦٦١١ - ٢٤٦٦٠٠ - ٢٤٦٦١٨ - ٤١٢٦١٨ - ٤١٢٦١٩ - ٤١٢٦١٩
بريا : موبيلي ARABUNRE من. ب. ٥١٧٨
دمشق - الجمهورية العربية السورية

فرع الحماة

هاتف : ٤٢٥٠٠ - ٤٢٥٢٣
شارع الجمهورية - من. ب. ٨٢٧٦٦
هاتف : ٢٠٦٨٢ - ٤٢٧٦٦٦
طرابلس - الجمهورية العربية السورية

المحتوى

الصفحة	الكاتب	الموضوع
٥	عبد اللطيف عبود	إعادة التأمين ... متى؟؟ ومن؟؟!!
٢٢		ماذا يجري في سوق تأمين الطيران؟
٢٧		سوق لندن في مواجهة الحقائق
٣٤	الحامي : عبد القادي عباس	سيادة القانون وظاهرة التضخم
		الأبلز وباء عصر الاتصالات
٤٣	يوسف زيد الكيلاني	ترجمة الدكتور
٧١	الدكتور رمزي زكي	قضايا القصادية ووجهة نظر
٨٤	إعداد الآتسة ولاء البغبي	علم التأمين، من خلال الحسائر والمطالبات
٩٣		موازنة شركة الاتحاد العربي في عامها الثاني عشر

التصعيد الإلكتروني والطباعة: دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر
الإخراج الفني: محمد شادي الحلبي - دار طلائع

إعادة التأمين متى؟؟ ومِمَّن؟؟!!

عبد اللطيف عويد

مقدمة

حظيت إعادة التأمين، حديثاً، باهتمام طائرٍ لدى المسؤولين الحكوميين المعينين، في عدد من بلدان العالم الثالث، ومن بينها بعض الأقطار العربية... وإعادة التأمين لم تكن لتحتل بهذا الأهتمام المبالغ لولا ضغط عوامل اقتصادية وتقنية، اقترنت من درجة المازق الذي لا يمكن تحطيمه وجزى الله الشهداء كل خير... وتحت ضغط هذه العوامل المتراكمة يوماً إثر يوم، بدأت عملية البحث عما يمكن وصفه بتصور الحل أو الحلول الممكنة. وكان إن ترددت عبارة إعادة التأمين للدلالة على أحد العوامل المسببة أو الداعمة للأزمة على أساس أنها تشكل فتاةً يصرب القطع النادر من خلالا، أو على الأقل أنها تزيد من حجم المديونية الخارجية التي يبرز تحمها الاقتصاد المنهك فذده الدول.

ومع ان إعادة التأمين لم تكن المشجب الكافي لتعليق شروق مثل هذه الأزمات أو أسبابها، ولم تخلص من الزوايا الصائبة إلا بالصدفة فقط، فتمت تغيرات يمكن أن توصف بأنها حادة في بنية برامج إعادة التأمين قد حصلت، إذ يزيد احتفاظ العديد من الشركات الوطنية من أخطار التأمين ومن الأقساط التي تقابل هذه الأخطار بقفزات

جميع المراسلات باسم
هيئة التحرير
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق - سورية ص. ب: ٥١٧٨

لها أن تتقاضى سعرها بما يُعترف بقسط إعادة التأمين، وفق أسس وشروط فنية ومالية متفق عليها.

ويستحق هذا المفهوم بالضرورة إنه إذا اشترت شركة التأمين حماية إعادة التأمين من خارج البلد الذي تنتمي إليه، فإن هذا يصبح تماماً عملية استرداد لسلعة يقتضي دفع ثمنها بعملة قابلة للتحويل لمعيد أو معيدي التأمين الخارجيين.

وعند هذا الحد يجب التأكيد على شيئين أساسيين:

- (١) أن تبسيط مفهوم إعادة التأمين، وأثرها الاقتصادي بالشكل المعروض أعلاه، يجب أن لا يُتبع من أدعانا المحصورة التي تصنع بها سلعة إعادة التأمين عن باقي السلع المتصلة مادياً سواء في النظر الاقتصادي أو في الناحيتين القانونية والفنية.
 - (٢) مع أن إعادة التأمين قد تشكل عبئاً إضافياً على موازن المديوعات، ويمكن اعتبارها وما تتطلبه هذه المحصورة من فهم اقتصادي ومالي وخبرة فنية متميزة لممارستها.
- إحدى فترات التسرب للعملاء القابلة للتحويل - خاصة عندما لا تصاغ برامج إعادة التأمين بكفاءة ووفق الحاجة الحقيقية لها - ألا أنها تبقى ضرورة لابتدائها لآلة شركة تأمين كبيرة كانت أم صغيرة حيث تشكل قيمة بعض الأخطار التي تؤمن لديها مبالغ تزيد كثيراً بعشرات أو حتى مئات المرات عن رأس مال الشركة ذاتها. وهذه مسؤولية لا يمكن تحميلها كاملة إلا بوجود إعادة التأمين.

متى تُطلب إعادة التأمين؟؟

إن لم يكن ثمة خلاف حول ضرورة إعادة التأمين، وحيويتها بالنسبة لصناعة التأمين بوجه عام، فإن الخلاف كبير فيما يتصل بتحديد حجم هذه الحاجة. فما هو الحد الذي يجب أن تحتفظ به شركة التأمين من قيمة الأخطار المؤمنة لديها؟؟ وما هي حدود إعادة التأمين التلقائية التي يجب توفرها فوق ذلك؟؟ وكيف يضبط التوازن بين أرباح الأعمال الصادرة للشركة وبين عمولات إعادة التأمين التي تحصل عليها؟؟ ويتفرع عن كل سؤال من هذه الأسئلة جملة من الاستفسارات الهامة

عريضة وملائحة، بل وحتى الاستثناء عن إعادة التأمين كلية في بعض الحالات، بصورة تدفع الإنسان العادي إلى الاعتقاد بأن الحاجة لإعادة التأمين لم تكن إلا وهمياً. ومثل هذا الاعتقاد يُشكل النقيض لما ساد زمنياً طويلاً من حيث الاعتقاد على إعادة التأمين الخارجية كملاذ آمن، والانصواء تحت سيطرتها بالعادة أو مع سبق الإصرار. ومع اختلاف الدوافع التي لم تكن دائماً موضوعية أو مبنية على فهم حقيقي، لما يجب الاحتفاظ به من أعمال، وما يجب إعادته منها، وبأنه شروط ملائمة.

ويجبي إن حالة الانفعال هذه، تمكس قصوراً بيئياً في فهم موضوع إعادة التأمين في كلتا الحالتين المتناقضتين اللتين أشرت إليهما أعلاه. وهذا يعيدنا إلى البداية مهما كانت بسيطة بل وهما تبلو أنها ساذجة بمعنى أن نحدد ماهية إعادة التأمين ونرى تكون الحاجة إليها. لأن مثل هذا التحديد يُشكل الخطوة الأولى لمنطلق صحيح.

إعادة التأمين، الرغبة أم الحاجة؟؟؟

أولاً، إذا أردنا وضع مفهوم بسيط لعملية التأمين أساساً - الذي لا يوجد لإعادة التأمين لولاها - يمكننا القول أنها عملية بيع وشراء، فشركة التأمين تبيع حماية تأمينية بصورة وعلى تقطعه على نفسها بأن تُعوضَ المسائر المادية، إذا وقعت، في الأضرار والممتلكات التي أُمنّت لديها. وتأكيداً لهذا الوعد فإنها تُضخِّب وثيقة التأمين (البوليصة). أما المشتري أو المؤمن له فهو يؤدي مبلغاً معدداً من المال. مقابل هذه السلعة، يسمى قسط التأمين. إذن فالأمر وفق هذا المفهوم لا يبدو كونه الاتجار بسلعة، ولكنها سلعة تفرّد بخصوصية تميزها عن السلع الأخرى. وحتى فهم الأمر بهذا الشكل فهماً صحيحاً، من الوجهة العملية، بمقدار ما هو بسيط.

أما إعادة التأمين، استناداً لذات المفهوم، فلا تبدو كونها عملية بيع وشراء أخرى لاحقة. ولكن شركة التأمين هنا تنقلب إلى مشتري للحماية التأمينية بصورة إعادة تأمين. بيتا شركة إعادة التأمين هي التي تبيع سلعة الحماية هذه، وبالتالي يتحق

الأخرى... وبالرغم من القولة السائدة في ان تحديد الاحتفاظ لشركة تأمين أو إعادة تأمين ما، هو أولاً وأخيراً مسألة قرار الإدارة العليا لهذه الشركة تخضع لخطة الشركة وسياساتها العامة، وهي مقولة صحيحة، إلا أن ثمة منطوق عام يحكم الأمور أيضاً، فشركة التأمين التي تُنتِج نفسها باحتفاظ رمزي من خلال اتفاقية حصة نسبية أو فاقض بعد احتفاظ متواضع، إنما تُعتبر ليوصلها لعمل وكيلاً لدى مسمار أو أكثر أو لدى شركة أو بضع شركات إعادة تأمين مختلفة، في الوقت الذي لا يكون فيه صعباً اكتشاف عظم هذا الدور وأثره السلبي الضار.. والأظلة التي يُمكن ليرادها في هذا المجال كثيرة جداً ويكتفي بذكر الحالتين التاليتين كمسودج لها.

إحدى شركات التأمين العربية دأبت على مواصلة احتفاظ ضئيل لها طوال عقد كامل من الزمن دون إجراء أية تغييرات جوهرية - باستثناء تعديل عمولة إعادة التأمين بشكل طفيف - وتبين إن صفاتي احتفاظها لم يكن يتجاوز ١٠٪ فقط من محفظتها. على الرغم من أن بعض فروع التأمين لديها كانت تحقق نتائج اكتسابية مرتجة دائماً وبشكل غير عادي نظراً لإرتفاع معدلات التأمين القروضة من قبلها على السوق، بالرغم من نحو أقساطها بوفرة عالية سنة بعد أخرى.

وفي شركة أخرى لوحظ تباين غريب في تحديد الاحتفاظ بين فرع وآخر حيث كان الاحتفاظ في فرع البحري بضائع مثلاً يعادل أقل من واحد إلى عشرة من الاحتفاظ المحدد لفرع الحريق على الرغم من أن أقساط الحريق لم تكن تتجاوز واحداً إلى سبعة من أقساط البضائع.

وفي هذا الإطار كثيراً ما كان يُترك للوسيط المعتمد أو لشركة إعادة الرائدة حرية تقرير برامج الإعادة الأكثر ملائمة...!! ولم تكن هذه الحالة لشغل بال أحد طلائع ربح شركة التأمين الوطنية أو المحلية كان مضموناً نتيجة لما تحصله من عمولة إعادة التأمين عن الأعمال الصادرة، وكان الربح المتحقق يزداد بازدياد حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة، ويزداد معه ربح معيدي التأمين والسماورة، ويكتفي أن تذكر للتدليل

على هذه الحقيقة أن الربح الاكتسابي لبعض اتفاقيات إعادة التأمين قد بلغ في إحدى شركات التأمين العربية ٥٠٪ من حجم الأقساط الصادرة خلال ما يزيد على عشرة سنوات متوالية.

وكان هذا الخلل العام مُرشحاً للاستمرار لولا ما شهدته المنطقة من ركود اقتصادي أدى إلى بروز أزمة القطع النادر التي أضرنا إليها في مطلع هذا البحث ووقع إلى بحث العديد من أوجه ضغط الحاجة وقتياً، وفي هذا الإطار نوقشت مسألة إعادة التأمين في تلك البلدان، وفي مجمل الحالات اكتُيف أن حجم إعادة التأمين كان مبالغ فيه كثيراً، وأنه لا بد من زيادة الاحتفاظ زيادة جوهرية تتلاءم مع تطور الشركة وتُمو عافيتها والاستجابة لضغوط الجهات ذات العلاقة في الاقلام من الفئات التي تؤدي إلى زيادة الطلب على المعاملات الصعبة. فكان إن عمدت شركات عدة وخاصة تلك الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري داخلي أسواق وطنية إلى زيادة متواترة في حجم احتفاظاتها في مختلف الفروع التأمينية متخفية عن انتهاء سياسة (جانب السلامة) الذي أقرته وفقاً لطويلاً (....) خاصة وأن قصورها في سداد الأرصدة المستحقة لمعدي التأمين ألغى معارضة هؤلاء المعدين أو السماورة، بل إنصافاً للمحققة نقول أن بعضاً منهم كان ينصح الشركات المسندة بزيادة احتفاظاتها بين الحين والآخر لتكون أكثر اهتماماً بتحقيق نتائج اكتسابية أكثر جودة وخاصة في الفروع التي كانت تتعرض لبعض الخسائر.

انقلبت الآية تماماً وأصبحت تلقى حتى في شركة التأمين من يستند في تحديد احتفاظه إلى وهم قائل بأن الخسارة لن تحدث وانها غير محتملة طلالاً إنها لم تحدث في الماضي، وعندما يقول رجل تأمين كهذا فإنه يلغني مرور وجود العملية التأمينية من جلدورها، إذ لا مجال لإعادة التأمين ولا للتأمين أساساً إن لم يكن الاحتمال بتحقيق الخطر قائماً... وما يُسمى جرأة في هذا المجال لا يبدو كونه قصوراً في فهم موضوعة التأمين من أساسها،.

البدائل المكلفة

في سببها الدوب للافلاس من أقساط إعادة التأمين المستندة إلى الخارج قد يتعرض على الشركة بدائل تدور للوهلة الأولى أنها تحقق فديراً كبيراً من النجاح في هذا المعنى، وقد يتراعى للمعين في هذه الشركة أنها قد حققت عطفة عامة في اتجاه زيادة احتفاظها، ولكن حقيقة الأمر قد تكون غير ذلك. فاللجوء إلى البدائل ليجرد كونها بدائل قد يكون مكلفاً أكثر وربما تكون الحماية أقل. ويمكننا إعطاء فكرة عن وضع كهذا من خلال الحالة المفترضة التالية:

شركة تأمين لديها اتفاقية إعادة صادرة على أساس فانص بعشرة خطوط ونسب العطيات الخاصة بالاتفاقية إلى مايلي:

الإحفاظ (خط واحد)	٢٥٠٠٠٠٠٠	للخطر
سعة الاتفاقية (١٠ خطوط)	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	للخطر
أقساط المخفضة ١٠٠٪	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	
أقساط الاتفاقية (حصة المعيد)	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	
عمولة إعادة التأمين	٪٤٥	
عمولة أرباح	٪٣٠	
أ. أقساط	٪٤٠	
أ. تعويضات	١٠٠	
معدل التعويضات المضمنة	٪٤٠ من الأقساط	
(بدلالة السنوات السابقة)		

وحيث أن أقساط معيدي التأمين لهذه الاتفاقية قد بلغت ٢٠ مليون وهو مبلغ كبير فقد رأت إدارة الشركة العمل على زيادة احتفاظها وتخفيض هذه الأقساط. وفي هذا الإطار قدم خا البديل التالي:

صحيح أن الاحتمال قد يتضاءل بالنسبة لخطر ما أو تحت ظروف موضوعية معينة ولكن هذا الاحتمال يبقى قائماً. وبسبب الأمثلة قليلة أبدأ عن فداصة الخطأ المصم الذي يرتكبه من بحاسب هذه الحقيقة.

ففي عام ١٩٨٦ حدث في كوريا الديمقراطية أعصار شديد لم نعرفه البلاد منذ أكثر من مئتي عام، والزوال الذي ضرب جمهورية أروبييا السوفيتية خلال الشهر الماضي لم يحدث مثيلاً له منذ أكثر من خمسمائة عام، وفي بعض المناطق شديدة الجفاف عادة، تحقق خطر الفيضان الجارف. وفي بعض المصانع الكبرى التي قدّر أن أقصى احتمال للخسارة هو أقل من ١٠٪ من مبلغ تأمينها بلغت نسبة الخسارة التي حصلت عند وقوع الحادثة ما يزيد على أضعاف هذه النسبة.

إنه من الواجب واليه أن لاتنعم فشتري من الحماية ما يفيض عن الحاجة ولكن وفي الوقت ذاته فإن قصور التغطية قد تكون الكارثة بعينها، وأذكر هذه المناسبة أن إحدى الشركات الوطنية في العالم العربي دفعت عند غرق جولة باخرة مؤمنة لديها عدة ملايين إضافية لم تكن تشملها إعادة التأمين أو التغطية المشترطة لحمايتها علماً أن شراء حيازة موسعة لم يكن يكلف خلال عشرات السنين ما كلفه قصور الحماية في هذه الحالة.

إن وجود الخاتين التي أشربا إليها أعلاه، قصور الإحفاظ أو هجومه بمكسان حافلة واحدة، وهي نقص الخبرة فيس يتخذ القرار والانصاع أمام جهل أولي أو خوف نتيجة الجهل بتفاصيل التأمين وإعادة التأمين.

ولكن السؤال الأساسي يبقى قائماً كيف نحدد الحاجة الحقيقية لإعادة التأمين؟ وعني عن الشرح أن هناك معايير معروفة تذكر في هذا المجال وهي ليست جديدة بآية حال، فرأس مال الشركة، واحتياطياتها الحرة، وحجم أقساط التأمين، والنتائج الاكتيائية، وسية محافظ الأخطار والسياسة الاكتيائية الصعبة كل هذه من العوامل التي تدخل في تكوين القرار، ولكن المعيار الأهم هو الفهم الحقيقي لعملية التأمين وإعادة التأمين، والقدرة على استيعاب شكل أو أشكال الإعادة الأجدى، والاستفادة من ظروف سوق الإعادة المتغيرة دائماً.

— الاحتفاظ بجميع أقساط ولاء الاتفاقية النسبية القائمة بالاستعانة عنها
حماية زيادة حسارة طبقاً للشروط التالية :

- الأجرة التي تحصلها الشركة عن الحادث ٢٥٠٠٠٠٠٠
- الشريحة الأولى ٣٠٠٠٠٠٠٠ زيادة عن ٢٥٠٠٠٠٠٠ مقابل ١٧٥٠٠٠٠٠ (قسماً سنوياً)
- الشريحة الثانية ٩٠٠٠٠٠٠٠ زيادة عن ٢٠٠٠٠٠٠٠ مقابل ٧٥٠٠٠٠٠٠ (قسماً سنوياً)
- الشريحة الثالثة ١٥٠٠٠٠٠٠٠ زيادة عن ١٥٠٠٠٠٠٠٠ مقابل ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ (قسماً سنوياً)

مجموع التكلفة ٢٧٥٠٠٠٠٠٠

فهي حين بلغت كلفة الغطاء البديل ٢٧٥٠٠٠٠٠٠ في العام فإن تكلفة
الاتفاقية السابقة كانت

٢١٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠٠
(أقساط إعادة التأمين)	(عمولة إعادة التأمين)	(تعوضات التكلفة البديلة)	(أقساط إعادة التأمين)

ومع مراعاة أقساط الحماية للاحتفاظ فإن الغطاء المقترح لا يبدو أنه البديل
المناسب أو الأوفر إضافة إلى وجود مراعاة جملة من النقاط الأخرى الخاصة :

- (١) قسط زيادة الحسارة يجب أن يُدفع مقدماً على أقساط نصف أو ربع سنوية بينما
لا تستدد حصة الاتفاقية النسبية إلا بعد انقضاء عام واحد بوجه عام.
- (٢) في الغطاء البديل — زيادة الحسارة — لن يدفع المعيد أي تعويض عن حادث
واحد إلا متى تجاوز ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ بينما في حالة الاتفاقية النسبية يشارك المعيد

يدفع تعويض في جميع الحسائر التي تلحق بالوثائق المعادة لديه.
(٣) في الاتفاقية النسبية — الفائض — يتم حجز احتياطي أقساط واحتياطي
تعويضات تُفترج عنها في الفترة المقبلة من السنة التالية، وهذا الاجراء يرضى
عملية التحويل الأول .

وهكذا فالبدل المقترح في هذه الحالة ليس كافياً، ولو أنه تم تحت شعار
الحرس على زيادة الاحتفاظ. ومن الضروري التوجه بأنا رغبة في تبسيط الحالة
المقترضة، أمهلاً بعض المطبات الخاصة، كقيام تركيب الخنطة من حيث قيمة الوثائق
وفائها، وتركيب مخنطة التعويضات وجدول تركيز الخطر بدراسة تكلفة الاحتراق....
لأن القصد من هذه الحالة هو إبراز الفكرة فقط.

ممن تطلب إعادة التأمين !!؟؟؟

- من هو المعيد الكفو؟؟
- كيف نختار المعيد المناسب؟؟؟
- ماهي مقاييس الملاة لشركة تأمين أو إعادة تأمين؟؟؟

هذه الأسئلة طُرحت بإلحاح خلال السنوات القليلة الماضية، وأكثر من أي
وقت مضى بدأت مسألة الثقة بالصناعة التي يقدمها المعيد تأخذ جزءاً كبيراً من
اهتمام المقيمين في أسواق التأمين المختلفة، سواء كانوا شركات مسندة أو أجهزة إشراف
و رقابة. إلا شك أن الركود الاقتصادي من جهة، وإوضاع صناعة التأمين من جهة
أخرى، خلال تلك السنوات، قد أسهما في التركيز على هذه المسألة كواحدة من
الأمر ذات الأهمية الخاصة..... وحتى في ظل أوضاع طبيعية فإنه مطلقاً يل
ومطلوباً أن يتوخى المؤمن له العادي، فيمن يؤمن بممتلكاته أو مسؤولياته لديه الملاة
والقدرة على مواجهة التزاماته بشكل كامل وفي الوقت الصحيح... وبالضرورة أيضاً

والمناطق ذاته أن تخرص شركة التأمين على إعادة تأمين الجزء الفائض من محافظتها لدى معلمي لا تقتصرهم الملاحة والثقة..... ولكن كيف تحكم شركة مسندة أو أية جهة أخرى على ملاحة العهد المالية والثقة؟؟؟.. قبل أن تضع جزءاً من محافظ الشركة بين يديه. والإجابة على تساؤل كهذا ليست سهلة أبداً. وليست مطلقة بأي حالٍ من الأحوال. إذ ليس ثمة قوانين واضحة صلبة للتحقق من ملاحة شركة تأمين، أو شركة إعادة تأمين، وإعطاء الثقة بموجبها. على أن هناك بعض المعطيات التي يستفاد منها في الاستدلال على ذلك * وهذه المعطيات يمكننا أن نضعها في مجموعتين .

أولاً - المجموعة الأولى ، المعايير العامة ،

ويمكن أن يطلق على صفة هذه المجموعة بأنها التحليل النوعي « Qualitative Analysis » ، وتعني بخصص حصيلة المعلومات العامة عن الشركة والتي يسهل الوصول إليها من مصادر مختلفة، حيث هي السجل الشخصي للشركة بتكوينها كشخص اعتباري له ماضيه، ونشأته، وحاضره. وأعمال، وخبرة، وإدارة وأشخاصاً. وما هي السمعة التي يتمتع بها في السوق المحلية والعالمية، وحجم تواجده الفعّال في تلك الأسواق، ودراسة هذه الجوانب تشمل بصورة خاصة مايلي:

١ - الخلفية التاريخية .. وتساؤل جملة الحقائق الأساسية المتعلقة بتاريخ الشركة وطرقها مثل :

- أ - تاريخ إنشاء الشركة، الأهداف الأساسية المحددة عند الإنشاء، ظروف إقامة الشركة وشكلها القانوني، وما أحاط ويحيط بها من أوضاع خاصة قانونية أو سياسية إن وجدت. والبلد الذي تم فيه تسجيل الشركة.

* ينسار في هذا المجال إلى البحوث الثلاثة الفاترة بجارة مؤسسة « Botes Law Monic Fund Foundation » السابقة التي أعلن عنها أفضل البحوث في مجال نظم الضمان التي يبرمجها معهد التأمين التأمين Security .
Offered by Reinsurers .

- ب- مسار الشركة منذ تاريخ مباشرتها العمل ، ومعدل نمو الذي حققته خلال السنوات السابقة، وفي حال وجود ذبذبات حادة في هذا المعدل نسعي لمعرفة السبب أو الأسباب المؤدية لذلك.
- ج- القوانين والأنظمة الحكومية المعمول بها في مجال التأمين وإعادة التأمين في بلد المقر الرئيسي للشركة.
- د - معرفة ما إذا كانت الشركة قد تعرضت خلال تاريخها إلى إشكالات غير عادية أدت إلى توقفها عن الاكتتاب، وهل هناك أية فترات توقف عام قطعت استمرارية عملها؟؟ .

٢- المالكين وجهة الرقابة : Ownership and Control ،

- أ - هل معهد التأمين جزء من هيئة اكتتاب متخصصة ، كالتأمين مثلاً أو غيرها .
- ب- هل معهد التأمين قسم إعادة في شركة تأمين عظيمة أم يمارس التأمين وإعادة التأمين على حد سواء؟
- ج- هل معهد التأمين شركة إعادة متخصصة Professional Reinsurer مستقلة أو مملوكة أو تابعة لشركة تأمين مباشر، أم أسيرة شركة كبرى ذات نشاط صناعي أو تجاري كبير ؟
- د - هل معهد التأمين شركة إعادة إقليمية قائمة بين مجموعة من الدولة المتعاونة سياسياً أو المرتبطة باتفاقات تعاون اقتصادي؟؟ أو هي عبارة عن مجمع لقبول صنف معين من الأخطار .

وفي إطار هذه المعايير فإن حجم الثقة يتأثر ويحدود مختلفة في كل شكل من الأشكال أعلاه، فحيث يمكن اعتبار المخاطر التي يعملون داخل هيئة اكتتاب اللويدز ضماناً من الدرجة الأولى، وذلك تبعاً لنظام هذه الهيئة والضمانات التي تفرضها على مكتبها بموجب هذا النظام، فإن وكلاء الاكتتاب والجمعيات وخاصة

٦ - الإعادة المكررة : Retrosession Programme

من العلوم أن شركات إعادة التأمين تعرض طائفة اكتبانية قد تزيد أحياناً أضعاف طاقاتها الاحتياطية. وفي مثل هذه الحالات، التي ليست نادرة، يصبح من القيد معرفة المعيدين الذين تعيد هذه الشركة لديهم قبولاتها أو الجزء الأكبر من هذه القبولات.

إذ أن الضمانة الفعلية في مثل هذه الحالة هي ضمانات هؤلاء المعيدين وليس المبدأ الأول فحسب، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة الإلتزام ببرامج الإعادة المكررة ومعرفه المعيدين الذين تكررت لديهم.

٧ - الخدمات وفرص التدريب : Service & Training Apportunities

قد لا يكون مألوفاً أن يُخرج هذا البند تحت عنوان المعايير العامة ولكن من الناحية الموضوعية، فهو لا يقل أهمية عن أي بند آخر، فما يقدمه المبدأ من خدمات كعمالية الخطر، والحجرة في تسوية المطالبات الناشئة عن حوادث جسيمة أو كوارث طبيعية، والنصح الذي يسديه في إطار الصلحة الحقيقية للشركة، وإتاحة الفرصة بين الحين والآخر، لزيادة تأهيل كوادر الشركة في مجال التأمين وإعادة التأمين، هذه الخدمات تدخل في تقييم واختيار المبدأ اللامم، ويتبين أن لا تتطلب مثل هذه الخدمات من كافة المعيدين الذين هم على قائمة إسداد الاتفاقيات الصادرة، بل من المبدأ الرائد والمعيدين الرئيسيين... مع التأكيد أن إعادة التأمين بالنسبة هؤلاء تعني تحقيق ربح، كمشكلة لمعلمهم التجاري، وهكذا لا ينتظر من المبدأ الذي أسندت إليه حصة طفيلة أن يُقدم نفس الخدمات والحجرة التي يقدمها المبدأ ذو الحصة الكبيرة بفرض أن كلا المعيدين مؤهل لهذا الدور.

ثانياً - المجموعة الثانية : المعايير الخاصة

كما يمكن أن يُطلق على عملية فحص هذه المعايير ما يسمى بالتحليل الكمي أو

عندما تكون تحت إشراف مباشر أو غير مباشر من قبل أحد الوسطاء أو السماسرة فإنها لا تصبح فنياً كبيراً من الثقة والأطمئنان.

٢ - خبرة الإدارة : Management Experience

ويجب أن لا يُكتفى في هذا المجال بالنظر إلى خبرة مسؤول رئيسي في الشركة، بل يجب أيضاً النظر في نوعية وخبرات الأشخاص الرئيسيين الآخرين، سواء منهم المكتسبين أو المالكين أو مسؤولي الاستثمار، والتحقق من مدى الاستمرارية والتواصل اللذين تسير عليهما الشركة مع كوادرها الرئيسية.

٤ - الفلسفة الاكتبانية : Underwriting Philosophy

وتعني الخط والتوجه الذي تتبناه الشركة في تحديد مستوى الأضرار والشروط عندما تتولى ذلك سواء بالنسبة للأخطية أو الاتفاقيات التي تُشارك بها كمعيد تأمين، ومن المهم معرفة نوعية الأعمال التي تقبلها وطاقاتها الاستيعابية، وكذلك النطاق الجغرافي الذي تعطيه قبولها، ثم ماهي اعتماداتها الاستثمارية، وشكل الاستثمار الذي تتبناه، وكيف تكون استجاباتها لتسوية الحوادث، وبصورة خاصة عندما تتطلب كمطالبة فورية : Cash Claim.

٥ - الاستمرارية : Continuity

من الضروري التأكيد من أن معيد التأمين لن يبدو ظهوره عند أول ظاهرة سلبية في نتائج الشركة المسددة أو تدني محافظتها. وخاصةً عندما تكون سوق الإعادة مشددة، وإن يكن معيد التأمين ممن يؤمنون بأن إعادة التأمين عمل يجب أن يتواصل وتقيم على أساس زمني واسع : Long term basis. وكذلك أن لا يكون المبدأ ممن ينتظرون أن يسترجعوا خسائرهم الاكتبانية، إن وجدت، في سنة من السنوات خلال السنة التي تليها : Pay back in one Year.

الرقمي ، Quantitative Analysis ، وتشمل فحص المعطيات التالية :

١ - معدل الأداء الاكتتابي ، Underwriting Performance

مع مراعاة بعض الحالات الخاصة التي سنأتي على ذكرها لاحقاً ، فإن قياس المعدل المذكور يتم عبر استخدام العلاقات التالية معاً :

$$١٠٠ \times \frac{\text{التعويضات الخسارة (incurred losses)}}{\text{الأقساط المكتسبة (Earned premium)}}$$

$$١٠٠ \times \frac{\text{النفقات المصروفة (Expenses Incurred)}}{\text{الأقساط المكتسبة (Written Premium)}}$$

يعطي هذا المعدل الركب ، Combined Ratio ، دلالة مفيدة على كفاءة الأداء الاكتتابي أو فقره من ناحيتي النتيجة الاكتتابية أولاً ثم نفقات الحصول على العمل ثانياً وهاتين النتيجةين تعكسان مركز الإدارة ونجاحها . أما الحالات التي لا يكون فيها استخدام المعدل الركب أملاء مفيداً أو غير مناسب فهي عندما تكون المعطيات الرقمية المستخدمة للاقتبايات أو الحسابات التي يتم أدائها الاكتتابي تعمل بنظام السنة المفتوحة ، Open Year ، أو على أساس مالي فقط ، وكذلك عندما تستخدم في حالات الاحتفاظ المنخفض المقرر نتيجة إمكانية الحصول على عمولة إعادة تأمين عالية جداً أو غير عادية .

٢ - معدل الربح الاكتتابي

$$١٠٠ \times \frac{\text{النتيجة الاكتتابية (Underwriting Result)}}{\text{الأقساط الصافية (Net Premium)}}$$

وهذا المعدل دلالة هامة في قياس نجاح العملية الاكتتابية بشكل مستقل وهو إضافة للمعدل الركب الذي أشرنا إليه سابقاً يضمن إمكانية تقدير القدرة الاكتتابية ونجاحها ، كما يقدم دلالة توضح مدى اعتماد الشركة المعنية على دخل الاستثمار ومدى

الأخذ بعين الاعتبار عملية التدفق النقدي ، Cash Flow ، الذي تحققه الشركة من خلال العملية الاكتتابية بنمائي عن النتيجة الاكتتابية ذاتها .

٣ - معدل نمو الأقساط ، Rate of Premium growth

إن الزيادة السريعة في معدل النمو العادي لحفظة الأقساط أو تراجع هذا المعدل بشكل حاد ، كلاهما يعطي دلالة سلبية . وعندما تتجاوز نسبة النمو أو التراجع ستة عن أخرى ما يزيد على ٢٥٪ مثلاً ، فإن هناك ما يدعو للقلق أو الحذر . إذ قد تعكس الزيادة الكبيرة تخطياً في السياسة الاكتتابية يتم بموجبه قبول أخطار لم تكن تقبل ، أو القبول من مناطق جغرافية جديدة لأول مرة كما قد يعكس الهبوط الحاد في حجم الأقساط انخساراً في الدور الذي كانت تؤديه الشركة أو تراجعاً ، أو اختصاراً للنفقة التي كانت تتمتع بها سابقاً لدى الشركات المباشرة والمستدرة لأكثر من سبب واحد .

٤ - مستوى الاحتفاظ ، Level of Retention

إن الاحتفاظ المتواضع قد يوحي بأن دور شركة إعادة لا يعمدو أن يكون واجهية Fronting لشركة أخرى كبيرة أو لجمع أو لجهة أخرى ولذا يكون من المناسب في حالة الاحتفاظ الضئيل أن نتحرى ما إذا كان ثمة إجراءات لتحويل قبولات المعيد إلى معيدين آخرين مقابل عمولة إضافية يتقاضاها . وبدني ان وجود مثل هذه الحالة لا يعطي انطباعاً جيداً عن معيد التأمين المعني .

٥ - القدرة على تحقيق السيولة السريعة ، Quick Liquidity

$$١٠٠ \times \frac{\text{الموجودات النقدية + الموجودات القابلة للتحويل الفوري (الاحياطيات الفنية)}}{\text{الموجودات النقدية + الموجودات القابلة للتحويل الفوري (الاحياطيات الفنية)}}$$

ويعكس هذا المعدل قدرة الشركة المعيدة على مواجهة الطلبات الفورية التي قد تطلب منها للتعرض عن حادث جسم بصورة غير عادية وبفاجئة .

٦ - مقياس السيولة العامة Liquidity ، Over all

وهي قياس القدرة الكافية لدى الشركة المعبدة لمواجهة جملة الالتزامات المترتبة على عاقبتها، من مختلف الأشكال والأجال، دون المساس برأس المال، وإذا كان مقياس السيولة العامة هذا متوازناً فإنه يعني أن هناك حاجة حقيقية لتأمين جريان نقدي يوفّر احتياجات الشركة. أما العلاقة التي يمكن أن تقاس بها السيولة العامة فهي:

$$\frac{\text{الموجودات الاستثمارية (Invested Assets)}}{\text{جملة الالتزامات (Total Liabilities)}} \times 100$$

٧ - الاحتياطات الفنية ، Technical Reserves

وتشكل أحد أهم العوامل في تقييم الملاءة الخاصة بمعيد التأمين، ويُستظر إليها بجدية كافية، وهي على وجه التحديد.

أ - احتياطي الأخطار غير المنقضية (احتياطي الأقساط).

ب - احتياطي الحوادث المتعلقة (احتياطي التعويضات).

ج - احتياطي الموارد التي يتعرض لها وقعت ولم يبلغ عنها (Incurred but Not Reported IBNR).

د - احتياطي أخطار الكوارث.

وأسهل استدلال على كفاية هذه الاحتياطات هو قياسها بالنسبة للأقساط. ما لم تكن هذه الاحتياطات تحتوي عوامل مؤثرة كتغييرات حادة في المحفظة أو في إجراءات الإعادة المكررة أو في احتساب نصيب هذه الإعادة.

خاتمة

لا بد من التأكيد على أن الضمانة أو الملاءة التي يعرضها معيد التأمين، ليست مما يسهل الحكم عليه من خلال علاقة ياضية بين معطين أو أكثر. مما تظهره أرقام التقدير السوي أو الحسابات الختامية لعام أو عدة أعوام. إنما هي قبل كل شيء، مسألة تقدير مبني على الخبرة في العلاقة مع هذا المعيد أو ذلك، وعندما تصعب إدارة شركة التأمين في المقام الأول مصلحة الشركة التي تخطها، فإنه يستج ذلك بالضرورة الركون إلى المعيد أو المعدين الذين يحققون مصالح الشركة آخذين بالاعتبار دائماً ضرورة أن تكون هذه الإدارة قادرة على تلمس طريقها من خلال الحرص على التعامل المبني على أرضية من الصدق والفهم والمعرفة الكافية بماهية وأصول إعادة التأمين والظروف التي تحكم سوق الإعادة، والقدرة على تمييز ما يمكن أن يكون بدائل لا معنى لها، دون السعي لكسب التلكة والمباركة من هذه الشركة أو تلك، ولعله من نافلة القول أن نذكر أن الضمانة والفة المطالبين ليستا حصراً في شركة أو بضغ شركات وليست في سوق معينة بدانها، ولا عن طريق مسمار عمده وكلما أدرك المسؤول مصلحة الحقيقية كلما زادت فرصه في كسب المعدين الذين يتطلون عامل الأمان المطلوب.



في السعر . ويقع مصفؤ الطائرات تخفيضاً في الأسعار زود عن ٢٣.٣٣٪ . وحتى الخطوط النظامية والمضمون أصحاب السجل الرديء من حيث الحوادث يمكنهم أيضاً توقع تخفيض في الأسعار لا بأس به .

والسادة القراء الذين لاحظوا ما تعرض له مديرو الخطر في أعمال الطيران من الضرر والضغط خلال السنوات القليلة الماضية لن يكون لديهم زمام أي شعور بالأسف إزاء انخفاض الأسعار . لكن السؤال المهم هو إلى أين سيصل هذا الأمر ؟ يقال إن كل ما يرتفع لا بد أن يهبط . وتبدو هذه المقولة منطوقة على التأمين ، كما يبدو أن سرعة التغيير هذه لا يوقها إلا الكوارث الحاصلة أو الزيادة في أقساط إعادة التأمين .

— السعة والطلب

يبدو أن الدالية العظمى من المشاركين في سوق تأمين الطيران تعتقد أنه ما لم يقع العديد من الكوارث غير العادية فإن أسعار التأمين ستنمو في الهبوط لعام ١٩٨٩ . والسبب الرئيسي في ذلك أن السعة الاكتتابية المتوفرة في السوق الآن تفيض عن الطلب ، والكثير من المكتتبين لن يدخلوا عن حصصهم في السوق خشية عدم تمكنهم من استعادة مواقعهم في المستقبل .

والطبع فإن وقوع العديد من الحوادث الكبيرة متحجر هؤلاء المكتتبين ، ومعظمهم يصد على إعادة التأمين ، على تقليص سعته الاكتتابية نتيجة التكلفة العالية لإعادة التأمين .

إن ما يظلمه المؤمن له دوماً هو الحد من تقلبات الأسعار وتخفيض التكلفة ، واتساع مجال العطاء وتخفيض نسبة الاستقطاعات . هذه طبعاً أهداف بسيطة يمكن الوصول إليها بشكل ما إلا أن الاستقرار والنبات المشودين لن يتحققا بسهولة . مع أن الشارق بين القمة والقمع في استقرار الأسعار قد يتقلص يوماً ما . ونقل أو تلمي السرعة التي يتطلب فيها السوق من جانب إلى آخر .

في عام ١٩٨٧ بدأ السوق تدريجياً بتخفيض أسعار تأمين الأساطيل النظامية

ماذا يجري في سوق تأمين الطيران

جوناثان بلو بولون

رئيس مجلس الإدارة في شركة

NICHOLSON CHAMBERLAIN AND COLLS (AVIATION Ltd)

دعوة إلى قدر أكبر من النبات والاستقرار في تأمين الطيران
وخصوصاً فيما يتعلق بالأخطية المتوفرة

من المعروف عن سوق تأمين الطيران أنه لا يعرف الاستقرار لفترة طويلة وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية ارتفاعاً في أسعار التأمين ، والاستقطاعات (الحدود الأول من التعويض التي يحصلها المؤمن له) ، وتشدداً في شروط وثيقة التأمين إلى درجة جعلت المؤمن لهم سواءً خطوط الطيران النظامية ، أو مصممي الطائرات ، أو مشغلي طائرات المليكيتير ، يخضون الكثير من الوقت وصرخون الكثير من المال في البحث عن بديل إما عن طريق الشركات الأسيوة Captives أو الشركات التعاونية Mutuals أو التأمين الذاتي Self-insurance .

ولأن بعد حوالي سنة أشهر من بداية التساهل والتراخي في الأسعار التي يشهدها السوق يمكننا ملاحظة انخفاض السعر بفارق ٥٠٪ أو أكثر في تأمين أجسام الطائرات وتالياً حاداً في أسعار تأمين المسؤليات مع ارتفاع كبير في حدود المسؤولية دون زيادة مقابلة

وتأمين تصنيع الطائرات وتشغيل المزامات (المليوكتر) وضع ذلك تأمينات الطيران العامة كلها. ومع حلول أشهر الحريف أصبح من المعتاد والمألوف إجراء تخفيض بنسبة ٥٠٪ على تأمين الأجسام و ٣٠٪ على تأمين المسؤوليات. وخلال عام ١٩٨٨ استمر هذا الاتجاه في تخفيض الأسعار كما في عام ١٩٨٧ ولذلك فمن المنطقي أن يستمر التخفيض في نهاية عام ١٩٨٨.

ما هو السبب الرئيسي إذن في إرتفاع وانخفاض أسعار تأمين الطيران؟

الجواب طبعاً هو السعة الاكتسابية الفائضة أو الناقصة. لقد استطاع سوق تأمين الطيران، على الرغم من الصعوبات الكثيرة أن يواجه التحديات المطروحة في السوق من حيث تقديم الغذاء التأميني الواسع والحديدية الكبيرة المطلوبة. وكذلك على ذلك يحتاج سوق تأمين الطيران الأساطيل الجوية إلى تقديم غطاء تأميني يتبلغ على مليون دولار أمريكي بحسب طائرة واحدة وما يزيد عن مليون دولار للمسؤوليات. هذا في وقت كانت فيه مجموع أقساط تأمين الأساطيل عام ١٩٨٨ حوالي ٨٠٠ مليون دولار فقط.

إن مجرد التفكير في أن حادثاً واحداً من هذا النوع يتجاوز قيمته مجموع أقساط سوق تأمين الطيران السنوية كلها هو شيء مذهل. ولكن تظهر هنا أهمية الكبيرة لإعادة التأمين في هذا النوع الكارثي من الأعمال. ويعتقد الكثيرون اليوم أن السعة المتوفرة في السوق لأي خطر تزيد عن المطلوب بمقدار الضعيف. ويؤكد المشاركون في التأمين دائماً على نيتهم في شن حرب التناقص وكسر الأسعار مما يؤدي بالطبع إلى النتيجة التي تحدثنا عنها سابقاً وهي الاستمرار في تخفيض الأسعار.

لماذا إذن تتوفر مثل هذه السعة الفائضة في السوق بعد أن كان من الممكن فقط تغطية عدد من الأخطار في السنوات السابقة؟ لقد أدى الشد من قبل المكتسبين في ذلك الوقت إلى تحقيق أرباح لا بأس بها. ورغب مكتسبو الطيران بزيادة هذه الأرباح وشدح ذلك العديد من المكتسبين في مجالات أخرى، غير الطيران، مثل تأمين البحري

إلى دخول باب الاكتساب في الطيران لأن أرباحهم في البحري لم تكن بنفس المستوى. وكان جزأؤهم ذلك التغيير المفاجيء في السوق.

من المؤكد أن السنوات المرهقة لن تستمر، وستكون هناك سنوات صعبة. وستزيد تكلفة إعادة التأمين، كما أن الجهات الأخرى ستسحب من السوق أو على الأقل ستقلص من تواجدتها في سوق تأمين الطيران.

— ازدياد المبالغ المنوحة

إن التطور التقني في صناعة الطائرات يساهم حتماً في تخفيض معدل الحوادث في الطائرات وسيؤدي بالتالي إلى تخفيض في أسعار التأمين، إلا أن عامل التضخم في جميع أنحاء العالم أدى إلى إرتفاع معدل المبالغ المدفوعة عند الموت أو الإصابة أو أضرار الممتلكات مما جعل أقساط المسؤوليات تعادل تقريباً معدل الانخفاض في الحوادث وعامل التضخم.

عندما كانت تزداد أسعار التأمين قبل سنوات قليلة مضت قرر المكتسبون استخدام كامل نفوذهم وتأييم الفئال من أجل تقليص عمق وسعة الأغطية المنوحة وحتى استبعاد التغطية بالكامل في بعض المناطق. وقد أزد ذلك الكثير من الإمتراض في حينه لأن الغطاء كان يحدد ويقايس أحياناً في بعض مناطق لم تتعرض لكوارث طيران. وشعر البعض بأن المكتسبين كانوا يستغلون نفوذهم وقدرتهم على فرض الشروط التي يرغبون بها.

أما اليوم فقد تغيرت الأوضاع وأصبحت خطوط الطيران النظامية ومن غيرها من الوسطاء تسعى بقوة لاستعادة بعض الأغطية التي كانت موجودة من قبل وإدخالها ثانية إلى وثيقة التأمين. والكل يأمل أن ينهم المكتسبون ذلك بشكل منطقي دون اللجوء، وبشكل استبدادي إلى المقولة «خذها أو تركها Take it or leave it».

إن خطوط الطيران النظامية ترغب في إيجاد علاقة قوية وودية مع مؤتمنيها وهي

سوق لندن في مواجهة التحقاقات

JERRY DOWLEN
Winchester Bowling LTD

بداية لهذا الموضوع، نبدأ بطرح السؤالين التاليين: ما هي المعلومات المطلوبة من قبل المعيد عند تقديم المطالبة له؟ وما هي المعلومات التي يحتاجها حقاً؟. من السهل على التبع التفرقة بين المعلومات المطلوبة والمعلومات الضرورية، في وقت تشابه به كثيراً المطالبات العديدة التي تُقدم إلى السوق، ولكن يبقى بعضها مشيراً للخلاف بين الشركة المسندة والمعيد حول حجم المعلومات التي يتقدم بطلبها المعيد قبل أن يوفي بالتزاماته. وهذا يمكن أن يُسمى بالنقاش الحي Lively Discussion بين الشركة المسندة والمسمار والمعيد.

بعض إتفاقيات المسؤولية تشتمل على شروط محدد يارم الشركة المسندة بتقديم مستوى واسع من التفاصيل والمعلومات عن جميع المطالبات أو بعضها، وعلى العموم، فإن الاتفاقيات تتضمن شرطاً خاصاً في هذا المجال يمكن تلخيصه بما يلي:

جميع المطالبات، بصيغتها الجسائر المعدة من قبل الشركة المسندة سواء تلك التي تنطبق عليها شروط الوثائق الأصلية و/أو العقود التي تشملها الإتفاقيات، تُعتبر مُلزمة للمعيد والمبالغ المستحقة مقابل حصة المعيد يجب أن تُدفع من قبله بعد تقديم الوثائق المعقولة للمطالبة بالمبلغ المدفوع من قبل الشركة المسندة. ونحن نوقع الحساسة، يعلم المعيد بها عن طريق السمسارة وذلك بعد إعداد المستندات المتعلقة بالحادث، وتسلم

تريد الثبات والبنات فقط في الأسعار. وهل هذا مطلب مستحيل؟ حسناً قد يكون الحل كلياً في التسعير إلا أن ذلك يجد ذاته ليس حياً وحيداً في عدم نبات شكل الغطاء التفرغ.

يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً أن من يشتري التأمين يجب أن يحصل على الصنفه الأفضل والأنسب تجارياً عند أي تجديد. وإن من السخف القول بأن خطوط الطيران النظامية ومن ينقلها من الوسطاء تحاول جعل الأسعار في أدنى مستوى لها. من يدري أولاً ما هو مستوى الأسعار الصحيح لخطوط من الأخطار؟ ومن غير المعقول ثانياً أن يبادر أحد مديري الأخطار إلى دفع سعر تأمين أعلى من المتداول في السوق، يفرض أن ما يدفعه هو السعر الصحيح، على أمل أن يبعه الآخرون.

— المناخ الصحيح

إن لدى سوق تأمين الطيران الفرصة المناسبة لمعالجة هذه القضايا وخلق الجو الصحيح، على الأقل من أجل الاستمرارية وخلق الجودة بين جميع الفئات ذات العلاقة. وقد نجد وثائق التأمين طويلة الأجل من هذا التراجع في الأسعار. وقد طلبنا، كوسطاء، أكثر من مرة من المكتبين إعطائنا الفرصة لشراء وثائق مدتها ثلاث سنوات. عندها وبالطبع، سيفكر الزبون والوسيط في ضمان مصلحة السوق أكثر من ذي قبل.

إن سوق الطيران يتحرك دائماً بسرعة. فقد حصل المكتبين على أرباح جيدة في الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، و١٩٨٧. وانخفضت الأسعار بعدها بسرعة وهذا أن وقوع الكوارث فقط هو الذي سيغير الحال.

إنه الوقت المناسب لشعري تأمين الطيران والوقت الصعب للمكتبين.

وبين هذا وذلك تكون الأمور دائماً صعبة للوسطاء !!

ترجمة: نسور العكش

عن مجلة The Review تموز ١٩٨٨

جميعها للمعيد والأطراف الأخرى التي شاركت بوضعها لتدقيقها. وعن كيفية تفسير واستخدام عبارة «إثبات معقول» في مطالبات الضرر المادي والخسائر الحسبمة نورد مثلاً إعصار اليبسا في آب ١٩٨٣، والمعاصفة التي اجتاحت بريطانيا وفرنسا والبروج في تشرين الأول ١٩٨٧.

إقتصاد مرغوب Welcome Economy

تاريخياً، فضل سوق لندن التوفير الشديد بالمعلومات المطاة لإثبات الخسارة الحاصلة، بحيث ترسل الشركة المسددة الأرقام التي توضح المبالغ المسددة والمبالغ تحت التسوية والتي تستند عليها مطالبات المسدود أو وثائق الإعلام عن حدوث الخسارة. وقد رحب السوق بهذا التوفير الذي وجد أنه كافياً ومقنعاً، ويتغني عن إرسال بيانات مستفيضة لا فائدة منها بل إنها تخثير الشعب والإزعاج.

وفي مرحلة لاحقة، وعند تجديد الإنفاقية، يكون من الضروري تقديم بعض المعلومات المفصلة عن الكيفية التي استطاعت بموجبها الشركة المسددة حصر وتحديد القيمة الإجمالية للخسارة، ولكن ليس متوقفاً أن تقدم هذا المعلومات عند كل مطالبة.

ولا بد من القول أن لميد التأمين الأسباب الموجبة لطلب تفاصيل عن توزيع الخسارة جغرافياً، ربما لأن ذلك يعينه في وضع برامج المتعلقة بتوزيع أعماله الصادرة وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب من الشركة المسددة تقديم معلومات إضافية تعين المعيد في إنجاز مهمته شريطة أن يتم طلب هذه المعلومات بطريقة لاقتة، وهنا لا أجد مبرراً للمعيد في الإسك عن دفع التعويض في حال امتعت الشركة المسددة عن تقديم المعلومات المطلوبة.

وقدما يتعلق بالخسارة الناتجة عن Single Insured Single Location كذلك التي تسببها الحرائق أو الانفجارات، فإن المعلومات المطلوبة هي في أقل الحدود مقارنة بأنواع أخرى من التأمين. ويبدو أن مثل هذه الخسائر تحقق العبارة القائلة: «خسارة معروفة

جيداً في السوق Well Known Market Loss وهذا يتم بإطلاع المعيد فوراً على التقارير المطابقة لتلك المقدمة من قبل الذين توكل إليهم مهمة تقدير قيمة الخسارة، حيث أنه، أي المعيد، يساهم مباشرة أو من خلال وثيقة إعادة التأمين بإبصال الخسارة إلى سوق لندن.

وفي الوقت الحالي، ترحب الشركة المسددة بتزويد المعيد بأية معلومات يطلبها مثل تقدير مسوي الخسائر Adjuster، وهذه النقطة لم تكن تُثار في السنوات الماضية، حيث أن إثباتها كانت تقود إلى ردود فعل متعجزة من قبل بعض الشركات المسددة لأن ذلك برأيهم هو نتيجة لعدم ثقة المعيد بهم. وحتى في هذه الأيام، فإن الإفراط في طلب المعلومات يُثير شعوراً بعدم الرضى بالرغم من أن هذه المعلومات فوائد كثيرة في إظهار حركة العمل في السوق. وفي هذه الحالة فإن غضب الشركة المسددة لا مبرر له عندما يكون المعيد قد قبل إعلام الخسارة دون تعليق لكنه طلب المزيد من المعلومات عندما تسلم طلب دفع التعويض.

أما رفض الشركة المسددة إجابة طلب المعيد للحصول على معلومات ووثائق عن العمل، فإن ذلك يؤدي إلى الإحساس بعدم الرضى مما يضطر المعيد لإدخال شرط في إتفاقيته تنوِّكه الحصول على كلى الأوراق والمعلومات التي يريد.

وبساطة فإن من حق المعيد الحصول على إثبات زمني بحدوث الخسارة لكل مطالبة، ولعل تقديم تقرير المسوي adjuster يُعتبر عبئاً غير مرغوب فيه لكنه يساهم كثيراً في توضيح جملة من النقاط والمسائل التي قد تُثار فيما بعد.

إن مطالبات المسؤولية هي أكثر الأنواع التي تؤدي إلى سوء فهم بين الشركات المسددة والمعيدين حول تقديم معلومات تم طلبها مسبقاً. ولتخلص من هذا الموقف فإن العديد من الإتفاقيات تشترط مسبقاً حداً متفقاً عليه من المعلومات الواجب تقديمها.

ومن الجدير ذكره أن أسلوب الإعلام عن المطالبات المتعلقة بالمسؤولية يختلف

والحوار يجب أن لا يقتصر على طاقم الاكتساب، لكنه يجب أن يشمل أيضاً جميع الأطراف ذات الصلة بالمطالبة، وعليه أن يوفر الكافي لعقد لقاءات غير رسمية وخصوصه الأطراف المعنية جميعاً. مثل هذه الاجتماعات تُعتبر فرصة لمناقشة مراحل تطور المطالبات التي تم الإخطار عنها. وفي حال ظهور أي وضع شاذ أو معقد، فإن الشركة المسندة تستطيع تقديم معلومات ذات قيمة عملية للمعيد وليس مجرد الإسهاب في الكتابة. في حين لا ترغب الشركة في القيام بذلك بوجود نقاشات مثيرة للخلاف مع المؤمن الأساسي.

ولقد أصبح عقد مثل هذه الاجتماعات شائعاً مما حدّ إلى درجة كبير من إرسال المعلومات المكتوبة وهذا ما يتيح تبادل المعلومات المتباد بين الشركات المسندة والمعيدين أثناء الإعلام عن الخسارة. وهذه مشكلة معقدة، فالمعيدون عادة يسايزون من قلة التفاصيل عن كل مطالبة تقدم لهم والتي تؤثر سلباً على إنجازهم للعمل، وبالرغم من ذلك قد تمنح الشركة المسندة في النهاية في إيجاد الأسباب المقنعة لتصرفهم هذا ويكون الحل النهائي للمطالبة بالنسبة للمعيدين ومنفعة مالية مقاربة بأسوأ الاحتمالات و Financial Benefit Compared With Worst Potential.

وعلى ضوء ما سبق، نستطيع التخصيم أن المعيدين يناقشون هذا الموضوع فيما بينهم وسيكون بإمكانهم استنباط طرق جديدة أكثر مرونة وانكساراً مبتعدين فيها عن الطرق التقليدية للإعلام عن الخسارة، مما قد يخلق ظروفأ أكثر ملائمة للعمل.

مطالبات المسؤولية

إن مطالبات المسؤولية تشكل حسائر جسيمة أيضاً. وذلك ما حدث نتيجة لحوادث الاستبصار في الولايات المتحدة التي أصبحت معروفة. لذلك توصل المعيد من الشركات المسندة في لندن والمعيدون في أنحاء العالم إلى إتفاق حول قضية المعلومات المطلوبة، حيث أن الخسائر التي تكبدتها أسواق التأمين لسنوات طويلة

من إتفاقية إلى أخرى، وهو على العموم عبارة عن تقليد وممارسة تمت بين بعض الشركات المسندة والمعيدين وخاصة فيما يتعلق ببعض الإتفاقيات.

تعتمد بعض الشركات المسندة إلى مخاطبة معيديها بعبارة رنانة في كل مطالبة، مما يعكس الرغبة أو الترحيب بقيام تعاون بينهم وبين المعيدين وبمساحتهم للمعيدين بالتعبير عن وجهات نظرهم حول حجم المطالبة وقيمة الإحباط الواجب تخصيصه لها. نفس الشركات المسندة هذه، تتخطى في تقديرها عند إبلاغ المعيدين عن مطالبات محتملة في مرحلة مبكرة جداً وقبل تحديد حجمها، وهذا الأمر هو بمثابة ناقوس الخطر الذي يندب بالباء الإتفاقية.

تكديس الأوراق Paper Mountain

فذا الأمر عكاسه، إلا أنه في حالات كثيرة وجد فيها المعيدون أنفسهم يواجهون سلباً من الأوراق تحمل إليهم الطلب بالإسراع بدفع قيمة المطالبات، بينما هم يرحلون الشركات المسندة لتكون أكثر إنقاءً بخصوص إرسال المطالبات ووثائقها التي كانت تُرسل تلقائياً.

إلا أن بعض هذه الشركات كان يفضل عرض تلخيص شديد للمطالبة أو بالأحرى حصر ذلك بأقل ما يمكن من التفاصيل وهذا يحمل مسؤولية تقدير ما يلزم من معلومات لمعيد التأمين وقد لاقى هذا الأسلوب القبول من معظم المعيدين وما تزال الجهود مستمرة لإيجاد صيغة جديدة للمطالبة تعتمد على الشركات المسندة.

ويلاحظ التسلسل دوراً هاماً ومميزاً في طريقة أسلوب عرض التقرير عن الخسارة في إتفاقيات المسؤولية التي يديرها. وعليه أن يكون يفظاً في تلبية حاجات زبائنه والمعيدين في مثل هذا النوع من الإتفاقيات، وأن يحاول إيجاد حل لأي سوء تفاهم قد يحصل، وأن يعزز روح الحوار بين الشركة المسندة وبين المعيد الرائد، ليتأكد من أن الطرفين على معرفة تامة بأسلوب عرض الخسارة وأنها راضيان عن هذا الأسلوب.

والتي أعادت فتح ملفات العديد من الاتفاقيات كانت مترافقة ولفترة طويلة من الزمن بالقليل من الحوار بين المدينين.

إن المحاولات المبكرة للشركات المستدة للإعلام عن خسارتها بأقل ما يمكن من التفاصيل، رُفضت من قبل الكثير من المدينين الذين يرغبون بالحصول على كل المعلومات التي تحدد الكيفية التي حدثت بها الحوادث وتفاصيل الخسائر المترتبة عليه. وبالتالي عمد بعض المدينين إلى إرسال تساؤلاتهم لكن ذلك أظهر بعض الفهم الخاطيء خلال موضوع مطالبات الأستبستوس وتطلب الأمر تفاصيل كثيرة لا حاجة لها كما ترتب على هذا الموقف إبراز التباين الصارخ بين المعلومات المطلوبة من قبل المعيد وذلك التي يحتاجها الموقف. وقد عزز حماس سوق و زيادة الحسارة في لندن LMX الأساسية دورهم في النقاش الدائر، بعد لقاءات ومشاورات وافية أوجدت صيغة معيارية لمطالبات الأستبستوس مكنت المدينين من تدقيق الصيغ المعتمدة من الشركات المستدة. ومن المفرح أن أعداداً كبيرة من المدينين أعلنت عن موافقتها على الصيغة الجديدة التي وجدت أنها ملائمة للظروف الراهنة وبالتالي تم دفع قيمة المطالبات المترتبة عليهم.

هذه التجربة قدمت سابقة جيدة يمكن الاستفادة من تطبيقها مستقبلاً في لندن والمحالات مشابهة. ومثلاً على ذلك، هناك صيغة لمطالبة تتعلق بلوث البيئية وهي قيد النقاش، في حين توضع صيغة جديدة لاستخدامها في الولايات المتحدة في مطالبات حوادث والأستبستوس و حالات التلوث أيضاً.

ولأسف لم تتوافق مجموعة صغيرة من المدينين الأوربيين على دفع الصروضات المترتبة عن مطالبات الأستبستوس وعلى الرغم من أن هذه المجموعة قدمت مبررات وأسباباً لعدم الدفع وأحد هذه الأسباب، الذي اعتبر غير مقنع، هو قلة المعلومات المقدمة من الشركات المستدة.

معلومات شاملة Formation Comprehensive .

لا يصح الخيال هنا لتذكر للقارئ الكثير من الأمثلة عن نقاشات طويلة ومملة جرت بين فئة من المدينين الذين تمسكوا كثيراً بشروط الحصول على معلومات وافية عن موضوع الأستبستوس. ويكفي القول أن الشركات المستدة في لندن أعلنت دوماً أن كماً هائلاً من المعلومات قد قدمت للمدينين قبل الموافقة على السداد. لكن الهجوم المفرد للمعلومات جعلها غير قابلة للتطبيق، كما كانت الحال في إعصار آسيا، لأن الشركة المستدة دائماً ترسل للمعيد ملفاً كاملاً لكل حسارة جزئية مما يحول هذه الحسارة إلى مطالبة كاملة.

وفي حال عدم قناعة المعيد بالأرقام المقدمة له عن الحسارة الحاصلة فقد يضطر المؤمن إلى تنظيم زيارة المعيد أو عمل عنه إلى مكان الحادث لعابته وتقدير مبلغ الحسارة. وقد حدث ذلك مرات عديدة من قبل المدينين أو ممثلهم وأعطى نتائج جيدة.

فهل نشهد الآن مأزقاً بين الشركات المستدة وبعض المدينين بخصوص الحصول على إثبات مقنع و لمطالبات الأستبستوس. لكن بعد أن دخلت صيغة المطالبة المتعلقة بالأستبستوس السوق حالياً، وعندما سيصبح استخدامها من قبل الشركات المستدة، ويعاد تأكيد المعطيات المفجرة لدى المدينين، فإن ذلك سيؤدي إلى ثقة أكبر وتفاهم أعمق بين الطرفين.

وعودة على بدء، وبغض النظر عن حجم المطالبة شيئاً كان أم ضحياً فإنه يعمل بين الشركات المستدة والمدينين ترحيب وتفهم للسمي لتوطيد علاقة عمل تستند إلى الإتفاق حول الإثبات المقنع، لكل مطالبة. ولا بد من التأكيد بالدور الهام الذي يستطيع السمسار أن يلعبه في عملية توصيل المعلومات بين الشركات المستدة ومعيديها.

ترجمة: يوسف حاتم عن مجلة REVIEW

عدد تموز/أيلول ١٩٨٨

سيادة القانون ، وظاهرة التضخم في البلدان النامية

الحامي : عبد الهادي عيسى

كثرت البحوث عن ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار ، هذه الظاهرة التي هي في الأصل ظاهرة رأسمالية تنتج عن زيادة كمية النقد المتداول بالنسبة إلى كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك . فعندما ترتفع القدرة الشرائية لدى المستهلكين دون زيادة كمية السلع والخدمات بالنسبة نفسها ، ترتفع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب . وعلى ذلك يُعتبر التضخم احتلالاً في العلاقة الاقتصادية (تقود - سلع) يترتب عليه سباق تضخمي بين الأجور والأسعار ... وقد برزت هذه الظاهرة في البلدان الرأسمالية على فترات زمنية مختلفة كما تدل الدراسات الاقتصادية بحيث تحول التضخم إلى ظاهرة منظمة الحدوث ...

إن الكثير من الدراسات وخاصة الاشتراكية منها ، يعزو هذه الظاهرة إلى التناقض القائم بين من يملك وسائل الإنتاج وبين من لا يملك سوى قوة عملهم . ومعنى آخر أن الظاهرة نتيجة حماية منطوية لتناقضات القوانين التي تحكم حركة الاقتصاد الرأسمالي ، وبالتالي فإنه يستحيل علاجه في النظام الرأسمالي ... في حين أن هذا التناقض غير موجود في الاقتصاد الاشتراكي الذي يسيطر فيه المجتمع على عمليتي الإنتاج والتوزيع . مما يُتيح التحكم بخلفي التضخم - الأجور والأسعار ، بشكل متوازن يمنع السباق التضخمي بينهما .

وقد بحث الاقتصاديون من مختلف الاتجاهات أسباب التضخم ووسائل علاجه وأخطاره ، ولا يتسع المجال في مقالة موجزة لعرض الآراء والحلول ونكتفي بالقول هنا أن من المجتمع عليه والملاحظ أن التضخم ينتج تأثيرات خطيرة وسببة على هيكل الاقتصاد القومي في البلاد التي تعاني منه ، يصل أثره في الفروق الضخمة في دخول الفروع الاقتصادية ، الأمر الذي يدفع إلى التحو غير المتوازن لهذه الفروع ويخلق مناخ للمضاربات وتزوح الرأسمال من عملية الإنتاج .

وإن احتلال التوازن بين دخول الطبقات المختلفة في المجتمع الرأسمالي نتيجة التضخم يقع بالدرجة الأولى على عائق الطبقات الكادحة ذات الدخل المحدود ، الأمر الذي يعني تدهور مستوى معيشة هذه الطبقات نظراً لانخفاض دخلها الحقيقي . أما البرجوازية الكبيرة فتهتم المستفيدة من التضخم نظراً لما تتمتع به من مراكز اقتصادية احتكارية تُتيح لها حرية كبيرة في رفع معدلات الأسعار وتحقيق أرباح خيالية .

وإذا كانت هذه الظاهرة رأسمالية في أصلها كما ذكرنا ، فعلازم تظهر بشكلها الصيف في البلدان المختلفة وخاصة منها البلدان التي ترتفع شعارات اشتراكية ؟ ... وهل تتبلور في أسبابها وفي شكلها ومظاهرها عما هي في البلدان الرأسمالية ؟ ...

معلوم أن ظاهرة التزاح في البلدان المختلفة حتى تلك التي ترتفع شعارات الاشتراكية هي ظاهرة تصاحب في الدرجة الأولى طبقة طفيلية تستمد ثراءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الدولة وبالل العام ، وهذا التزاح يندى للعيان في مظاهر شتى . وتبرز تناقضات خطيرة ومستمرة في مقدمتها أن الطبقات الثرية هذه تزداد في الوقت الذي تنطرف فيه برقع شعارات تدعو ليمسنة الدولة على كل شيء ، ولتخصر كل مجالات النشاط الاقتصادي بها ، ومن هذه التناقضات أيضاً أن كمية النقد الزائدة لدى هذه الطبقات والعاملة في ارتفاع الأسعار هي على خلاف ما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتطورة ، بمعنى أنها لا تتوازن من قريب أو بعيد مع زيادة الأجور ، حيث يبدو في هذه البلدان المتخلفة أن زيادة الأجور وخاصة للطبقات الواسعة من عمال وموظفين

وجود التي تحصل على فترات عشوائية هي يوماً بوتيرة ونسبة أدنى بكثير من زيادة الأسعار الأمر الذي يعكس على مستوى معيشة هذه الطبقات وبغري الكثير من أفرادها يسلك السبيل غير المشروع متى توفر هذا السبيل للحفاظ على الحد الأدنى من التوازن بين دخله وارتفاع الأسعار . الأمر الذي يعكس بالضرورة على تيرة العمل وعلى المشاريع وعلى الثقة العامة . وهكذا يصادف في الدول المتخلفة أسوأ مظاهر التضخم في البلدان الرأسمالية مع تعميق يؤس الطبقة الكادحة وتعميق الفساد بل وتيرة أسياناً ، كما يصادف الفراء المادي لبعض الناس في المجتمع ولديهم اللامحدودة في زيادة الأرباح وتوسع الاستهلاك إلى جانب الفقر المادي للفئات الواسعة العريضة والفقر الروحي والأخلاقي لدى الكثيرين مما هنا وهناك في كافة أنواع القطاعات ... ومن هذا كله وإلى جانبه توسع الهوة وتغلّب التوازن بين المداخل وبين المخرجات والممارسة ، وبين القيم وتصدعها ، وتوسّع المشكلة في ثقافتها وتناقضها ودورانها في أفلاك من الحروف والفتاق واللامبالاة واليأس .

هذه الأوضاع البائسة في البلدان المتخلفة تصدى كثير من لدراستها وتقييمها من زواياها المتعددة ، ويمكن من مجلس الدراسات والبحوث الفنية في هذا الشأن تصنيف ورد عواملها لأسباب يحس بها كل منبصر في هذا الشأن . وليس في إمكاننا هنا عرض احصائيات وأرقام ، ولا ساجية لإيراد مثل هذه الأرقام لأن الظواهر يادية للعيان في نتائجها الملموسة ، وظاهرة الغلاء والتضخم يادية بوضوح أكثر وما يمكن قوله أن الرجوع إلى العديد من البحوث والدراسات الجادة لعدد من المختصين في بلدان عديدة أظهرت أن الأسباب غير منفصلة ولا معزولة عن بعضها البعض بل هي متشابكة متداخلة . وأظهرت أن ظاهرة التضخم المتلازمة مع الغلاء التي تعانيها البلدان المتخلفة هي وإن كان لها جوانبها النقدية والمالية الواضحة فإنها ظاهرة اجتماعية تاريخية تعكس من بين ما تعكس الظروف العامة للتطور الاقتصادي والإجتماعي ومقدرة هذا التطور على الاستجابة لحاجات الشعب المتزايدة .

والغلاء والتضخم في واقعها كما تشير البحوث صنفان : أحدهما يمكن التحكم فيه

واعتباره ظاهرة موقوتة مصبو إلى زوال وذلك عندما يكون هذا ناتجاً عن استتار موارد المجتمع في إقامة مشروعات نقل فوائدها بعد أجل ، فبعد هذا تحميها لجانب من أموال المجتمع في هذه المشروعات ، في حين ينقل التعويم النقدي عنها أو التقيد المتقابلة فيها تطبيقاً متداولاً... أما النوع الثاني فيرتبط بعدم سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتداول الأساسية كلها . وبصورة عامة وكما يدل الواقع القائم في عدد من البلدان وكما تشير البحوث ، الأسباب المستخلصة يمكن إيجازها في النقاط التالية :

أ- طبيعة عمليات التسمية وطورها : إذ من البداية يمكن أن طبيعة عمليات التسمية تقتضي رقماً كبيراً من الاتفاق بطول معه أمد الفترة التي سيؤدي فيه هذا المشروع إلى تقديم إنتاج يساهم في نمو الموارد ويصاحب عمليات التسمية ضرورة استتاد قدر كبير من السلع الاستثمارية قبل أن تصحّق زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة في التصدير - إذا فرض نجاح المشروع - وبداية أن تتدهور نسب التبادل الخارجي للدول المتخلفة أي ارتفاع أسعار وارداتها يجعل أكبر من ارتفاع صادراتها سيؤدي حتماً لتضخم نقدي ناجم عن فائض الطلب . من الخارج وعن عجز الجهاز الإنتاجي الداخلي للوفاء بحاجات الشعب وعدم مقدرة الإنتاج على التمر بمعدل متكافئ مع معدل نمو الطلب .

ب- سوء تخطيط التسمية : وذلك ظاهرة عامة في البلدان المتخلفة حيث تلعب عوامل مختلفة في حطط التسمية وإنشاء المشروعات . ورغم ما يصادف بعض المشروعات من آمال ومدافع فقد أظهرت التجربة بعد تجاؤها وانفاق المبالغ الطائلة عليها أنها لم تكن اقتصادية ولم تحقق الغرض المنشود منها من إحلال السلع المحلية المتوقع إنتاجها فيها محل الواردات ، بل ظهر أن إنتاج السلع النظرة يحتاج إلى استيراد موادها الأولية أو مستلزمات ومنتجات يعوق ما كانت تتكلفه الدولة من هذه السلع التي كانت تستورد... وليس هذا فحسب بل أن بعض المشاريع في بعض هذه البلدان كانت تقام بدون وجود القدرة على تمويلها من الموارد القومية الحقيقية وفي غياب سياسة ادخارية سليمة.... وبعضها كان يقام بهدف حصول القيمين على اقامتها على عدولت

غير مشروعة....

جـ- الأرقام الكبيرة في الانفاق وخاصة في شؤون هامة وضرورية لا مندوحة عنها تتعلق بالنسبة لبعض البلدان بالاتفاق العسكري والمعدات... الخ.

د- تضخم الأجهزة البيروقراطية والانفاق العام غير المتحج والفساد ومنه ما يدخل تحت ما يسمى بالهدر والتبديد، وعلاته كثيرة واسعة ملحوظة... وقد يترتب على تضخم الأجهزة اتفاق واضح لا يقابله إنتاج مادي أو حتى غير مادي يُعَدُّ به، على الأقل، في الأجل القصير... وليس هذا فحسب بل أن هنالك ما هو أخطر من كل هذا وهو ما نجّم في بعض البلدان عن عوامل السلب والنهب والتبديد وغير ذلك من صور الفساد التي تتم تحت سمع المواطن ويصر القائمين أحياناً، وفي غفلة منه أحياناً أخرى... وإذا كان من المتعذر في أغلب البلدان المتخلفة التعمد القدر على الجدل العام والنقد العلمي فإن الفساد البيروقراطي يبقى في حوزة الأمين وتصبح الاستقامة مقترنة لا يمكنها العيش في مناخ غير ملائم.

هـ- أسلوب التحويل بالعصر المتعدد في الكثير من البلدان المتخلفة وخاصة منها التي لا تمتلك ثروات طبيعية ضخمة وهو التعبير الاقتصادي الذي يدل على اعتماد الدولة على التوسع التقني، والائتماني لأهداف إجتماعية وسياسية محددة، حيث تترخ الدولة تحت عبء ديون كبيرة أو اصدارات نقدية لا تتفق مع الامكانية الاقتصادية فتعكس بالنتيجة على أصحاب الدخل المحدود.

وأسهل أسلوب شائع تبعه بعض الدول للتحويل بالعصر ذلك الذي يقوم على طبع كميات وافية لا تقابل قدرًا من الإنتاج كما يحدث في حالة الصرف على المشروعات التي قد تدر عائداً بعد أجل غير قصير وفي توسيع أجهزة ادارية وغير منتجة بل وهي في مواقعها عاطلة عن العمل تضطر إليها الدولة أحياناً تحت وطأة ظروف إجتماعية أو سياسية.

ولذا الأسلوب خطوره الكبرى حيث يخلق احتلالاً دائماً بين كمية النفود

التداولية وبين كمية السلع المتاحة... وتكون النتيجة الطبيعية لذلك في العالم الثالث، وتتم الدوائر الاستثمارية وتجاريتها به كثيراً في حوزها ضد دول العالم للاتقاء على تبعاتها.

و- توظيف أموال القطاع الخاص (الغني) لأمواله في غير القطاعات المنتجة... وتحريك هذه الأموال في مجالات المضاربة والبيع الكبير العاجل... وتحويل الرأسمالية المحلية هذا بالعمام تقفها في المشاريع الإنتاجية والخوف من التأميم... وبهذا يلاحظ أن القسم الذي لم يُجُوب إلى الخارج من هذا القطاع يستمر في شراء العقارات وإعادة بيعها وفي المضاربات والتهريب والسوق السوداء... وفي مظاهر البذخ الكبير من أعراس وأسفار وأنواع شاذة من الاستهلاك.

ز- ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك في جميع ميادين القطاع العام، أما بسبب ارتفاع الأسعار العالية لمعلم المواد المستوردة، وأما لانخفاض مستوى الإدارة في هذا القطاع، وانتشار الطاقات الماطلة... وأما محاولات مقصودة لتخريب القطاع العام... أحياناً. ولغياب المنظمات الناضجة التي تدافع عن المصالح العامة في جو ملائم للرقابة والنقد والأمان.

تلك هي بعض أسباب مؤثرات الغلاء والتضخم التي يُجمع عليها الباحثون مع غيرها تكف عن ذكره في تحليلهم للظاهرة في بلدان العالم الثالث وقد يرد بعضهم الأسباب في جعلها لعوامل خارجية، وبهذا يمكن من أمر فإن المسألة لا ينظر إليها في بلد إلا على ضوء الثورة الوطنية وأنواع الدخول. وبصورة عامة يلاحظ الدارسون أن البلدان الرأسمالية الكبرى الرائدة في أمور التضخم كالأمرياء، أن هذه البلدان على تناميها فيما بينها باحتكاراتها العالية وشركاتها المتعددة الجسبات تحاول نقل العبء القاسي الناشئ عن عدم الاستقرار الموجود في أسواقها الرأسمالية العالمية على كاهل البلدان النامية، وتجري العملية طبقاً لقوانين الاقتصاد الرأسمالي أي من خلال مفعول قوانين العرض والطلب ومن خلال الشراء من البلدان الرأسمالية والبيع فيها... ومن خلال التحكم في سياسات البلدان المتخلفة وإيجاد الوسائل وحتى الحربية والقنالية منها

لتصريف بضائعها واستئناف أموال البلدان المختلفة. وما أزمة التورول وبعض الحروب الحلية إلا دليلاً على هذه الوسائل.

ولكن ما هي الحلول التي تدور التساؤلات حولها وما هي الأفلاك التي ترمي فيها هذه الحلول؟. هنا يكمن القول أن الآراء تشتعت وتضمت تبعاً لقطاعات واتجاهات الأفكار. فبعضهم يرى أن وقف التضخم نهائياً والسيطرة عليه منذ البدء يقتضي في - الوضع الأفضل - السيطرة الكاملة للدولة على كافة وسائل الإنتاج والتداول وهذا هو اختيار سياسي اجتماعي اقتصادي يتحدد في الموقف من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتوجيه الإنتاج وفق خطة محددة تكفل مصالح الغالبية وتضمن التطوير القومي في إطار علاقات دولية واجتماعية خاصة. وضمن المناخ اللازم.

ويرى بعضهم أن ذلك يكون في نطاق الحرية الاقتصادية وإعطاء أوسع مجال للاقتصاد الحر. وطبعي أن الجدل في القوانين ينطلق من إيمان كل من التجادلين بالمذهب السياسي والاجتماعي الذي يعتنقه....

ويلاحظ أن الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث على اختلاف الشعارات المطروحة يتطرب في مظاهره، وأن الأنظمة السائدة في جل هذه البلدان ان لم نقل كلها نظام لا هوية له حيث توجد شعائر وممارسات من هنا أو هناك وتسيات من هنا وهناك. وقد برهنت الوقائع على أنه لا يكفي لتحقيق تحسن ملموس في معيشة الشعب في هذه البلدان تخصيص حجم من الموارد لخطة التنمية تكفي لمعالجتها أن تنسق أو تسامر وتأثر التزايد السكاني، كذلك لا يعني عن الأثر شيئاً أن تحدد السلطة بالقوانين والقرارات وحتى بقوة الأجهزة نظاماً رسمياً (لتوزيع) عوائد الشبنة يستهدف تطبيق (القنوات) بين الطبقات ذلك أن بعض الآليات الاقتصادية التي تعد انعكاساً مباشراً وفورياً وأمياً لعلاقات الإنتاج القائمة قد تضسد أية خطط أو قوانين وتأخذ باليمين ما أعطى باليسار أو ما يزيد....

وفي كل الأحوال فإن من المشاهد في البلدان المختلفة ومهما كان النظام

المُشجّد له عموماً لا ينطبق مع الواقع القائم، فإن ثمة حقيقة كبرى تفرض وجودها بشكل بارز قلّ ذلك أو أكثر وهي أن هذه البلدان لا تختم مفهوم سيادة القانون بمعناه الشامل العام الذي يعني أول ما يعني التزام المسؤول قبل غيره بهذا الاحترام وإيجاد الثقة لكل مواطن في انضباط للأمر وفي سلامة مسبوها طبقاً للقانون الواضح العلق.

ومن يقرأ دساتير وقوانين هذه البلدان المختلفة وامتحنه من حريات نظرية للمواطن في العمل وفي ضمان أمنه وحياته واستقراره وحرته في التفكير والتصرف والنقد... الخ يخط شعوب هذه البلدان على ما توصلت إليه بموجب هذه القوانين، ولكن الاطلاق على الممارسة العملية يظهر أن كل هذه النصوص في واد والتطبيق العملي في واد آخر.

فقد دلت التجربة في أكثر هذه البلدان أنها في الوقت الذي ترفع فيها شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون وضبط الأنظمة والميزانيات والاتفاق والدخول بموجب أنظمة وقوانين يلاحظ أن الممارسة تختلف. وأن النتيجة القائمة بديلاً عن كل هذا هي امتشراء العمليات الطفيلية والفساد ضد قوانين الدولة، وأن من يوكل إليه تطبيق القوانين والخطط المقررة بأحكامها هم أول من يعمل على خرقها والافلات من أعبائها والمساعدة في تشجيع الراحة مفهومها واحترامها والثقة بها من أذهان الناس..... وقد تأكدت في أكثر من مجال وموقف عيبة الندادة بضرورة إخضاع الدخول الطفيلية للضرائب المغفولة وتحميلها جزياً من أعباء التنمية... بل أن التنمية ذاتها الخمية نظرياً بالقوانين كانت منقطة في حقيقتها بارياكات وأعباء طفيلية تعصف بغاياتها.... وكل ذلك على مرأى وسمع من القانون المشاد بسيادته والقائم لمعالجة الظواهر الشادة. وإذا كان اجنثا الظواهر الشادة من جذورها هو المطلب والطريق الأجدى. وإذا كان خطر الأنشطة الطفيلية وتصفية الطبقة التي تمارسها كان ويقى المجال الوحيد لإعادة الثقة بالقانون وسيادته، فإن الواقع السعاشي في البلدان المختلفة يشب اتساع الظواهر الشادة وتعدد الطفيلية بما يجعل سيادة القانون المطلوبة مهزوزة في الأذهان. وقد يرد التساؤل هنا عن المقصود بسيادة القانون في نطاق التضخم وفي ظاهرة الغلاء المشخدة

الأيديز وباء عصر الاتصالات هل هو الأخطر عساً في تاريخ الأوبئة ؟

تأليف : دوبرت . م . سوسون
ترجمة : الدكتور يوسف تيد الكيلاني

في أعداد سابقة من «الرائد العربي» نشرنا أكثر من مرة، دراسات وآراء وأخبار عن مرض «قصور الداعة المكتسبة»، الإيدز. وقد تركزت جميعها على رصد الآثار التي خلفها المرض المذكور في مجال تأهيلات الحياة، ودراسة العوامل الانجابية الخاصة بتقييم الخطر، وطرق احصاء سعر التأمين اللازم مع إشارات إلى تاريخ المرض وانتشاره وتطوره في العالم.

والموضوع المشهور أدناه يتناول مرض الإيدز من وجهة أخرى ليست مختلفة ولكنها خاصة. حيث يجازل الكاتب وهو الدكتور Robert mawenson في مقاله التي نشرت لأول مرة في ربيع ١٩٨٨ أن يتناول المرض من حقلية تاريخية لأزمة أخرى كالتفاعون والكوليرا والانفلونزا وغيرها التي اجتاحت العالم خلال أقطاب مياعدة وصولاً إلى الالحاس الحالي (الإيدز) من أوجهه الصحية والاجتماعية ضمن نظرية مستغنية لا تخلو من الجمل والقائدة. والبرهة مأخوذة عن مجلة الثقافة العالمية التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون في الكويت العدد رقم ٤٣ السنة السادسة.

(٠٠٠٠)

عديراً لهذا المقال ؟ ألا توجد في هذه البلدان قوانين مرعية لا ترجم الخلل في النظام ؟ والجواب على مثل هذا التساؤل أن الدولة الحديثة هي دولة القانون في العالم المتقدم، والقانون ليس تصوراً جامداً مبنية على الرعب والإرهاب كما يوحي التوهم، وإنما هي القواعد الآمرة الموجبة بالثقة والأمان والدوام وكفالة الحقوق المعلقة للمواطن والشعارة بالحرم على تطبيقها على كافة الناس وبدنياً على الدولة وأجهزتها التي تقوم بتطبيقها والشعارة للجميع بأن هذه القوانين تنبع من ضمير الشعب وتوفر الرقابة الشعبية اليقظة الواعية الحية المخلصة.

إن المقارنة المذهلة بين القول بالحرم على القانون والاضبط وبين التطبيق المهمل لأن القانون قد لا تنبع من النية الشريفة لوحدها بل قد تكون نتيجة ذعر أو خوف من أمور لا تستند إلى واقع .. ولكن ومهما كان الأمر فإن قيام مراكز قوى غير مسؤولة بأعمال وإن كانت صغيرة يخترق فيها القانون، يفسح المجال لأجواء الحرف وعدم الثقة، وعليه لا بد من تحديد واضح لسيادة القانون يكون الحكم فيه قدوة للمواطن في احترامه وإن تلتزم كافة السلطات قبل المواطنين بأحكامه وبحيث لا يسمح بأي استثناء يخل بمبدأ المساواة وانحاسية ولا يفسح المجال لأية سلطة أن تحمل عمل أخرى خلافاً للقانون.

وعليه فإن نقطة البدء في علاج الظواهر المشادة وفي مقدمتها التفسخ والغلاء في البلدان المتخلفة تنطلق في رأينا من مبدأ الحرم على سيادة القانون في الدرجة الأولى لأن في هذا وحدة مفتاح الحل لاسباب ومشاكل أخرى كانت وما زالت هي العوامل المؤثرة في تروذي ثقة المواطن في دولته في كل البلدان المتخلفة التي يتهدد بعضها للحاق بركب حضارة العصر وتنطلق العلم الذي غير وغير كل يوم معالم الحياة في آفاق جديدة متسارعة لا حد لها على ما يبدو.



في شهر ديسمبر من عام ١٩٨١ ظهر مقال في مجلة New England Journal of Medicine يصف أحوال مجموعة غريبة من سبعة رجال أصيبوا بعدوى شديدة، بجرثيم كانت سابقاً تعدي فقط الأشخاص المصابين بنقص شديد في مناعة أجسامهم، وسرعان ما أطلق على هذه الحالة (متلازمة قصور المناعة المكتسب) وبمد ذلك الحين تزايد عدد هذه الحالات بمعدل مذهل، وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٨٧ تجاوز عدد الحالات التي بُلغ عنها في الولايات المتحدة (٤٠٠٠) حالة فضلاً عن (٥٠٠٠٠) حالة اكتشفت في (١١٤) بلداً آخر. إن هذا التفشي العالمي الواسع لحدا المرض المعدي الجديد، قد وأد خوفاً شديداً من شر موقب، ونتيجة لذلك حدثت إشارات كثيرة إلى أوبئة سابقة، ولعل أكثر هذه الإشارات كان منصباً على الموت الأسود وهو (وباء الطاعون الدملي) الذي اكتسح أوروبا في منتصف القرن الرابع عشر، وبالرغم من المخاوف الشائعة، لم تجر إلا عمليات قليلة لمراجعة الأوبئة السابقة من أجل المقارنة والتبصر بما يتصل بوباء الإيدز، ومع أن الوقت ما زال مبكراً بالنسبة للوباء الحالي، إلا أنني أعتقد أن باستطاعة المرء أن يبدأ بإجراء مثل هذه المقارنات، أي أن يضع متلازمة قصور المناعة المكتسب في منظور تاريخي من نوع ما.

هنالك على الأقل ثلاث طرق عامة لدراسة هذه المسائل:

أولاً: يمكن للمرء أن ينظر إلى الأوبئة السابقة والطرق التي أثرت على الشعوب والسياسة وحتى على مجرى التاريخ.

ثانياً: يمكن للمرء أن يصف (التشرح الاجتماعي) الداخلي للوباء: أي سلسلة الاستجابات الاجتماعية والسياسية التي تحدث خلال سريان الوباء. إن مثل هذه التفاعلات تمثل إلى أن تكون متشابهة في جميع الأوبئة، ويبدو أنها بالفعل تحدث خلال انتشار وباء مرض الإيدز الحالي، وأخيراً فإن من المفيد مقارنة الموقف من الإيدز بمواقف المجتمع من الأمراض التناسلية الأخرى في بداية هذا القرن، وكل مقارنة من هذه المقارنات تعطي منظوراً مختلفاً نوعاً ما.

إن للأمراض المعدية أثراً رئيساً على تاريخ الغرب، ومع أن الأوبئة كانت عديدة

ومدمرة فإنه يمكن للمرء أن يصف بسهولة العدد القليل من الطرق المختلفة التي مكنت هذه الأوبئة من أحداث هذه الآثار. إن أول هذه الآثار يتمثل في وباء منقش أصاب جميع أفراد المجتمع بصورة منتظمة تقريباً مؤدياً إلى الإحلال باليأس وإلى تغيرات تاريخية طوييلة الأمد. أكثرها وضوحاً وربما المثل الوحيد لذلك هو وباء الطاعون الدملي (المعدني) الذي حدث في أوروبا خلال القرن الرابع عشر، هذا ربما يكون للأوبئة آثار متباينة على الشعوب المختلفة، مؤدية إلى تغيرات هامة.

إن حمل الإسبان لوباء الجدري إلى سكان أمريكا الوسطى من الحدود المجر مثال صريح على هذا الأثر؛ ويمكن النظر إلى كثير من المعارك الحربية التي تصاب فيها إحدى القوتين العسكرية بالوباء أكثر من غيرها، على أنها مثل أكثر شيوعاً على هذه الظاهرة: وفي خلال المائة والخمسين سنة الماضية فإن العديد من الأوبئة الأصغر قد أحدثت تغيرات من خلال القوانين التي سنت استجابة للوباء. إن العديد من قوانيننا في الوقت الحاضر عن الصحة قد سنت خلال أوبئة الكوليرا المتكررة في كل الولايات المتحدة وإنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر، ولكي تبدأ بوضع مرض الإيدز في منظور تاريخي فإن مما يساعد على ذلك باعتقادي دراسة بعض هذه الأوبئة بإسهاب أكثر.

لقد ضرب وباء الطاعون الدملي أوروبا سنة ١٣٤٧ ولكن أحداث القرنين السابقين كانت قد مهدت الطريق لهذا الوباء الكبير، لقد كان كل من القرنين الحادي عشر والثاني عشر مستقراً سياسياً وحالياً من الأمراض تقريباً، كما أن إنتاج الطعام قد زاد خلاصهما بصورة مثيرة، وكنتيجة لذلك فإن عدد السكان الذي كان (٢٥) مليوناً سنة ٩٥٠ قد تضاعف ثلاث مرات وبلغ (٧٥) مليوناً سنة ١٢٥٠ م، وجوالي سنة ١٣٠٠ حدث هبوط واضح في معدل الحرارة في أوروبا وتبع عن ذلك تذبذب كبير في الخواص، وقد أجبرت الجاعة التي حدثت نتيجة لذلك المديد من الفلاحين على الهجرة إلى المدن مما أدى إلى فقر شديد وازدحام في السكان، وفي ظل هذه الظروف تزايد كثيراً أيضاً عدد الجرذان السود.

يصيب وباء الطاعون في المدن الجردان وينتشر بواسطة برغوث الجرن، وعند انتشار الوباء الحيواني بين الجردان فإن العديد منها يموت (وفي رواية الطاعون والكامو نجد أن الوباء قد استهل فجأة بظهور أعداد كبيرة من الجردان الناقدة في الشوارع). إن البراغيث المصابة بالعدوى سرعان ما تترك الجردان الميتة بحثاً عن مضيف جديد، فإذا لم تجد جرداناً أخرى فإنها تحاول أن تتغذى على الآدميين وبذلك تصيهم بالعدوى، وهكذا فإنه من السهل إدراك كيف أنه في الظروف المناسبة من الفقر والأرزحام وتدني المستوى الصحي يمكن أن يحدث وباء كهذا.

لقد كان الوباء مستوطناً في العديد من مناطق آسيا ومع ذلك فإن السفر عن طريق البر حتى منتصف القرن الرابع عشر لم يكن قادراً على نقل الوباء غرباً إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد وصل الوباء إلى مورسيا سنة ١٣٤٨، وفي سنة ١٣٥١ كانت جميع أوروبا قد ابتليت به وكانت الآثار المباشرة للوباء مدمرة. إن أكثر التقديرات صحة لجموع الوفيات خلال موجته الأولى كان (٢٥) مليوناً، أي ثلث سكان أوروبا، ولم يستثن من ذلك أي قطاع من المجتمع، وبعد هذا الوباء فإن الموجات الوبائية المتوالية قد ألفت عدد السكان حول هذا المعدل المنخفض لثمة وخمسين سنة أخرى. كانت نتائج هذا الوباء بعيدة الأثر فقد ارتفعت الأجور نتيجة التدمير السكاني، ومع ارتفاع الأجور استطاع الفلاحون المطالبين بتخفيف خدماتهم، لقد انخفض عدد السكان بدرجة أكثر من انخفاض المواد الغذائية، وإن انخفاض أسعار المواد الغذائية الذي حصل نتيجة لذلك جعل قيام ملاك الأراضي بالتفقة على مزارعهم الكبيرة أمراً مستحيلاً. إن هذه التغيرات قد أدت بصورة مباشرة إلى نهاية لنظام الاقطاعيات الزراعية القديم.

ولقد كانت الآثار على رجال الدين والكنيسة الكاثوليكية هائلة، فقد زادت نسبة الوفيات بين رجال الدين عن ٥٠٪، ومع ذلك فقد كان للوباء آثار أصعب على الكنيسة وعلى الفكر الديني، إذ انصرف الناس عن الدين التقليدي الذي اعتبر بأنه قد فشل تماماً، وخلال موجة الوباء انصرف العديد من الناس إلى الفكر الديني الخرافي

(كالضرب بالسيوط تقريباً لقد على سبيل المثال)، ولعدة أجيال تالية فإن جزءاً كبيراً من الفكر الديني قد تركز على النبوات بأحداث جسمام قادمة. إن هذا الانسحاب من الكنيسة قد أسهم بصورة رئيسة في ظهور حركة الإصلاح الديني.

لقد أحدث الطاعون تغيراً عسيفاً في الطب أيضاً، فقد توفي معظم الأطباء من رجال الدين، وقد اعتبر الناس أن هؤلاء الأطباء الباطنين قد فشلوا فشلاً ذريعاً وربما نتج عن ذلك زيادة في شهوة الجراحين وعددهم، وقد أُلّف العديد من كتب الطب الجديدة، وتطورت النظريات الأولية عن العدوى وعرفت لأول مرة فكرة الحجر الصحي، كما أدى ذلك إلى ظهور المستشفيات البدائية الأولى وإلى وضع إجراءات الصحة العامة الأولية. هذا لا بد أن ينفضح من هذا العرض المختصر للطاعون الدملي أن آثاره على التاريخ العربي كانت هائلة وطويلة المدى.

هناك نقطتان اخناقيتان على جانب كبير من الأهمية، إذ أن الطاعون لم يكن ليحدث عندما حدث وبأخذ الشكل الذي أخذته إلا عندما تهيأ له مجموعة من الأسباب التي جعلت من حدوثه أمراً ممكناً، فعلى سبيل المثال كان يجب على سكان المدن أن يصلوا إلى درجة من الكثافة السكانية وإلى أن تتدفق الظروف المعيشية والصحية إلى مستوى معين، وكان يتحتم على عدد الجردان أن يصل إلى درجة معينة من الكثافة والقرب من السكان الآدميين، وأخيراً كان على السفر من آسيا أن يكون من السرعة والتكرار حتى يتجح في أن ينقل جرثومة الطاعون إلى القارة الأوروبية، وما كان لوباء الطاعون أن يحدث لو أن واحداً من هذه العوامل لم يحدث، وفضلاً عن ذلك فإن الآثار المدمرة للطاعون استمرت نظراً لتكرار الأوبئة على مدى (١٥٠) عاماً، بينما لو كان هنالك وباء أولي وحيد فإن نتائجه مهما كانت مدمرة فإنها لن تكون هائلة إلى هذا الحد، وبالتأكيد لم تكن لتدوم إلى أمد بعيد.

إن أكثر الأوبئة العالمية حدوثاً كان تفشي وباء الانفلونزا (أ) الذي اكتسح العالم ما بين عامي ١٨-١٩١٩. إن أول حالات الانفلونزا التي عرفت كانت في كساس

الذين كان لديهم استعداد لذلك، ومن هناك انتشر الجُدري بسرعة في كل من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. لقد تكررت حدوث أوبئة الجُدري خلال القرن السادس عشر وقد تناقص أمرها في النهاية بأوبئة الحصبة، ويعتقد بأنه قد توفي نتيجة لذلك ما بين خمسة عشر وثمانية عشر مليوناً من السكان المحليين البالغ عددهم خمسة وعشرين مليوناً على وجه التقريب، وهكذا فإن نفل الجُدري إلى سكان البلاد الأصليين كان عنصراً هاماً إن لم يكن أهم عنصر في الغزو الإسباني للأمريكيتين (وقد شاع بأن ماعة الإسبان لهذا الداء المدمر كان لها أثر نفسي كبير على الجنود الحمر، إذ أعطى الإسباني مظهر الرجل الذي لا يقهر).

وخلال حقب التاريخ كان للأمراض المعدية أثر رئيس على المعارك الحربية، ففي العديد من المناسبات عانى أحد الجيوش المتحاربة من المرض أكثر من القوة المعادية مما أدى إلى تغيير حاسم في نتيجة المعركة، وعموماً حيث أن القوى المدافعة تميل إلى أن تكون أكثر مقاومة للأمراض المستوطنة فإن التأثير التفاضلي يكون له أعظم الأثر على القوة المهاجمة، ومن الأمثلة المثيرة على ذلك ما حصل لنابليون خلال غزوه لروسيا.

في شهر يونيو سنة ١٨١٢ جمع نابليون جيشاً قوامه (٥٠٠.٠٠٠) جندي تقريباً لمهاجمة روسيا، وخلال عبوره لبولندا وغرب روسيا توفي تقريباً نصف جنوده أو تعطلوا نظراً لأصابتهم بمرض التيفوس، وفي الوقت الذي بدأ فيه الانسحاب من موسكو لم يبق من جيشه سوى (٨٠.٠٠٠) جندي معاق، وقد توالى عليه هذه الحسائر الفادحة، ولم ينجي شهر يونيو سنة ١٨١٣ م حتى كان عدد من تمس من الجنود الذين استحبوا ثلاثة آلاف. لقد كانت الأظلمة العظمى للوفيات نتيجة لمرض التيفوس والدوسنتاريا أكثر من أصابات المراك أو التعرض للشتاء الروسي القارس، وهكذا فإن قوة نابليون في أوروبا قد كسرت بالأمراض وخاصة التيفوس أكثر منها بسبب المقاومة العسكرية.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر تعاطلت بيروقراطية

وكاتب فونستون، وبعد شهرين من ذلك امتدت أوبئة ضخمة في كل من اسبانيا وفرنسا وإنجلترا، وقد كان معدل المالات (أي عدد الأصابات بين كل مئة من السكان) مرتفعة جداً وخاصة بين البالغين الصغار، وبالرغم من كل الإجراءات الصحية المثالية المنتشرة الانفلونزا بسرعة مذهلة في جميع أرجاء المعمورة، وفي الوقت الذي انتهى فيه الوباء الجالاح سنة ١٩١٩ وصل عدد الوفيات مليوناً واحداً في الولايات المتحدة وعشرون مليوناً في الهند، كما قدر عدد الموتى في العالم أجمع بنحو ثلاثين مليوناً، وبالرغم من كونه أكبر وباء في التاريخ غير أن آثاره الطويلة المدى كانت قليلة، وذلك لأنه يعكس وباء الطاعون كان قصير المدة نسبياً، وقد جرى تعويض خسائره البشرية بسرعة (ويصدق القول بالرغم مما فيه من قسوة أن البشر هم أيسر مواردنا تعويضاً).

إن الأوبئة تأتيها رئيساً عندما يكون للمرض تأثير مختلف على مجموعتين من السكان — أي ما يطلق عليه العلماء تعبير (التأثير التفاضلي) — وإن أكثر مثال مثير على ذلك كان إدخال الإسيان لمرض الجُدري إلى أمريكا الوسطى. إن الناس هم المستوعب الوحيد لتيفوس الجُدري ولا يمكن انتقاله إلا من إنسان لآخر. وبعد الشفاء منه يكسب المرض مناعة تامة ضده مدى الحياة؛ وهكذا فإنه في المناطق التي يكون فيها الجُدري مستمراً يكسب الناس الباقون على قيد الحياة المناعة ضده، بينما في المناطق الأخرى التي لم يكن الجُدري موجوداً فيها يبقى لدى السكان استعداداً للجُدري به؛ وعندما هاجر الآسيويون عبر مضيق بيرنج Bering في وقت ما قبل (١٠٠٠) سنة قبل الميلاد يبدو أنهم لم يحملوا الجُدري معهم، وطبعا السبب كان سكان الأمريكيتين الأصليين خاليين من الإصابة به، ولكن بقدوم سنة ١٥٠٠ بعد الميلاد كان الجُدري قد استوطن منذ زمن طويل في أوروبا، ونتيجة لذلك كانت شريحة السكان البالغين محصنة ضده إلى درجة عالية.

في سنة ١٥٢٠ م تركت كوبا حملة صغيرة بقيادة بانفيلو دو نارفازير Panfilo de Narvaez وقد أنتحرت نحو أميركا الوسطى، وعندما وظفت أقدام البعثة أرض المكسيك كان أحد مجازها مصاباً بجُدري نشيط، وهكذا انتشرت عدواه بسهولة بين الجنود الحمر

الحكومات وأخذت سيطرتها تزداد على كثير من وظائف المجتمع، وكان أن أوبئة أفل كثيراً في حجمها من سابقتها قد أحدثت تغيرات من خلال التشريعات التي صدرت بشأنها؛ ومن الأمثلة المستترة على هذه التغييرات تلك التي أحدثتها الكوليرا في الولايات المتحدة خلال سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٤٩ م وسنة ١٨٦٦ م.

لقد بدأ أكثر هذه الأوبئة سنة ١٨٣٢، وقد كانت مدينة نيويورك رأس أكثر المدن إصابة به، إذ بلغت الإصابات فيها خمسة آلاف حالة، والمقاسم التاريخية كان هذا الوباء صغيراً جداً ولكنه ولد البدايات الواضحة لسياسة الصحة العامة، ففي سنة ١٨٣٢ أصدر مجلس مدينة نيويورك التشريعي قوانين تمكن المجتمعات من إقامة مجالس صحية محلية، وفي صيف سنة ١٨٣٢ تأسس المجلس الصحي لهذه المدينة وقد صدرت أنظمة الحجر الصحي كما جرى تطعيمها، وقد أنشئت مستشفيات لعلاج حالات الكوليرا ووفرت للمعتمدين المساكين فضلاً عن الرعاية الاجتماعية وشرع بإزالة الأحياء الفقيرة، وقامت الجهود الأولية لمراقبة الغذاء والدواء. وعندما هدأ الوباء فإن الحكومة قد شعرت بأن هذه الإجراءات لم تعد ضرورية وحلت المجلس الصحي لمدينة نيويورك.

وفي سنة ١٨٥٤ أقام (جون سنو) John Snow الدليل على أن الكوليرا تنتشر بواسطة مصادر المياه الملوثة، وفي سنة ١٨٦٦ كان القليل من الأطباء يعتقد بأن الكوليرا قابلة للنقل والانتشار، ومع نُذر الوباء الثالث للكوليرا أصدرت ولاية نيويورك قانوناً أنشأت بموجبه كلا من (محافظه صحة المدينة) و(المجلس الصحي لمدينة نيويورك) وهو المجلس الصحي الأول والدائم في الولايات المتحدة ولا يزال باقياً حتى هذا اليوم. إن الإجراءات النظافة وكذلك إجراءات الصحة العامة كانت شبيهة بتلك التي استخدمت سنة ١٨٣٢ ولكنها كانت أكثر شمولاً وقد طبقت بشدة أكثر، كما أنها كانت أكثر فاعلية حيث أنه قد حدث في نيويورك خلال هذا الوباء (٥٩١) حالة كوليرا فقط. إن الكثير من هذه القوانين بقيت نافذة المفعول وقد شكلت الأساس لسياسة الصحة العامة القائمة في الوقت الحاضر.

يستطيع المرء أن يفحص أيضاً ما دعوته النسخ الداخلي للوباء والذي عيبت به الاستجابة السلوكية لكل من الأفراد والمجتمع لوباء ما، ويستضح حلاً أن هنالك بعض الأنماط من المواقف السلوكية التي تعادى الظهور خلال جميع الأوبئة.

أول هذه المواقف إنكار حتى أن المرض المعني قد وقع فعلاً، ففي ٢٦ يونيو سنة ١٨٣٢ حدثت الحالات الأولى من الكوليرا في مدينة نيويورك، إذ حالاً أُطفت جميع نيويورك الطبية للجمهور أنه قد جرى تشخيص تسع حالات، فإن هذا الإعلان قد هوجم في الحال من قبل أهالي نيويورك الذين شعروا بأن هذا الأمر سابق لأوانه أو لا داعي له، وإستاء من ذلك بشكل خاص رجال الأعمال نظراً لادراكهم بأن مجرد الخوف من الكوليرا واحتال تطبيق الحجر يمكن أن يدر تجارة المدينة؛ ولم يجز الاصراف الرسمي بهذا التصريح من (مجلس مدينة نيويورك الطبي) إلا بعد مرور سنة أسابيع على ذلك، عندما أصبح من المستحيل إنكار حدوث الوباء. هذا وإن إنكار الوباء يمكن أن يحدث أيضاً على المستوى القومي، إذ بعد بداية ظهور وباء الأنفلونزا سنة ١٩١٩ في كل من (كاتب فونستون) وكساس فإن أوبئة كبرى قد حدثت بعد شهور في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا، وفي بداية الأمر فإن كلاً من هذه البلدان قد حاولت إنكار وجود الأنفلونزا داخل حدودها (مع القول بالطبع أن الأنفلونزا كانت موجودة فعلاً في مكان آخر).

ويستحق الاقرار بوجود وباء سرعة إلقاء اللوم بحديثه على شخص آخر أو شيء آخر، فعندما اكسح الطاعون الدملي أوروبا سنة ١٣٤٨ ظهرت دعوى أن سبب حدوثه هم اليهود الذين قاموا بتسميم آبار الماء، وكتيجة لذلك أسرق الآلاف منهم على الحاروق. أما أوبئة الكوليرا التي حدثت في الولايات فقد أصابت الفقراء بنسبة أكبر كثيراً من غيرهم.

وفي ذلك الوقت كان يُنظر إلى أن الفقر ينتج عن الكسل والادمان على المسكرات، كما كانوا يعتقدون بأن الادمان يجعل الانسان أكثر استعداداً للاصابة

بالكوليرا، وحيث أن المهاجرين الجدد غالباً ما كانوا أكثر الناس فقراً فإنهم كانوا يحصلون وزر الاستعداد للإصابة بالكوليرا فضلاً عن جلبهم لها إلى البلاد. وكان لوم الوباء يلقي أيضاً على المومسات دون أن يكون هنالك اعتقاد بأن الكوليرا مرض تناسلي، ولكن الكثير من الناس كان يعتقد بأن فسادهن الحلقى حياً من وزيائهن الإصابة بها، وفضلاً عن ذلك يمكن الفاء اللوم على المستورى القطري، فيعد الانتشار الأولي للكوليرا في الولايات المتحدة حدثت أوبئة في كل من إسبانيا وأنجلترا وفرنسا، وبدأت البلدان يتم بعضها البعض بالإضافة إلى محاولة لكار كل منها تفشي الوباء فيها، فالفرنسيون كانوا يسمون الوباء - طاعون البيدة الإسبانية - أما الإنجليز فكانوا يطلقون عليه اسم - المرض الفرنسي - وحتى في يومنا هذا فإننا نسميه الإنفلونزا الآسيوية.

تحدث الأوبئة جزئياً إما لأن الأمراض القديمة لم تكن مفهومة أو لأن أمراضاً جديدة قد ظهرت، وفي كلتا الحالتين فإن الأطباء لا يمتلكون المعرفة سواء للوقاية من الوباء أو لعلاج ضحاياه بكفاءة، ونتيجة لذلك فإن المجتمع ينظر إلى الطب وإلى أطباء ذلك الزمان بأنهم قد اخفقوا، ونتيجة طبيعية لاختفاق وسائل الطب الموجودة كان ظهور العلاجات البديلة خلال أيام الوباء. ففي خلال أيام وباء الطاعون ظهرت علاجات وأساليب وقائية من المرض لا حصر لها، وهذا أمر لا يدعو إلى الدهشة حيث أن كتب الطب الموجودة لم تقدم أي علاج ناجح، ففي خلال وباء الكوليرا الأول في الولايات المتحدة استخدم الأطباء نوعاً محدوداً من العلاجات التقليدية الكثرية بل والحظوة أيضاً، وكان أكويما انتشاراً الكالوميل Calomel (مركب زئبقسي كثيراً ما سبب نسيماً زئبقياً) أو مركب اللودنوم (من مركبات الأفيون) أو العلاج بالفضة. إن هذه الإجراءات قد فشلت في علاج مرض الكوليرا فضلاً عن وجود مضاعفات شديدة ومتعددة لها، فمع اختفاق الطب التقليدي وكثرة عاظره فإنه ليس من المستغرب أن يتفوق عليه في الشهرة طب الأعشاب خلال أوبئة الكوليرا الأوبئة، ومن الآثار القليلة

على جميع الأوبئة أنها تسببت العديد من القوانين الجديدة، وفي البداية كان ينظر إلى صدور هذه القوانين في الحال ضروري للوقاية من الوباء أو للسيطرة عليه، ولكن في كثير من الأحيان فإنها تبقى سارية المفعول إلى مدة طويلة بعد أن يكون الوباء قد هدأ. فمثلاً تم سنّ العديد من القوانين قبل حدوث الكوليرا أو انتهاءها، والكثير من هذه القوانين استمر مدة سنة بنفس النص.

ولقهم وباء الإنزير فإن ما يساعد على ذلك إجراء مراجعة لمواقف المجتمع من مرض الزهري والسيلان في مطلع هذا القرن، ففي ذلك الوقت اكتشفت الجراثيم المسببة لمخاض المرض وكان من الواضح أنها من الأمراض التناسلية، وبالرغم من ذلك كان هنالك عوائق كثيرة تحول دون الاستجابة لهذه الأوبئة.

ومع التحقق من أن هذين المرضين من الأمراض التناسلية التي تؤدي إلى نتائج صحية خطيرة (العقم والأمراض العقلية على سبيل المثال) ظهرت الحاجة إلى الثقافة الجنسية، ومع ذلك فإن عقبات كثيرة قامت في وجه ما أصبح يعرف باسم حركة الصحة الاجتماعية. وفي مقدمة ذلك فإن ما بقي من مبادئ الإحرام الفيكتوري جعل من مناقشة الأمراض التناسلية أمراً مستحيلاً، فالافتراض الأساسي هو أن الناس كانوا مدفوعين بالشهوة وأن مناقشة الجنس معهم سيجعل عدم انضباطهم أشد وأقوى.

وقد أصبح السؤال الرئيس ما يلي: كيف يمكن تقديم الثقافة الجنسية للناس دون أن يتحول للموضوع ؟ وكان الجواب هو مزيج من الكلام الذي يتضمن الكثير من الإشارة عن النباتات والطيور والحل مع قليل من الكلام عن الجنس، وفي هذا الجو من التحاليل لا يتبقى إلا القليل من الثقافة الجنسية المؤثرة، لقد استنح (برنس مورو) وهو من قادة حركة الصحة الاجتماعية؛ ما يلي: - وإن الشعور الاجتماعي يرى في ذكر الأمراض التناسلية خرقاً أشد لخصوصيات الحياة من الإصابة بهذه الأمراض سرّاً.

وقد أصبح أيضاً من الواضح أن أعداداً كبيرة من الزوجات المتيمات إلى الطلقة المتوسطة قد أخذن العديد من أزواجهن الذين انقطوا عن المومسات، وتعتبره

أن السيلان الآن سبب شائع للمعم فإن البعض قد حشني من أن الطبقة الوسطى ترتكب (استخاراً طبقياً)، واستجابة لانتشار وباء الأمراض التناسلية بين أفراد الطبقة الوسطى فإن الأطباء قد نشروا بنشاط فكرة الانتقال العرضي (بدون جماع) لمرض الزهري والسيلان؛ وفي ذلك الوقت فإنه يبدو أن حماية سمعة ذكور الطبقة الوسطى كانت أكثر أهمية من التزود بفهم صحيح لطبي المرضين. وقد بقيت فكرة العدوى العرضية مرسخة بقوة حتى الآن مع أنه لا يوجد أبداً دليل يؤيد حدوثها فعلاً.

وكما يتوقع ألقى اللوم على المومسات لانتشار الأمراض التناسلية، وكان الاحساس بأمن لا يشككن خطراً أخلاقياً فمعصب وإنما يهددن أيضاً الصحة العائلية؛ ونتيجة لهذا الحرف فإن الولايات المتحدة قد باشرت فعلاً بجهود ترمي للقضاء على البغاء، أما اقتراحات تنظيم البغاء كما حدثت في فرنسا فإنها لم تكن مقبولة بالمرء؛ وكما سنرى فإن جميع هذه الأفكار قد بقيت بشكل أو بآخر خلال القرن العشرين وقد كان لها آثار عميقة على موقفنا من الأمراض الجنسية.

وبهذه الخلفية يمكننا أن ننقل إلى دراسة وبائية (أسلوب انتشار) مرض الإيدز، يُعبر مرض الإيدز المرحلة الأخيرة لمرض معد يسببه فيروس نقص المناعة الأدمي (HIV) الذي أمكن اكتشافه لأول مرة سنة ١٩٨٤ وهو عبارة عن فيروس ارتدادي أو انقلابي أي مُشترٍ للخلف Retrovirus ويحتوي على حمض نووي ريبسي (RNA) ويستعمل هذا الحمض كقالب لصنع سلسلة مكملة للحمض النووي الدوكسي (DNA) الذي يتلخ بدوره بصغبي Chromosome الخلية المصابة بعدوى فيروس الإيدز، وعندما يتم اندماجه في خلية المضيف (المريض) فإن فيروس الإيدز يمكن أن يبقى كامناً لعدة سنوات. إن خلية المريض التي تصاب بالعدوى تسمى الخلية الليمفاوية (ت-٤) Lymphocyte ١4 وهي عبارة عن خلية دم البيضاء تلعب الدور الرئيس في التحكم بجمع جهاز مناعة الجسم، وفي النهاية فإن فيروس قصور المناعة الأدمي يبدأ بالتكاثر الذاتي داخل الخلية ثم تنطلق ذرات فيروسية من هذه الخلية الليمفاوية الزايلة وذلك بخفر تقوي في غشاء الخلية مما يؤدي إلى موتها. إن هذا التدمر البطيء والمستمر

خلالات — ٤ يعطل في النهاية جهاز مناعة الجسم إلى درجة يصبح المريض قابلاً للعدوى بالجراثيم الانتهازية التي لا يمكن أن تصيب شخصاً عادياً يمتلك جهاز مناعة سليماً. إن جهاز المناعة يقوم أيضاً بأعمال المراقبة لمنع حدوث الأورام السرطانية في الجسم. وهكذا كلما تزايد عطل جهاز المناعة فإن مختلف أنواع السرطان تبدأ في الظهور في الجسم. إن المرحلة النهائية للعدوى بفيروس نقص المناعة الأدمي والذي تحدث فيه الانتهاكات الانتهازية والسرطانية هي التي تعرف باسم مرض الإيدز. إن من المهم أن نتذكر ان اجتاح كل من قصور المناعة الناتج عن الإصابة بفيروس الإيدز بالإضافة إلى الإصابة بالانتهاكات الانتهازية أو السرطان هي التي تكمل تعريف مرض الإيدز.

من أين يأتي فيروس قصور المناعة وكيف ينتقل؟ إن الفيروسات الارتدادية قديمة الوجود وقد كُيفت نفسها للحياة داخل مجموعة متنوعة من الحيوانات، وعلى مدى ملايين السنين تطورت لكي تستطيع العيش داخل أجسام الثدييات العليا، ومنذ فترة قريبة نسبياً استطاعت أن تصيب بالعدوى الحيوانات الاقريقية الرئيسة أي التي تأتي دون الإنسان مباشرة في سلم التطور وهي تعيش في أواسط افريقيا، ولا يسبب فيروس قصور المناعة الأدمي أي مرض أو أذى لمعظم الحيوانات ولكنه يقيم معها علاقة تعايش. وحديثاً (بالمفهوم التطوري) فإن الفيروس الانقلابي قد تطور إلى حد أبعاد بحيث أنه أصبح الآن يعدي الإنسان ويسبب تدمر خلايا جسمه التي تصاب بالعدوى، ويجب ملاحظة أن فيروس قصور المناعة يمكن أن يتطور فقط في المنطقة التي توجد فيها الحيوانات الرئيسة التي تسمح له بالكيف التدريجي ليكون في النهاية قادراً على عدوى الإنسان.

إن الدليل على إصابة الإنسان بعدوى فيروس قصور المناعة موجود في عينات مصبل الدم الذي أمكن الحصول عليه من افريقيا الوسطى سنة ١٩٥٩ ويعتقد بأن حالات الإيدز حدثت أواخر الستينات. وفي أواسط السبعينات من هذا القرن فإن التفويض التي حدثت في السفر الجوي نقلت فيروس نقص المناعة إلى بقية أنحاء العالم.

إن الطائرات الثلاثة العملاقة وانخفاض أجور السفر الجوي قد أحدثت تغيرات هائلة في السفر من وإلى أواسط أمريكا مؤدية بذلك إلى انتشار فيروس الإيدز على نطاق واسع، وكما كان على السفر في القرن الرابع عشر أن يزداد سرعة وجودة لنقل الطاعون من آسيا فقد كان على السفر بالطائرة الحديثة أن يصل إلى إفريقيا الوسطى لنقل فيروس نقص المناعة إلى بقية العالم. ومن المحتمل أن الشظايا الأولية له كانت في وسط آسيا وهانجي، ويبدو أن حلقة الوصل في الولايات المتحدة كانت عن طريق اللوطيين الذين كانوا يفضون اجازاتهم في ميناء بورت اوبرنس Port-au-Prince في هايتي، ومن هناك انتقلت عدوى الإيدز إلى مدينتي نيويورك وسان فرانسيسكو وهي المناطق التي يوجد بها أكبر تجمعات اللوطيين؛ وهناك عوامل إضافية تؤدي إلى سرعة انتشاره بينهم، أولاً الجماع عن طريق الشرج الذي يعتبر أهم الوسائل فعالية في نقل العدوى؛ وثانيهما كون اللوطيين عبارة عن مجتمع مغلق جنسياً ومكثف الوجود في المناطق الحضرية الرئيسية، وأخيراً فمع ظهور حركة نحرر الشواذ جنسياً يبدو أن ازدياد الاختلاط الجنسي بين اللوطيين قد زاد بصورة مذهلة محدثاً بذلك انتشاراً سريعاً وواسعاً لعدوى الإيدز بينهم، ومع كل فظاً لتطول فترة الحضارة، أي الزمن الذي يمتد من الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة وحتى ظهور أعراض مرض الإيدز، لم تظهر الحالات الأولى لمرض الإيدز في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٧٨.

إن المجموعة الثانية التي أصيبت بعدوى فيروس نقص المناعة كانت من الذين يتعاطون المخدرات بحقن الوريد. إن اللوطيين المدميين على المخدرات الذين كانوا أصلاً مصابين بعدوى الفيروس قد نقلوا العدوى لدمي المخدرات الذين يشركون معهم في استعمال نفس الإبر لحقن المخدرات بالوريد. إن دمهمي المخدرات أيضاً مجموعة متغلقة على نفسها وصغيرة نسبياً، وقد انتشر فيروس نقص المناعة بينهم بسرعة، ويبدو أن هذه الموجة الثانية للوباء قد حدثت بعد سنتين أو ثلاث سنوات من الموجة الأولى، وبالرغم من ذلك ففي بعض أحياء نيويورك تبلغ نسبة الإصابة ٨٠٪ بين المدميين على المخدرات عن طريق الحقن بالوريد.

إن الموجة التالية للوباء، التي يبدو أنها بالكاد على وشك الانتهاء، هي انتشار عدوى فيروس قصور المناعة بين الذكور الذين يمارسون الجنس مع أمثالهم ومع أفراد الجنس الآخر، وكذلك بين دمهمي حقن المخدرات الوريدية. إن المعلومات الحديثة تدل على أنه في المراحل الأولى للعدوى بفيروس نقص المناعة يكون المرض مُعَدِّ بدرجة تقل عن قدرته على نقل العدوى في المراحل التالية للمرض. إن هذه الظاهرة قد ساهمت في إيجاد فترة حضارة أخرى، وهكذا فإن هذه الحالات قد أخذت بالظهور منذ وقت قريب، أما الموجة الأخيرة للوباء التي لم تبدأ، بعد فستظهر عندما تنتشر عدوى فيروس نقص المناعة بصورة واسعة بين بقية أفراد المجتمع.

هناك كم هائل من المعرفة عن بيولوجية وقابلية انتشار عدوى فيروس قصور المناعة. إن هذا الفيروس موجود بأعداد كبيرة في الدم والمخى وكذلك في المراتب المهبل وفي حليب الصدر بمقادير صغيرة، لكنها ذات أهمية كبيرة، وهذه هي الوسائل الأربعة القادرة على نقل العدوى، وفيما عدا ذلك فإن نقل العدوى صعب جداً إذ أن انتقال العدوى يتطلب توفر كمية كبيرة من الدم (كما يحدث في عمليات نقل الدم) أو التلقيح المتكرر بكميات أقل من الدم (كما يحدث عند تناول المخدرات بحقن الويد)، وهذا ربما يستطع الذكور نقل العدوى عن طريق الجماع مع الذكور أو الإناث، إلا أنه يبدو أن اللوط (الجماع عن طريق الشرج) أكثر فاعلية في نقل العدوى من الجماع عن طريق المهبل؛ وبالرغم من هذه الحقيقة فإن كلا الطريقتين ليس بالوسيلة الفعالة لنقل العدوى (إذ لا تعدو النسبة واحداً في العشرة). إن الوسائل الوحيدة الأخرى لانتقال المرض هي حوالي وقت الولادة؛ وربما أيضاً من خلال ارضاع المولود الجديد من ثدي أمه. إن فيروس نقص المناعة يوجد أحياناً في اللعاب والدموع والبول والوسائل السلوية (السائل الذي يحيط بالجنين في الرحم) ولكن بكميات ضئيلة لا تكفي لنقل العدوى، ولذلك فإن العدوى العرضية لا تحدث مطلقاً. إن خطر العدوى المهنية بين عمال الصحة الذين يقومون برعاية المصابين بالمرض يبدو أنه ضئيل جداً، ففي دراسة دقيقة لمرض العاملين في مجال الصحي حدثت الإصابة مرة واحدة فقط بالإيدز من

بين أكثر من الفين وأربعمئة ممن تعرضوا من هؤلاء العاملين للوخز مرة واحدة بالآثر التي يستعملونها في علاج مرض الإيدز (ولكن في ظروف مشابهة فإن خمسة أصابة بالشهاب الكبد الوبالي - فيروس ب - كانت ستحدث بين هؤلاء العاملين). إن العدد القليل من حالات الإصابة الهينة بفيروس قصور المناعة (حوالي ثمانية) تبدو أنها حدثت نتيجة التعرض الدائم غير العادي للدم أو لكميات كبيرة منه.

ويبدو أنه ما زال هناك قدر كبير من الغميلة في فهم اختبار الدم لقياس مستوى الأجسام المضادة لفيروس قصور المناعة فيه. بعد العدوى بفيروس قصور المناعة يبدأ الفيروس بالتكاثر داخل الجسم، ومن ثم يتعرف جهاز المناعة في الجسم على الفيروس (الغريب عن الجسم) ويبدأ هذا الجهاز في صنع أجسام مضادة له، وبعد ثلاثة إلى ستة أشهر يُكوّن فعلياً جميع اللوّن أصيبوا بالعدوى أجساماً نوعية مضادة لفيروس قصور المناعة، وبالرغم من ذلك فإن جميع المرضى الذين كوّنوا هذه الأجسام المضادة لا تزال فيروسات حية تدور في دمهم، وهذا يعني أنهم لذلك قادرون على نقل العدوى لغيرهم. إن وجود الأجسام المضادة لفيروس قصور المناعة في جسم المريض يعني أنه كان قد أصيب بعدوى هذا الفيروس (أي أن الأمر لم يقتصر على التعرض للفيروس فقط) وأنه في نفس الوقت قادر على نقل العدوى. إن هذا الأمر يختلف عن بقية الأمراض المعدية السابقة مثل الحصبة، حيث أن وجود الأجسام المضادة يعني أن الشخص كان قد أصيب بالمرض سابقاً، ولكن جسمه الآن محصن ضد المرض، وهذا فيروس الحصبة لا يوجد في الوقت الحاضر في الجسم. إن الاختيار الموجب للأجسام المضادة لفيروس قصور المناعة يعني فقط أن الشخص كان قد أصيب بعدوى الفيروس، ولا يعني ذلك أن لديه مرض الإيدز، ويتحقق تشخيص مرض الإيدز عندما يصاب هذا الشخص بعدوى انتهازية أو بمرض سرطاني غير عادي.

والنقطة الأخيرة التي تثير القلق هي مدى انتشار مرض الإيدز حالياً في الولايات المتحدة فحسب ولكن في بقية أنحاء العالم؛ ففي الوقت الحاضر لا يوجد إلا القليل من البيانات من أفريقيا. إن دراستين صغيرتين عن الموسسات في كل من كينشاسا ونوروي

أظهرتا أن ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ منهم كُن مصاباً بالعدوى، والمعلومات الأخرى من كينشاسا توحي بأن ٦٠٪ من مجموع السكان مصابون بالعدوى، وبصورة رئيسة بين المجموعات التي تتراوح أعمار أفرادها ما بين عشرين إلى خمسة وثلاثين سنة؛ وفي المناطق الريفية فإن أقل من ٥٠٪ من السكان مصابون بالعدوى. إن الانتقال ما بين الجسدين هو الوسيلة الكبرى لانتشار فيروس نقص المناعة الأدمي من أفريقيا. ويبدو أن تكرار استخدام الإبر للأغراض الطبية وكذلك تخرج الوجوه للوشم كنوع من الطقوس الدينية، لا يلعبان دوراً هاماً في العدوى، فمن الواضح أن انتقال العدوى بواسطة لدغة البعوض أو غيرها من الحشرات أمر لا يحدث (يبدو أن هذه الشائعات غير قابلة للزوال). لقد قدرت منظمة الصحة العالمية بأن ما بين عشرة إلى عشرين مليوناً من الناس قد أصيبوا بفيروس قصور المناعة البشري في جميع أنحاء العالم.

إن المعلومات المتوفرة من الولايات المتحدة ليست كاملة أيضاً، حيث أن من مجموعة اللوطين في مدينة سان فرانسيسكو، الذين جرت متابعتهم منذ أواخر السبعينات من أجل تجربة لقاح لمرض التهاب الكبد الوبالي (ب) عليهم، قد وجد أن ٨٠٪ منهم تقريباً إيجابي لمرض قصور المناعة البشري. إن تجاوية فحص مصل اللوطين يبدو أنها مختلفة لدرجة كبيرة من مكان لآخر، حيث أنها من مناطق أخرى أقل من ذلك بدرجة ملحوظة، ففي بعض مناطق نيويورك وجد أن ٨٠٪ من مصل الدميين على التحدبات بالحقن الوريدية موجب، ولكن هذه النسبة تهبط بدرجة عظيمة كلما ازداد بعد هذه المناطق عن نيويورك. إن المعلومات الوحيدة عن السكان عموماً هي عن الأشخاص الذين يتبعون بدائلهم ومن الجديدين للمسكرة، فمن بين المتبرعين بالدم لا يدل تاريخ حياتهم على أنهم ضمن المجموعة المعرضة لخطر العدوى نجد أن ٤ في ال ١٠٠٠٠ منهم موجب لاختبار فيروس قصور المناعة البشري. هذا ومنذ شهر مايو سنة ١٩٨٧ فإن نسبة انتشار الأجسام المضادة لفيروس الإيدز بين المتقدمين للخدمة العسكرية كانت ١٥ في الألف، علماً بأن نسبة الانتشار تتراوح ما بين ٥ و ١٥ في الألف في مناطق المدن بين الجديدين للمسكرة، وباستخدام هذه البيانات فإن (مركز

مكافحة الأمراض) (CDC) يقدر بأنه يوجد حالياً ما بين المليون والنصف إلى المليونين من المصابين بفيروس قصور المناعة في الولايات المتحدة.

ولكن كم من بين هؤلاء الناس المصابين بعدوى فيروس قصور المناعة سيصاب في النهاية بمرض الإيدز؟ إن المجموعة التي تويعت حالتها الأطول مدة كانت تلك المجموعة من اللوطيين في مدينة سان فرانسيسكو، وفي الوقت الحاضر فإن ٣٦٪ من اللوطيين الموجب فحص دمهم لفيروس نقص المناعة قد ظهر عندهم في النهاية مرض الإيدز، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة كان معدل ظهور مرض الإيدز السنوي ٥٪ ويزداد العدد كل سنة، وقد أمكن الحصول على معلومات مماثلة عند الجماعات المدمنة على المخدرات بحقن الوريد، ولا أحد يدري حتى الآن أي نسبة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة سيظهر عليهم في النهاية أعراض مرض الإيدز.

واستعمال مثل هذه البيانات قَدَّرَ (مركز مكافحة الأمراض) أن عدد حالات الإيدز في الولايات المتحدة سيكون نحو ٢٧٠.٠٠٠ حالة نحو سنة ١٩٩١ وتوصي معلومات أكثر حداثة بأنه سيكون هنالك زيادة مستصلة إلى نحو ٣٠٪ من الحالات أي ٣٥٠.٠٠٠ حالة. أما التقديرات من بقية أنحاء العالم لسنة ١٩٩١ فتقدر بنحو سبعة ملايين حالة. إن هذا التقديرات تمثل الحد الأدنى للأعداد بناء على عدد المصابين بالعُدوى في الوقت الحاضر، وهذا وحتى لو أمكن الآن كبح انتقال العدوى بفيروس قصور المناعة فإن أعداد الحالات المرضية هذه ستحدث خلال الأربع سنوات القادمة، ومع كل فليس هنالك ما يوحي بأن انتقال عدوى فيروس قصور المناعة قد خف أبداً، وهكذا يتضح بأن أعداد المصابين بعدوى فيروس قصور المناعة سيستمر في الزيادة خلال المستقبل المنظور.

إن العديد من الفرضيات تلزم لكي يناقش بصورة شاملة أثر واء الإيدز، فأولاً انه من المؤكد أن عدد الأشخاص المصابين بعدوى فيروس قصور المناعة الأدمي سيستمر في الزيادة، وفي الوقت الحاضر فإن الأساليب الوحيدة المتاحة لمنع انتشار

الفيروس هي الانتاع عن الجماع؛ أو ممارسة (الجماع الآمن) أو في حالة مدمني المخدرات التوقف عن تعاطي المخدرات بالوريد، إن خطر الأمراض التناسلية لم يكن أبداً له أي أثر واضح على ممارسة الجنس، ولا يبدو أنه سيكون له أي أثر في الوقت الحاضر. ففي المناطق الأقل تقدماً حيث يوجد القليل من برامج التحكم بالنسل فإنه يمكن توقع استعمال الواقي للذكر Condom على نطاق واسع؛ وبماثل فإن برامج مكافحة المخدرات كانت عديدة التفاعلية بصورة فاضحة؛ وأخيراً فإن انتشار السقر سيستمر في نقل عدوى الإصابة بفيروس قصور المناعة عبر العالم.

وستستمر حالات الإيدز في الازدياد بين اللوطيين، ولكن الموجة التالية للعدوى بالإيدز (بين مستعملي المخدرات بالوريد) ستظهر الزيادة المذهلة؛ وهذا نحن قد بدأنا نرى الموجة التالية للهواء تحدث بين المتصلين جنسياً بالمجموعتين الأوليين، وحيث أن هذا الأمر يظهر الناس الذين أصيبوا بالعدوى منذ سنوات عديدة لذلك فإن هذه الموجة من حالات الإيدز تبدو قطعاً حتمية الوقوع. أما الموجة الأخيرة للهواء فيمكن التنبؤ بوقوعها بين أفراد المجتمع الذين يمارسون الجماع مع الجنس الآخر Heterosexual وحيث أن جميع أربنة الأمراض التناسلية في نهاية الأمر قد انتشرت وترعرعت بين رجال الطبقة الوسطى (ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حلا الأعضاء التناسلية — Genital herpes — والتهاب المثدرات — Chlamydia — ولا يوجد سبب للظن بأن عدوى مرض الإيدز ستكون معاكسة لذلك. إن هذا الجزء من الهواء وما يظهر بهبطه أكثر حيث أن كثافة العدوى ستخف بانتشارها في القطاع الأكبر من أفراد المجتمع.

إن نسبة الأشخاص المصابين بفيروس قصور المناعة الذي سيتطور إلى الإصابة بمرض الإيدز سيستمر في الزيادة، وك لاحظ من قبل فإن ٥٪ من المصابين بالعدوى تطورت هذا الإصابة لديهم إلى مرض الإيدز سنوياً، فعند متين كانت نسبة المصابين بالإيدز من مجموعة اللوطيين التي درست ٢٥٪، وفي السنة الماضية كانت ٣٠٪ وهذا العام أصبحت ٣٥٪. وفي السنة القادمة ستصبح ٤٠٪ ولا أحد يدري إلى متى

ستستمر هذه الزيادة.

هناك عاملان يمكن أن يوقفا هذه الاتجاهات أو يخففا من معدلها. إن دواء الأربا وثايميدين (AZT) دواء جديد مضاد للفيروسات يستطيع أن يمنع تكاثر فيروس نقص المناعة، ومع أنه دواء مؤثر في العلاج السريري إلا أن شدة سُمِّه تُعَدُّ من فاعليته، وفي غضون خمس أو سبع سنوات يتحمل توفر أدوية أكثر فعالية وقادرة بصورة مثيرة أن تمنع العدوى بفيروس قصور المناعة من التطور إلى الإصابة بمرض الإيدز؛ ولكن هذه الأدوية ستبقى عالية الثمن ومن الصعب تداولها بكثرة، وما لم يحدث تغير مثير فإن من المستحيل عملياً تداول هذه الأدوية في دول العالم الثالث. إن تطوير لقاح الإيدز عملية بطيئة وعلّة جداً وأن توفر لقاح آمن ورخيص واسع الانتعالم ربما لن يكون ممكناً قبل عشر أو خمس عشرة سنة. إن توفر لقاح بسيط لبلدان العالم الثالث ربما يستغرق وقتاً أطول، ولكن العلاج بالأدوية واللقاحات سيكون في الولايات المتحدة متوفراً في وقت أبكر لاستعمال المجموعات المعرضة لخطر العدوى بالإيدز.

وبهذه الخلفية من المعلومات يستطيع الانسان أن يضع وباء الإيدز في منظور من نوع ما، ولكن كيف يمكن مقارنة هذا الوباء بوباء الطاعون الذي حدث في القرن الرابع عشر، وبكل بساطة يبدو أنه لا يشبه ولن يشبه أبداً، في خلال السنوات الثلاث الأولى لوباء الطاعون توفي ما بين ثلث إلى نصف سكان أوروبا، وقد أقيمت موجات الوباء المتكررة لمدة مئة وخمسين عاماً عند السكان عند هذا الحد. إن أقرب شبيه لوباء الطاعون في عصرنا هذا هو الإيدز الذئبة (أو على الأصح وعلاوة على ذلك - البناء الذئبي - الذي علي الدرجات الأقل من الإيدز النووية). وحتى لو فرض أن جميع العشرين مليوناً من المصابين الآن بالعدوى سيوتون فإن هذا العدد سيكون حتماً أقل من الوفيات خلال وباء الانفلونزا الذي حدث سنة ١٩١٨، هذا وأن الأثر الدائم لوباء الإيدز لن يكون مقصوراً على مجرد الأرواح التي أزهقت.

هناك شبه هام بين الإيدز وأوبئة الطاعون، فكما الأثر في الطاعون فإن الشكل

النوعي لوباء الإيدز قد حدده عدد من العوامل الخاصة؛ أولاً: - إن فيروس قصور المناعة لا يمكن إلا أن يبدأ من أفريقيا حيث يمكن تطوره من خلال الحيوانات العليا (الرئيسيات) الأدنى درجة في سلم التطور من الانسان. ثانياً: - إن صيد وبيع القرد المصابة بالإيدز من أجل أكل لحومها قد وفر فرصة كافية لبدائية العدوى عند الانسان؛ ثالثاً: - إن انتشار عدوى فيروس قصور المناعة إلى بقية أجزاء العالم تتطلب تطور السفر السريع والرخيص والشكر من وإلى أفريقيا، رابعاً: - لقد كان من الأهمية البالغة نقل فيروس قصور المناعة إلى شريحة سكانية صغيرة ومقتلة (اللوطيين) في زمن زاد فيه النشاط الجنسي المتعدد بدرجة ملحوظة؛ وقد حيا كل ذلك الوسائل التي قوت الانتشار الفاجيء للفيروس عند هذه المجموعة؛ وأخيراً فإن الاشتراك في استعمال الإبر بين مدمني المخدرات كان وسيلة فعالة لعدوى هذه المجموعة التي أصبحت الناقل لهذا الفيروس إلى بقية أفراد المجتمع الذين يمارسون الجنس مع أفراد الجنس الآخر، وكما كان الأمر في حالة الطاعون فإن أيا من هذه العوامل إن لم يكن قد وجد فإن وباء الإيدز كان سيكون مغايراً تماماً لما هو عليه، أو ربما أنه ما كان ليحدث أبداً.

ومن الأهمية أهمية التفكير بالآثار المختلفة للإيدز على مختلف السكان، ومن الطرق التي يمكن بواسطتها استعراض هذه الظاهرة أن نتفحص مناطق العالم التي يمكن أن تصاب بالعدوى، فعمل سبيل المثال ما هو الأثر الذي سيكون لهذا الوباء على أفريقيا الوسطى؟ ففي أفريقيا تستمر العدوى بفيروس نقص المناعة بالزيادة متشرة عن طريق الجماع مع الجنس الآخر وبخاصة في مناطق المدن، وسبق عبء العدوى على مجموعتين وهما: الشباب من الجنسين، والأطفال الذين يولدون لأهنيات مصابات بالعدوى. إن تركيز حالات الإيدز بين الشباب وهم قادة المستقبل سيكون له آثار عميقة على شعوب أفريقيا الوسطى، وفعلاً فإن عدوى الإيدز بين حديثي الولادة قد بدأت تقضي على التحسن في معدل الوفيات الذي تم خلال العشرين عاماً الماضية، وجميع الدلائل تشير إلى أن وباء الإيدز سيقتضي على هذه الاتجاهات قضاء تاماً. إن الحسارة المادية ستكون حائلة ومن المحتمل أن تمتد خارج نطاق القطاع الصحي هذه

الأيم، وحيث أنه من غير المحتمل التمكن من تزويد هذه البلدان بالأدوية واللقاحات الناجمة حتى لو توفرت قبل نهاية هذا القرن، لذلك فإن عواقب هذا الوباء ستكون مدمرة لهذه الشعوب .

وحيث أن عدوى فيروس قصور المناعة غير المنتشرة بصورة منتظمة بين سكان الولايات المتحدة لذلك فإنه من الممكن دراسة آثاره المختلفة على سكان هذه البلاد . إن أكثر المجموعات بروزاً هم الذكور سواء منهم اللوطيون أو الذين يجامعون الجسنيين Bisexual . ولما كان يبدو أن البيانات التفوذة حالياً تأتي من دراسة أمصال دم أكثر الناس نشاطاً جنسياً ، لذلك فإنه لا يمكن تعميم نسبة الثابتين في المئة من الإصابة المصل عندهم على جميع اللوطيين في الولايات المتحدة ، الذين يقدر عددهم بالنسبة عشرين مليوناً ، وبغضلاً عن ذلك فإن أعداداً كثيرة من اللوطيين سمعوت خلال السنوات العشر القادمة بسبب مرض الإيدز ، وسيكون لذلك آثار عدة ، فاللوطيون قد غيروا فعلاً من سلوكهم الجنسي بصورة مذهلة ويستثمرون في هذا الاتجاه ، فعلى سبيل المثال فإن تعددية الجماع التي كانت سائدة في الماضي القريب ستختف حدتها ، وطالما اعتبرا الإيدز مرضاً لوطياً فإن التمييز ضد اللوطيين سيزداد أيضاً ، ونتيجة لذلك فإن عدداً أقل منهم سيكشف عن حقيقة ميوله الجنسية ، وحيث أننا لا نعرف إلا القليل عن العوامل والمؤثرات التي تدفع الانسان لاختيار شريكه الجنسي ، لهذا فليس لدينا أدنى فكرة عن الآثار التي ستترتب على الحروف من هذا المرض خلال عملية اختياهم فويرهم الجنسية علماً بأن من المحتمل أن تجربة اللواط — عرضاً — ستقل بصورة ملحوظة .

وأخيراً سيكون هنالك آثار هامة في تلك المناطق التي يتجمع فيها اللوطيون كمحيط الفنون الإبداعية مثلاً ، وكأ أن وباء الطاعون في القرن الرابع عشر قد وجه الكتابة والنسج إلى السهوات ، كذلك فإن هذا الوباء سيغير من اهتمامات كتاب وفناني هذا العصر ، وعموماً يمكن القول بأننا قد بدأنا فعلاً بإعادة تفسير التجربة المعاصرة على ضوء وباء الإيدز وعلى ضوء آثاره ، ويكاد لا يمر يوم إلا ويوسع المرء فيه تحليلاً عن

الإيدز في رواية أو كتاب أو فيلم سينائي أو غير ذلك من الفنون الإبداعية .
ويؤلف مدممو القدرات بالحقن الجموعة الثانية التي ستأثر كثيراً بالإيدز ، وفي الوقت الحاضر فإنها أسرع شرايح الوباء نمواً ، وهناك دليل ضعيف يدعو للاعتقاد بأن عدوى الإيدز ستختف بين مدممي القدرات الذي هم وسيلة نقل العدوى لبقية أفراد المجتمع الذي يجامع الجنس مع أفراد الجنس المنعمر ، وهكذا فإن المجتمع سيواجه قريباً جداً بفضية اتفاق كميات هائلة من المال في محاولة لتأهيل مدممي القدرات أو اتفاق مبالغ بمائلة لعظم بطريقة ما عن بقية المجتمع ، وبناء على تجاربنا في الآونة السابقة هنالك شك قليل بأن الأمريكيين وهم يواجهون هذا الخيار سيختارون الأمر الثاني .

إن جزءاً من المشكلة تكمن في طول الفترة الفاصلة بين النقاط عدوى فيروس الإيدز وظهور مرض الإيدز ، وسبب ذلك ففي الوقت الذي يكتشف فيه المجتمع حالات الإيدز بين أفراد الطبقة الذين يمارسون الجنس مع الجنس الآخر فإن عدوى الفيروس قبل ظهور أعراضه ستكون قد توطدت بين أفراد تلك الشريحة من المجتمع ، وعندما يحدث ذلك فإنه سيكون هنالك أسباب أقل وضوحاً تدعو لتأهيل مدممي القدرات ، وفعلاً فإن جام القصب سينصب على مدممي القدرات بسبب نشرهم عدوى الإيدز بين بقية أفراد المجتمع ، وعلى الأغلب فإن ذلك سيؤدي لانزلال عقوبات شديدة عليهم .

وكأ حدث في أوبئة الكوليرا في القرن التاسع عشر فإن مرض الإيدز قد وُجد ويستمر في ولادة العديد من القوانين والنظم الجديدة؛ وفي الوقت الحاضر يوجد خلاف حول حماية حقوق الأفراد وحول حماية سلامة المجتمع ، وقد سنت بعض الولايات قوانين تتطلب أن تكون موافقة المريض على إجراء فحص المناعة لديه بعد تنويره مسبقاً بالآثار المترتبة على نتيجة ذلك الفحص ؛ وعلى العكس من ذلك فإن الحكومة الاتحادية تتطلب الفحص الإيجابي لبعض الفئات وهي عادة من الجموعات الخرومة من حق الانتخاب كالمسجون أو المهاجرين . (وما دامت عدوى فيروس نقص

المناعة منتشرة فعلاً في الولايات المتحدة وليس هناك ما يورث مع أي شخص من دخول البلاد بسبب إصابته بالعدوى، أمثال هذه القوانين كانت معقولة سنة ١٨٣٢ لمنع دخول الكوليرا للبلاد حيث لم تكن موجودة فيها من قبل، وكما حدث في الأونة السابقة، إذ كلما زاد انتشار الوباء أدى الخوف على سلامة المجتمع إلى اعتداء على حقوق الأفراد وزاد الحساس لجعل فحص الدم اجبارياً، وفي غضون سنوات قليلة فإن الفحص الاجباري من المحتمل أن يصبح القاعدة وليس الاستثناء.

إن «التشريح الداخلي» لوباء الإيدز كان شديد الشبه إلى درجة مذهلة بالأوبئة السابقة في التاريخ، ففي السنوات الأولى للوباء كان من الشائع الاستماع لتصريحات تقول بأن الإيدز ليس بالوباء الخطير وذلك لانكار وجوده، وسرعان ما تحول ذلك إلى رفض أكثر تحديداً، إذ عندما بدأ واضحا بأن اللطونيين ومدمني تعاطي المخدرات بالوباء هم الذين أصيبوا بالعدوى — أولاً بدأ الناس بإنكار أن من الممكن انتشار الداء إلى بقية أفراد المجتمع، وبالرغم من أن جميع البيانات الوبائية لا تزال توحي بأن مرض الإيدز مستمر في الانتشار إلى بقية قطاعات المجتمع إلا أنه مازال هناك انكار أو عدم تصديق مثل هذا الاحتمال وعلى مدى واسع. إن الانتشار البطيء، وطول فترة الحضانة قد جعلت من السهل انكار فكرة انتشار عدوى الفيروس، وفي الوقت الحاضر يزيد عدد المصابين بالمرض على مليوني شخص، كثيرون منهم يارسون الجنس مع الجنس المغاير، ولكن الاحتمال ما زال يتركز على وجه الخصوص على ظهور حالات الإيدز الذي أتاه أكثر بين اللطونيين ومدمني المخدرات.

إن ولاء الإيدز قد وفر القوس الكافية لكل التهم، إذ أن بقية العالم يكيل التهم لأفريقيا التي بدأت الوباء، وبالتقابل فإن الأفريقيين يتكفرون حتى وجود الإيدز في أفريقيا، أما الأمريكيون فيصيحون باللامسة على اللطونيين وعلى مدمني المخدرات في استهلال الوباء واستمراره، ومن الجلي أن الكثيرين يعتقدون أن الفساد الخلقي هذه الجماعات هو سبب إصابتها بالعدوى، فعلى سبيل المثال يرى الإنجيليون في أمريكا بأن الإيدز هو دليل غضب الله على اللطونيين ومدمني المخدرات. إن هذه المواقف تذكرنا

بنظرة القرن التاسع عشر التي كانت تعتقد أن الفقر فساد خلقي وأن الكوليرا كانت غضباً من الله على الفقراء، والصفة الأخوة والمشاركة بين جميع الأوبئة الكبرى هي الخوف، ومن الواضح أن الخوف من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة قد ضخم إلى درجة عظيمة في نفوس الجماهير. وفي الحقيقة فإن هذا الخوف الذي يسبب الشلل هو العقبة الكأداء في وجه وضع سياسات عامة منطقية ومعقولة. ففي القرن الرابع عشر حرقوا اليهود على الحازوق وفي يومنا هذا نغرق بيوت مرضى ناعور الدم (Haemophilia) خوفاً من أن ينقلوا عدوى الإيدز لأطفالنا، وبدل هذا على شأله ما نحقق من تقدم خلال خمسةة عام.

وحشي أولئك الذين كان يعتقدوهم الوصول إلى معلومات أكثر دقة هم في حالة هلع، وكما حدث في القرن التاسع عشر في نيويورك فلا الأطباء ولا المعرضون كانوا يقدمون العناية لمرضى الكوليرا في المستشفيات، ففي هذه الأيام نجد العاملين في المجال الصحي يترددون كثيراً وأحياناً يرفضون تقديم العناية لمرضى الإيدز. إن إدارة المستشفيات وكذلك الأطباء يتشعرون أن هم قدموا العناية الطبية لمرضى الإيدز سيُتَطر إلى أنهم يقتصرون على علاج هذا المرض فقط، ويتخوفون أن يترآك مرضى الإيدز لديهم فيقر منهم المرضى الآخرون.

وكما حدث في بقية الأوبئة وجه لوم الاخفاق إلى الطب الخالي، إذ مع عدم وجود علاج للإيدز حالياً فإننا لاحظنا ظهور العديد من العلاجات البديلة، وقد تمسك الناس بالدعوى القائلة بجدوى الجرعات الكبيرة من الفينامينات والعديد من الأدوية العشوائية وغير ذلك من العلاجات التي لم يثبت جدواها. وفي مواجهة داء لا شفاء له فإنه ليس من المستغرب أن ينفقت الناس هذه العلاجات البديلة. ومع ذلك فإنه بالرغم من بعض المثلقات الزائفة لا يزال الكثير من الأدوية البديلة مشابهة بشكل كبير لدعوى طب الأعشاب التي كانت تصيد قبل أكثر من مائة وخمسين سنة خلال وباء الكوليرا.

إن التوجه الحالي لمكافحة الإيدز يشبه بذلك الذي أقرح لمكافحة مرضي الزهري والسيلان في أوائل القرن العشرين، وقطن الغالبية العظمى من الناس أن مرض الإيدز مرض تناسلي ويستغنى على اعتقادها بهذا، لذلك فإن الطريق الوحيد لمنع انتشاره حالياً يتقوم على توعية الناس بالانتقاله عن طريق الجنس، ومنع ذلك أي بممارسة الجنس الآمن. وفي سنة ١٩٩٠ كان السؤال: كيف نغلف الناس عن الجنس دون أن يعرفوا موضوع البحث؟؟ أما الآن فإن المسألة تختلف بصورة طفيفة، والسؤال هو: كيف نغلف الناس عن الإيدز دون الكلام عن الجنس؟؟ من الواضح أن معظم الأمريكيين على يقين بأن الكلام مع الناس عن الجنس سيؤدي إلى انفاسهم فيه، ويبدو أحياناً أن معارضي الثقافة الجنسية يفضلون أن تهت الناس من الإيدز إذا كان ثمن الوقاية منه التوعية الجنسية. إن هذا الجين قد أدى إلى بعض التغيرات الخفية والميلولة للأفكار مثل تعبير و تبادل وسائل الجسم، إن الناس يستعمرون في الجهل عن طبيعة انتقال عدوى فيروس قصور المناعة إلى أن تصبح قانين على الكلام بوضوح ودقة عن الجنس وانتقال العدوى عن طريقه.

إن الفكرة القائلة بأن الأمراض التناسلية يمكن أن تنتشر بالتلاصق العرسي بقيت مرسخة بقوة في ثقافتنا، وبالرغم من انعدام دليل علمي يؤيد الفكرة، إلا أنها استمرت إلى يومنا هذا لتساهم في الحوف من الانتقال العرسي لعدوى الإيدز، وربما تدعو الحاجة إلى ذلك عندما ينقل رجال الطبقة الوسطى العدوى لأزواجهم (هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الطبيب الذي يعالج مرض الإيدز، ولكن من أكثرها صعوبة—عندما يكون طبيباً للعائلة التي يكشف فيها لأول مرة—إن رب الأسرة مردوح في علاقته الجنسية، وفي تلك اللحظة يتسنى لجميع أفراد الأسرة لو أن هذا يمكن حمله على العدوى العرسية).

إن جميع هذه العوامل تكون مجموعات من الظروف المؤسفة في الولايات المتحدة، أولاً—ينظر إلى الوباء وكأنه مقصور على فئتين من الناس الموقوفين اجتماعياً، أضف إلى ذلك حقيقة أن عدوى فيروس قصور المناعة تنتقل أيضاً بوسائل

غير مقبولة اجتماعياً (الجنس وخاصة الشاذة الجنسي والتغيرات المنومة). ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يكون هناك قليل من الاهتمام في مكافحة الوباء بين هذه الجماعات أو عدم نقل العناية للمصابين بالمرض، وهذا الخصوص فإنه من المفيد أن نعرف أنه في الأحوال الأولى من الوباء، عندما كان هناك القليل من الجهود المبذولة للوطنيين أو مدمني المخدرات، قد بُذلت جهود كبيرة من أجل حماية مواردنا من الدم، وعندما اكتشف أن عملية نقل الدم مصدر قوي لعدوى المتجمع على نطاق واسع بالإيدز. إنني بكل تأكيد لا أتفقد هذا الجهد الهام ولكن في نفس الوقت لقد نتج عن ذلك تقليص مختصات مكافحة الإدمان على المخدرات، وقد قوض ذلك الجهد الوحيد والتفوق لمنع انتشار عدوى فيروس قصور المناعة بين مدمني المخدرات، إن البيانات الحديثة قد دلت على زيادة انتشار عدوى فيروس قصور المناعة بين المومسات، وحيث أن هؤلاء النسوة يشكلن وسيلة أخرى محتملة لنشر عدوى فيروس قصور المناعة بين بقية أفراد المجتمع. فإننا نشاهد قريباً اهتماماً زائداً بين. هناك العديد من الإجراءات الاجتماعية السليمة للتركيز على مثل هذه المجموعات الضئيلة مرض الإيدز بين أفرادها (وهذا يشبه خطط الإحصاء الانتقائي—الذي أستمعل للقضاء على الجدري). ولكن هذا الجهد سيضعه شعور اللوم وثورة الغضب الموجودة فعلاً ضد المومسات، وكنتيجة لذلك فإننا سنرى قريباً جهوداً زائدة لتجديد المومسات وفحصهن وعرضن، وبالتقابل فإن من المخطط أن قليلاً من الاهتمام سيوجه إلى رجال الطبقة الوسطى الذين يتوفرون لمن الطلب ويمتحنون المكافآت المادية لقاء خدماتهن. إن جميع هذه التطورات ستكون عاملة إلى درجة مذهلة للمواقف التي أتخذت حيل أوبئة الكوليرا في القرن التاسع عشر ورجال الأمراض التناسلية في مطلع هذا القرن.

لقد تكزرت الأوبئة على مدى التاريخ، ولما كان الفهم العلمي قد زاد وتجددت جذوة الحرفانات فإن الكثير من التغيرات قد حدثت بخصوص هذه الأوبئة، وطرق رئيسية فإن هذه التغيرات قد جعلت وباء الإيدز لا يشبه أيّاً من الأوبئة الكبيرة من عدة وجوه شبيهة بمواقف المجتمعات من الأوبئة السابقة، ومع أن تقنية علومنا الحيوية المتقدمة

قد أتاحت لنا استعمال حلول متقدمة للمشكلات البيولوجية لمرض الإيدز، وهكذا فإنها تفتح حائلًا دون أن نعالج بكفاءة العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ولاء الإنسان.



قضية اقتصادية ووجهة نظر

للكور وبزي زكي

في العدد التاسع عشر من مجلة، الرائد العربي، نشر بحث حول، الوقوع في مضيدة الديون الخارجية وإعادة جدولتها، وهو جزء من كتاب السارخ القدي للتخلف للذكور وبزي زكي الاقتصادي العربي المعروف بطروحه الجديدة والجديدة.

والخوار الذي نشره اليوم ففلاً عن مجلة، العربي، إنما يتصل ويتكامل مع البحث الذي نشرناه سابقاً، إذ يتناول العديد من المسائل المشتركة بينهما، التي نحرص دائماً على تسليط الضوء عليها من خلال وجهات نظر علمية وموضوعية.

.....

يسود العالم في العفدين الأخيرين مناخ مشبع بالقلق الناجم عن إحساس كثير بالأزمة الاقتصادية، الخيمة على دول العالم كله، بحكم الإزطاط الوثيق — بالياته المختلفة — بين اقتصاديات الدول الرأسمالية واقتصاديات دول العالم، وقومي كثير من دراسات هذه الأزمة بالشأن — لاختبارات عديدة — من أهمها أن الأزمة في جوهرها أزمة هيكلية في صميم الاقتصاد الرأسمالي الذي ما تزال له السيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، فيما رأيت... ٧٠

بداي، ذي بدء، يجب أن نقرر أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يشهد منذ بداية السبعينيات مرحلة تاريخية جديدة، تشكل منعطفاً حاداً في مسيرته حيث يلاحظ المرء أن السمات والنفورات التي سادت هذا النظام في السبعينيات وحتى الآن، تختلف كلية عما كان عليه النظام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠). ولتفسير وفهم هذه الأزمة التي ليست من طبيعة دورية متكررة، وإنما سأستخدم نظرية الإفراط في التراكم، التي تقول باختصار شديد أنه في ضوء تنامي الرأسمالية الاحتكارية يوجد دائماً ميل أو نزعة قوية لدى الاحتكارات لتحقيق أعلى فائض — ربح — يمكن لكل استثمار جديد، وعلى المدى البعيد لا بد أن يهجم معدل الربح أو «الفائض» نحو «التناقض».

وهذا أمر تجمع عليه جميع المدارس الاقتصادية الشهيرة بدءاً من المدرسة الكلاسيكية، مروراً بالماركسية وانتهاءً بالكثيرة. ولأن جوهر الأزمة الحالية يتمحور أساساً حول نزوع هذا الربح أو الفائض نحو التناقض، — كما تؤكد الإحصائيات الدولية الرسمية — لذا لا بد أن يجر هذا التناقض معه مظاهر الأزمة المعروفة: انخفاض معدل نمو الاقتصادي، وتدهور معدلات نمو الدخل والناجح والتوظيف، وتزايد البطالة، وتعطل العلاقات الإنتاجية. وكل ذلك يشير إلى تواجد أزمة مستمرة في تراكم رأس المال.

والسبب الجوهرى الذي جعل هذه الأزمة مستمرة، وذات طبيعة هيكلية، هو تعاطف الدرجة الاحتكارية في النظام الرأسمالي، وخاصة بعد تنامي درجة التحويل للنشاط الاقتصادي الذي تقوده الشركات الاحتكارية دولية النشاط التي تتحكم الآن في مجمل حركة النشاط الرأسمالي العالمي. ومعنى تعاطف الدرجة الاحتكارية زيادة تركيز وتركز رأس المال، وهو ميل متاصل في طبيعة النظام الرأسمالي. على أن هذا الميل بدأ يظهر جلياً منذ الحرب العالمية الأولى، واستمر في قوته إلى أن بلغ عتفوانه في الأونة الراحة، وقد أقيمت كثير من الدراسات التي تمت في عالم ما بعد الحرب، أنه كلما زادت درجة الاحتكارية في النظام، كلما تعاطف ميل النظام للتعرض للركود الذي يشكّل مساراً طبيعياً لهذا النظام على المدى البعيد. ولقد كانت أزمة الكساد الكبير

(١٩٢٩-١٩٣٣) هي بداية هذا المسار، وما حدث بعد ذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات، كان بمثابة الموجة التوسعية التي تلت هذا الركود الطويل للدلائليات، وبلغت مداها في أواخر الستينيات. ويمكن القول إننا الآن إزاء موجة ركودية طويلة المدى.

الأزمة في النظام الاشتراكي

إذا كان وصول النظام الرأسمالي إلى الدرجة الاحتكارية التي أدخله في عمق الأزمة الحالية، فإننا نلاحظ أن النماذج الاشتراكية المختلفة — التي كانت تعد البديل للرأسمالية — تعاني من مشاكل حادة تجعلها — هي أيضاً — تدخل في نفق الأزمة التي أوجت على قيادتها البحث عن أساليب بديلة في إدارة اقتصادياتها — سماها البعض إجراءات إصلاحية، ورأها آخرون مراجعات عن النظرية الاشتراكية — على الرغم من أنها لا تأخذ بسياسة السوق في التوزيع ولا بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولها عاملان أساسيان في تطور النظام الرأسمالي إلى الدرجة الاحتكارية.

لا أعتقد أن ما يحدث الآن في العالم الاشتراكي هو أزمة بالمعنى الذي نفهمه لكلمة «أزمة»، فالنظام الاشتراكي كما قلت أنت لا يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا على آليات السوق البحتة التي تؤدي للأزمات. إن ما حدث من نحو كبير في العالم الاشتراكي في الفترة ما بين ١٩٤٥ وحتى بداية السبعينيات، كما يقوم أساساً على فكرة أو مبدأ التوسع الأفقي لوسائل الإنتاج، أي على زيادة الاستثمار والتوسع في استخدام قوى الإنتاج، من أرض، وموارد طبيعية، وقوى عاملة. وهذه السياسة بلغت ذروة نتائجها من حيث زيادة معدلات النمو والناجح في منتصف السبعينيات.

وأصبحت المشكلة التي تواجه العالم الاشتراكي، هي في كيفية رفع كفاءة وسائل الإنتاج، أي زيادة معدلات الإنتاجية. لكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن العالم الاشتراكي ليس عالمًا معزولاً ببدايته، فهناك علاقات اقتصادية دولية تربطه بالاقتصاد الرأسمالي الدولي رغم من أن هذه العلاقات معدومة، لكنها في نحو مستمر. فلذا

فإن المشكلات التي بدأت تظهر في الاقتصاد العالمي مثل انهيار نظام النقد الدولي وفوضى أسعار الصرف، وتحوّل نزعة الحماية، وظهور مشكلة الدين العالمي، وقلبات أسعار المواد الأولية والسلع الصناعية، كل ذلك انعكس على دول العالم الاشتراكي بدرجات مختلفة. لكن حجم هذه التأثيرات عليه لا تفصل إلى حجم تأثيراتها على دول العالم الثالث، لأن الاقتصادات الاشتراكية اقتصاديات صناعية متقدمة، وتتفاعل مع الاقتصادات الرأسمالية الصناعية من موقع التّبة، كما أن قدرتها على إدارة أزماتها ومشكلاتها تفوق كثيراً قدرة دول العالم الثالث على ذلك.

وحتى أشير هنا إلى أن فكرة الأزمة الدورية أو الهيكلية التي تتعرض لها الاقتصادات الرأسمالية لا تعرفها الدول الاشتراكية. وإنما هناك مشكلات مرحلية تظهر بين مرحلة وأخرى كنتاج لمشكلات التطور نفسه.

جوهر البيورسترويكيا

ولكن بعض درسي التجربة السوفيتية — خاصة المدارس الغربية — يرون أن المشكلة الرئيسية التي دفعت غورباتشوف لإشباع سياسته الإصلاحية، هي عجز الاقتصاد السوفيتي — وهو النموذج لمعظم الاقتصادات الاشتراكية — بإكمله الإنتاجية، وكوادره، ونمطه في التوزيع، عن استيعاب الأساليب والوسائل التقنية المتقدمة التي أفريضا التطور العلمي في العقود الأخيرة، والتي دفعت بالإنتاج في النظام الرأسمالي إلى مستويات مكنته من إشباع احتياجات السكان إلى حد التخميد أحياناً — وبعض النظر عن استغلاله لموارد العالم الثالث وأسواقه — مما زاد من اتساع الفجوة بين النظامين في الوقت الذي يفرض التقدم المتعل في وسائل الاتصال ضرورة المقارنة فيما بين مستوى المعيشة في كل من النظامين ونتيجة المقارنة قد لا تكون في صالح النظام الاشتراكي.

دعني أولاً أكمل التعليق على مداخلتك السابقة، فيما يتعلق بالتطورات الجارية الآن في الاتحاد السوفيتي. وفي الدول الاشتراكية الأخرى، فهي لا تعني بأي حال من الأحوال بأنها تزاوج عن الاشتراكية أو اقتراب من الرأسمالية. وجوهر الأمر يتصل

— فيما أعتقد — بأن لكل مرحلة تاريخية من التطور مشكلاتها الخاصة التي ينبغي مواجهتها بحسم وفاعلية لكي تستمر عجلة التطور. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ثمة مشكلات تعوق الاقتصاد الاشتراكي في وضعه الراهن، مثل مشكلات البيروقراطية، ولبطء نمو الإنتاجية، وضعف الجوائز، وتكسب مصالح بعض الفئات حول استمرار جمود الأوضاع. وكل ذلك يتطلب مواجهة حاسمة حتى نتطابق قوى الإنتاج في نموها، وهذا في تصوري هو جوهر البيورسترويكيا.

أما عن اختلاف مستويات المعيشة في كلا المعسكرين، فلا شك أن رموز الاستهلاك الترفي (السيارة الخاصة، الفيديو، والسلع الكيماوية عموماً) موجودة في الدول الاشتراكية لكن بحجم أقل بكثير من الدول الرأسمالية الصناعية، مما قد يوحي للبعض أن مستوى المعيشة في الدول الرأسمالية الصناعية أعلى منه في الدول الاشتراكية.

وهنا ينبغي الإشارة، إلى أننا عندما نحكم على مستوى المعيشة كمقولة اقتصادية واجتماعية، يجب ألا نعتمد على متوسطات الاستهلاك الترفي فقط، وإنما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المكونات الأخرى الأكثر أهمية للدلالة على مستوى المعيشة، مثل مستوى الخدمات العامة (التعليم، الصحة، المواصلات، الثقافة وغيرها)، وضمان التوظيف، فضلاً عن فترات المعيشة الضرورية — أي أسعار ضرورات الحياة كالغذاء والسكن وغيرها — في ضوء ذلك لا أعتقد أن مؤشر نوعية الحياة في الدول الاشتراكية أقل منه في الدول الرأسمالية. وفي اعتقادي أن نقص الاستهلاك الترفي في الدول الاشتراكية يعود إلى سببين، أولهما هو فارق العمر الزمني ما بين التجربة الرأسمالية والتجربة الاشتراكية، والثاني هو كلفة الإنتاج الحربي الذي هو خصم على إمكانات النمو وزيادة مستوى المعيشة في الاشتراكية، في حين أن صناعة السلاح في الدول الرأسمالية، صناعة رأسمالية تسمى دائماً للربح. ولعل هذا يفسر لنا ميل الدول الاشتراكية الآن لتخفيف سباق التسليح، والسعي لحل مشكلات العالم بأساليب سلمية.

تكوين ناد للمدينين ضرورة

في تعدادك للمشكلات التي تؤثر في مسار الاقتصاد العالمي بالسلب أضرت إلى أزمة الدين العالمية. ولقد صممت أعمالك الزائدة في هذا المضمار عدداً من المقترحات لحل هذه الأزمة، مثل دعوتك للدول المدينة بتكوين ناد للمدينين يوجهون به تكتل الدائنين المنسل في نادي باريس، وهيئة صندوق النقد الدولي. وكذلك دعوتك لإنشاء صندوق طوارئ عربي لمعالجة الديون الخارجية، وهذه المقترحات إنجائية في إطارها النظري ولكني أراها صعبة التنفيذ لطرف الدول المدينة، وضغوط الدول الدائنة.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية انعكست بلا شك، على دول العالم الثالث بشكل سيئ جداً، وأهم هذه الانعكاسات، نمو العجز الخارجي نمواً كبيراً ومتواصلًا، بسبب انخفاض وتقلب حصيلة الصادرات من المواد الأولية وزيادة أسعار الواردات، وعدم استقرار أسعار الصرف الأجنبي، وهي أمور انعكست كلها فيما عرف بأزمة الدين الخارجي لهذه الدول.

وقد سارت الدول المتخلفة على طريق الاستئذنة المفرطة خلال السبعينيات نظراً لسهولة الاقتراض وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي، وقد ساعدتها هذه الاستئذنة على أن تواجه مشكلة هذا العجز دون الحاجة إلى وضع سياسات فاعلة لمواجهة خطر العجز الخارجي الزاحف، وتوهمت أنه طالما أن نظام الائتمان الدولي يمدّها باستمرار بالكميات المطلوبة من الدين، فإنه بإمكانها أن تستمر في التنمية، حتى وصلت الاستئذنة إلى أزمته الحالية. وهنا يؤكد على أن جانباً كبيراً من هذه الديون ذهب لتمويل استهلاك ترفي غير ضروري وقبول شراء المعدات العسكرية.

وكثير من هذه البلدان ومنها الأفطار العربية، تواجه هذا المأزق وهي في حالة عجز عن الطلب على تناقصاته، وأهم هذه التناقضات هي وجود تعارض شديد بين الاستثمار في الرفاه بعبء الدين، وبين إمكانيات رفع مستوى المعيشة، والشاغلته عليه مع مواصلة عملية التنمية.

ولقد عكفت منذ عشر سنوات على دراسة أزمة الديون من منظور غير تقليدي يفسرها في ضوء عواملها الذاتية والوضوعية، ولقد توصلت حسب رؤيتي إلى كثير من الرؤى والحلول آنذاك التي تطرح الآن على الساحة ومنها إلغاء الديون الخارجية.

أملك التي ضمنها دراسات التفصّل أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث التي صدرت عام ١٩٧٨ ؟

نعم... وحتى أقول لك، إنني لم أعد أعتقد بفعالية أسلوب الأمانى والمطالب التي تتوجه بها البلاد المدينة على حجل واستحياء للدائنين، مثل تخفيف شروط نادي باريس، وقواعد إعادة الجدولة، وتخفيض أسعار الفائدة، وتجميد دفع الدين لمدة معينة... إلخ. فهذه مرحلة انتهت، وقد جرّتها البلاد المدينة، ونبت فشلها لأن الدائنين رفضوا ذلك على الرغم من أن المسؤولية مشتركة بين الطرفين في حل هذه الأزمة.

وما أعتقدُه هاماً في إطار الظروف الراهنة هو ضرورة أن تسرع البلاد المدينة بتكوين «كارتل» دولي (ناد للمدينين) يواجه قوة نادي باريس (نادي الدائنين) ويكون مهمة هذا النادي هي تكوين جبهة متحدة تلتزم على قواعد وإجراءات لحل أزمة المدينين وتذاع عن مصالحهم. وعندئذ يمكن للأمانى التي ما فتنا نسمعها من حين لآخر أن تتحقق لو واجه المدينون دائتهم كتلة واحدة، وبعد تكوين هذا النادي — وندري أنها مهمة صعبة ومعقدة — يمكن المطالبة بعقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة، نتناقش فيه أزمة المديونية برمتها، وسبل تسهيل حلها.

صندوق عربي للطوارئ

وماذا عن الصندوق العربي المشترك لمعالجة طوارئ الديون الخارجية؟

الفكرة الأساسية في اقتراحنا تتمثل في تكوين صندوق متخصص تكون مهمته الإسراع في الوقوف مع أي بلد عربي يتعرض مدفوعاته الخارجية لأزمة سيولة حادة تعرضه لأخطار عملية إعادة جدولة الديون. ويمكن لهذا الصندوق أن يتشأ في حوض

صندوق النقد العربي، أو إحدى المؤسسات المالية العربية الأخرى. ورأى حال الصندوق يمكن تكوينه من عدة مصادر منها:

— أن تقوم الأقطار العربية بإيداع جزء أو نسبة من احتياطياتها النقدية كمي تستخدم في أغراض هذا الصندوق.

— تخصيص جزء من موارد صندوق النقد العربي لكي تستخدم في أغراض هذا الصندوق.

— مساهمات من الأقطار العربية النفطية، ومساهمات من الصناديق العربية للتسيمة، وأية فروض أو منح تقدمها الأقطار العربية.

وعند تشغيل الصندوق، يمكن أن تستثمر هذه الموارد المجمعة وتستخدم ربحها في تقديم قروض الطوارئ للبلاد المذكورة، وبمضي أن تكون قروضاً ميسرة، ويرتبط تسديدها بتجاوز البلد المدين لأزمته واستعادة قدرته على السداد وتكون هذا الصندوق أعدهم عملاً للتضامن العربي، خاصة أن صندوق النقد الدولي قام بتكوين مثل هذا الصندوق لمواجهة طوارئ المدينين المعسرين.

القرح جريء

القرح هو أمر دولة الكويت في خطابه أمام الدورة الثالثة والأربعين للأمم المتحدة إسقاط فوائد الدين عن دول العالم الثالث، وإلقاء جزء من أصولها وخاصة عن الدول الفقيرة، ودعا لعقد مؤتمر دولي للدائنين لمناقشة هذا الاقتراح.

ما هي إمكانيات استجابة الدول الدائنة لهذا الاقتراح، وتأثيراته على الأوضاع الاقتصادية العالمية في ذلك؟

دعني أولاً أشير إلى أن مجموعة الدول النامية المدينة قد دفعت في العام الماضي (١٩٨٧) حوالي ١٢٠ بليوناً لخدمة أعباء ديونها، منها ٥٥ بليون دولار فوائد على هذه الديون، وهذا مبلغ مربع نظراً للظروف الصعبة لهذه الدول. وطبقاً لبيانات البنك

الدولي من المتوقع أن يصل حجم ما تدفعه هذه البلاد من فوائد على ديونها الخارجية حوالي ٢٤٠ بليون دولار في السنوات الست القادمة (١٩٨٨ — ١٩٩٤). وهذا النمو في أرقام الفوائد يعود إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية من ناحية، وإلى ارتفاع حجم الدينون (١٢٥٠ بليون دولار) من ناحية أخرى. ونظراً لأنه ليس من المتوقع أن يطرأ تحسن حقيقي على الأوضاع الاقتصادية لهذه البلاد في غضون تلك السنوات، فإن هناك شبهة مستحيلة أن تتسكن من الوفاء بهذه الفوائد (ناهيك من الأقساط). ولهذا فإن الإصرار على دفع خدمات الدينون لن يعنى إلا المزيد من البطالة والفناء وتدهور مستوى المعيشة، وإيقاف النمو، وهي أمور لا يمكن أن تحتملها شعوب هذه البلدان.

ولا شك أن إسقاط الفوائد عن الدينون تخفيف كبير لوطأة الأزمة، ولو تخيلنا أن الدائنين سوف يقبلون هذا الاقتراح — وأنا لا أشك في ذلك — فإن الترجمة العملية لهذا الإسقاط سوف تتمثل في دعم قدرة البلاد المدينة على مواجهة مشكلاتها الراهنة.

لكن السؤال المهم هو: من سيمول تكلفة إلغاء هذه الفوائد، وخاصة أن جزءاً لا بأس به منها مستحق لبنيوك ومؤسسات خاصة؟ وبإحدى ذي بدء، أسارع بالقول أن إلغاء هذه الفوائد أمر ممكن، ولن يكون فيه إهراق للدائنين.

وعلى أي حال يمكن تديبر تكلفة إسقاط فوائد الدينون من المصادر التالية:

- ١ — إحداث خفض في نفقات التسليح بالبلاد الدائنة.
- ٢ — قيام الحكومات في البلاد الدائنة بتعويض الجهات المختصة الدائنة بمبالغ الفوائد التي مستقطت عن المدينين، وعلاً ذلك منحة للبلاد المدينة لاستيراد.
- ٣ — تعديل الشريعات المصرفية التي تنظم قواعد التعامل مع البنوك والقرضات المفروضة عليها، بتشجيعها على تخصيص أرصدة كافية لتغطية الحسائر التي تتجم عن القروض الخارجية، وتطوير قواعد الحاسبة والرقابة على نحو يكفل للبنوك إمكانية تكوين احتياطيات سرية، غير خاصة للضرائب، تسمح لها بمواجهة احتمالات التوقف عن الدفع وإسقاط بعض الدينون.

هي شيء مختلف عن عمليات التكيف الشائعة الآن، وهي تتطلب توافق مجموعة من الشروط الموضوعية لكي تضمن استمرارها وهي:

- السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية في البلاد، مما يعني توافر القرار الوطني في حق استخدام وتوزيع تلك الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية.
- ضرورة توافر الخط الإنتاجي القائد والمؤهّل لتحقيق هذه الاستراتيجية وهذا الخط في رأينا هو الدولة الوطنية.
- التبعة القصورى للفائض الاقتصادي ومركزته عن طريق إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة لتعبئة المدخرات الضائعة، وضمان وضعها قبول خطة التنمية.

— التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

— تحقيق الثورة الزراعية التي تهدف إلى فائض اقتصادي زراعي يسمح بتحويل التراكم، وتوفير فائض للتصدير، ونقل فائض القوى العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى.

— اختيار التقنية الملائمة.

— المشاركة الشعبية— وأعلى الديمقراطية.

على أن التنمية بهذا المعنى قد تكون أمراً يفوق امكانيات كل دولة نامية منفردة، خاصة إذا كانت هذه الدولة صغيرة الحجم في سكانها وساحتها، وفي قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية.

ومن هنا تبرز أهمية البعد الجماعي في الاعتماد على الذات وتقصدها بوجود أشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة دول العالم الثالث، وخاصة دول الجوار الجغرافي التي تربطها تاريخ وتراث ومصالح مشتركة كأقطار الوطن العربي.

كما أنه لا يمكن للتنمية المستقلة بهذا المعنى أن تتحقق إلا إذا كانت معادية

ومهما يكن من أمر، فإن إنعاش فوائذ الدين، وإلغاء جزء من أصولها يمكن عدّه تخفيفاً للمشكلة، وليس حلاً جذرياً لها، ذلك أن مشكلة الدين العالمية جزء من أزمة أكبر، وهي أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وليس من التصور أن يوجد حل جذري لهذه المشكلة إلا إذا تغيرت بيئة الاقتصاد العالمي، وتعدلت فيه العلاقات الجائرة بين الشمال والجنوب، وهي علاقات لن تتغير إلا عبر تعديلات جذرية في الخط الراهن لتقسيم العمل الدولي، وخلق نموذج تنموي مستقل لبلاد العالم الثالث على النحو الذي يحطم قيود التنمية التي تربط البلاد المدينة بالبلاد الدائنة.

حلم التنمية المستقلة

إذا كانت المديونية المفرطة قد أودت — مع أسباب أخرى — بمعظم مشاريع التنمية المستقلة لدول العالم الثالث إلى الصفر، ومن ثم الإحواء في النظام الرأسمالي بآلياته المختلفة، فمعنى ذلك أن حلم التنمية المستقلة — المعصدة على الذات — قد أصبح أقرب للوهم منه لإمكانية التحقق في الواقع وأن معاناة شعوب هذه الدول مستفاقم.

إن الخروج من مأزق المديونية، وفك الحصار عن قوى التنمية، وتحقيق طموحات إنسان العالم الثالث، في مستوى معيشي لائق لإنسانياً، سوف يتطلب — على العكس كما نقول — انتاج ما يسمى باستراتيجية الاعتماد على الذات، التي تعني — في رأينا — نفي التنمية، ومن ثم القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافئ التي ترسفت في أغلظا البلاد المتخلفة في علاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي. والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات ليست تنمية اقتصادية فحسب، بل هي — في الحقيقة — تعني صياغة مشروع حضاري شامل، يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي، وتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي قامت بإنتاج هذه الثمار، والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات التي

للأميرالية والصهيونية.

الإنسان آمن رأسال

ولكن لنفرض أن دول العالم الثالث نجحت في تحقيق الشروط التي أوردتها لتحقيق التنمية المستقلة، على الرغم من كم المشاكل والصعوبات الخالدة التي سواجها، ألا ترى أن الزيادة السكانية السامية نسبة عالية — بالإضافة إلى عوامل أخرى — ستأتي على أي غار للتنمية مما يجعل هذه الدولة تفت دائماً عند نقطة البداية إن لم تتخلف عنها...؟

إنني أتفق معك في أن المشاكل والصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث كثيرة وخطيرة، وتحتاج إلى عمل جماعي وكثيف لمواجهتها.

وإنني ممن يعتقدون أن المشكلة السكانية ليست سبباً للتخلف ولكنها نتيجة له. ومنظورنا للمشكلة السكانية يختلف عن المنظور المalthوسي (نسبة إلى روبرت مالثوس) الذي يهبط بها، إلى كونها مشكلة تناقض بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية المتاحة. وإنما هي تناقض قائم بين السكان وبين النظام الاجتماعي السائد، عندما يعجز هذا النظام عن توفير متطلبات الحياة للسكان كالغذاء، والكساء، والمأوى والتعليم، والعمل والدخل... الخ.

والمشكلة السكانية، بهذا المعنى، لا تتحكم فيها قوانين بيولوجية طبيعية مجردة لا علاقة لها بالنظام الاجتماعي الذي يعيش في كنفه الناس، لأن لكل نظام اجتماعي قوانينه السكانية الخاصة التي تتناسب مع هدف النظام السائد، وتفق مع آليات تسييره. والمشكلة السكانية بهذا المعنى ذات طابع نسبي وتاريخي، وهي تتفاوت من نظام اجتماعي إلى نظام آخر، ومن مرحلة لأخرى داخل النظام نفسه.

ورئي أن تجاوز المشكلة السكانية يرتبط بتحقيق التنمية المستقلة لأنها هي الكفيلة بالغاء التناقض بين حجم السكان وسرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وتحور العدالة الاجتماعية الذي تطوري عليه التنمية المستقلة من أهم المحاور

التفاعلة في حل المشكلة السكانية، لأن نظاماً به قدر كبير من العدالة الاجتماعية مع قدر صغير من الموارد يستطيع أن يحصل عدداً أكبر من السكان عن تلك الأعداد التي يحصلها نظام آخر به موارد أكثر ولكن لا تتوفر فيه العدالة الاجتماعية، والمشكلة إذا ليست تعبيراً عن سباق غير متكافئ، نحو السكان من ناحية ونحو الموارد المحدودة من ناحية أخرى كما يرى المalthوسيون، بل هي سباق بين النمو السكاني المرتفع (لأسباب معروفة) وبين جمود وتخلف الشبكات الاجتماعية المهمة بالبلاد المتخلفة ما يها من ظلم اجتماعي.

ولا يجوز أن ننسى — ولو للحظة واحدة — أن الإنسان هو آمن رأسال، وأنه ما من ثروة تضاهي الإنسان، وأن التنمية في النهاية نتاج عمل الإنسان وتجارده يجب أن تعود إليه.



السنة	المدينة	عدد الصناديق التي سرقت قيمة المسروقات الثغرية بالدولار
١٩٧٦	نيس - فرنسا	٣٥٠
١٩٧٦	باريس	١٩٠
١٩٧٦	ميلانو	٦٠٠
١٩٧٦	بيروت	٤٠٠
١٩٧٧	روما	٢٨٠
١٩٧٩	أغويلاس اسبانيا	٦٠
١٩٨٠	بروكسل	٢٣٠
١٩٨١	باريس	١٠٠
١٩٨١	روما	٢٧٠
١٩٨٢	لندن	١٢٠
١٩٨٢	ماريلا	٢٠٠
١٩٨٣	باريس	١٢٠
١٩٨٤	ميلانو	٢٠٠
١٩٨٤	روما	٣٥٢
١٩٨٥	برشلونة	١٠٠٠
١٩٨٥	روما	٢٨٠
١٩٨٥	مدريد	٦٠
١٩٨٦	تورونت (فرنسا)	لم يعرف
١٩٨٦	مدريد	٨٠
١٩٨٧	مارسيليا	لم يعرف

إن الأرقام أعلاه تقديرية حيث أن كثيراً من الزبائن لا يودون كشف أنفسهم أمام محصلي الضرائب، كما أنه لا يوجد ما يبرزهم بتسجيل عنويات خزائهم.

علم التأمين من خلال الخسائر والمطالبات

إعداد وفاء البيهني
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

من مآقيه يُؤقّ الحطّر

الحزائن الحديديّة

بعد تأخير خزائن الإبداعات إحدى الخدمات التي تقدمها المقارف أو الشركات المتخصصة إلى زبائنها منذ سنين عديدة... وتستعمل تلك الخزائن الآن من قبل الملايين من الناس، ففي الولايات المتحدة هناك منزل من كل ثلاثة منازل مسنّجر خزينة إبداع لوضع أشياءه ومقتنياته القيمة.

وإذا أخذنا بالاعتبار عنويات تلك الخزائن التي تقدر بالملايين فمن السهل أن نتخيل التركيز المائل لتلك القيم المودعة في آلاف الصناديق، وبالتالي فلا غرابة بأن تكون تلك الخزائن هدفاً للمجرمين الخفويين، وذلك ما يؤكده اللاحقة التالية عن حوادث السرقات من خزائن الإبداع التي حدثت في السنين الأخيرة.

من الولايات المتحدة

أحكام المسؤولية المدنية

قيادة جرعة الدواء قد تكون مكلفة جداً!!

أدى إعطاء جرعة دوائية زائدة لطفل عمره عشر سنوات عند معالجته ضد إصابات القصبات الربوية إلى تلف دماغي دائم. حكم له بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار، وما زالت الدعوى قيد الاستئناف الآن.

مرة أخرى مانع الحمل (١٩٧٧)

تم بيع ٤٥٤ مليون لوبل للاستعمال داخل الرحم وقد أصيب عدد من النسوة اللواتي استعملنه بإصابات جراثيمية وأدى ذلك إلى إنبات تاسلي، نتج عنه استقطاعات وشوهات قبل ولادية، وعقم، وأحياناً الموت. أكثر تعويض لحادث واحد كان ٩.٢ مليون دولار، وحتى الآن تم دفع ٢٧٨ مليون دولار إضافة إلى ١.٧ ملايين دولار تكاليف لـ ٩٢٣٠٠ تعويض، وما زال هناك ٥٠٠٠ دعوى أخرى قد تصل قيمة تعويضاتها إلى ١٠٠٠ مليون دولار.

هرمونات اصطناعية مُسرطنة (١٩٨٢)

طُوِّر هرمون صناعي عام ١٩٣٧ ووصف لتثبيت الحمل، ولم تميز طبيعته السرطانية حتى عام ١٩٧١. وأصبحت النساء المعالجات بالهرمون الاصطناعي بسرطان بطني وانسكت بنائهن فيما بعد من حالات متعددة من الإسقاطات والشوهات الجنينية، بينما أصيب الذكور بعقم أو تشوهات الأعضاء التناسلية. عدد النساء اللواتي عولجن بهذا الهرمون قدر ما بين ٤ - ٦ مليون، وقدرت التعويضات بعدة ملايين دولار.

ولعل أحدث هذه السرقات، سرقة مئيرة لصناديق ودائع في لندن، ففي الثاني عشر من شهر تموز ١٩٨٧ دخل مساة رجلاان أيتقان إلى مبنى شركة إبداعات خاصة وقدمتا نفسها على أنهما زويتن مستقلين، وطالبا أن يربا الهجرة المبيعة، وما لبنا أن سحبا مسدسهما واحجزا المدير رهينة، وصحبة ما استدعيا المحازرين بالتلفون إلى القبو وثكنا منهما، ثم أرسلنا إشارة من جهاز راديو لديهما لشريك ثالث قام بدور المراقب ليبعد الزبائن عن الغرفة المبيعة.

وبذلك تمكن الخرمون من كسر ١٢٦ خزانة من أصل ٤٠٠٠ خلال ساعتين من الزمن، وخرجوا على أعقابهم يحملون مخبوات تلك الخزانين أو معظمها.

وحسب التقارير الأخيرة فقد تبين أن السرقة قد حفظ لنا بإحكام، وأن واحداً من المشهورين الرئيسين العشرة هو مالك شركة الإبداعات المبية نفسه. وقد قدرت الضائع المسروقة بـ ٥٥ مليون دولار تم تعويضها.

غرق سفينة (١٩٨٥)

غرقت سفينة Soho Maru التي تزن ٣٤٩ طناً إثر عاصفة في جنوب شرقي Kamchatka وتم إنقاذ اثنين فقط من الطاقم المكون من ٢٢ شخص. بلغت التعويضات تحت وثائق الحوادث ٤٤٠ مليون ين وقد دفعت بكاملها.

تحطم طائرة (١٩٨٥)

أدى تحطم طائرة بوينغ ٧٤٧ في اليابان إلى القضاء على ٥٢٠ إنسان وكان السبب فصل دقة الطائرة وتخلخل الزجاجات نتيجة للهبانة السيئة. نجما أربعة أشخاص، ٣٦٢ فقط يحملون غطاء حماية. بلغ مبلغ التأمين ٦٥ مليون مارك ألماني. طبعاً لا يدخل في هذا مسؤولية الناقل التي تغطي عبور غطاء الطيران.

فقدان مفتاح الطوارئ (١٩٧٩)

فقد متزوج معروف يده ورجله، حيث قطعنا بمروحة قاربه للترج المائي أثناء الخروج منه على الشاطئ، وقد ادعى على صانع القارب بأنه كان يجب عليه تزويد المفتاح بفاصل أوتوماتيكي عند إيقاف محركه، وبيع المتضرر نتيجة هذه الدعوى مبلغ ٦٨٨ مليون دولار.

ومن هولندا أيضاً

إعمال الخامي (١٩٨٣) أحد الخامين المؤمن، ضد أخطار المسؤولية الناشئة عن ممارسة المهنة، أهل دفع رسم المحكمة والبالغ ٨٥ فلورين في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك فإن القرار المتخذ من قبل وزارة العلاقات الاجتماعية والتعلق بمشروع ترجمة عمال أجناب لم يناقش... ورفضت الدعوى القادمة من قبل ٥٢٢ شخصاً أجنبياً. كان خطأ الخامي قد أدى إلى خسارة كل موكل مبلغ ٩٥٠٠٠ فلورين.

ومرافعة فاضلة لخامي آخر (١٩٨٢)

اصطدم قارب ذو محرك بقارب صيد فبسبب حرقاً وشلاً لاحقاً وفقدان البصر بين واحدة لأحد الركاب. وقد مثل سائق القارب عمال في المحكمة. بعد جلسة لمدة ساعة واحدة فقط حكمت المحكمة على السائق بدفع مبلغ ١٦ مليون دولار. بينما رفضت دعوى جديدة على الخامي لسوء دفاعه عن موكله.

الخامسون الخادعون (١٩٨٤)

ألقي مساهمون في شركة لصناعة الخامسب الألكتروني Computer مسؤولية إفلاس الشركة على عاتق الخماسين القانونيين بسبب سرقات قاموا بها. وثبت أن الخماسين قد زدوهم بمعلومات غير دقيقة كانت نتيجة خسارة ٣٥ مليون دولار. وحتى الآن دفع ١٢٢ مليون دولار من حد التعطية البالغ ٣ ملايين.

سوء ممارسة التزويد (القبالة)

بعد محاكمة طويلة اضطرت شركة التأمين لدفع مبلغ (٣١ مليون دولار كتعويض لطفل وليلد أصيب بطفل دماغي شديد مع عسى من قبل طبيب مولد كان قد أمن مسؤوليته من جراء ممارسة المهنة.

حادثة سير بأضرار جسيمة (١٩٨٤)

أثناء محاولة أحد المشاة إيجار سائقى الدرجات النارية على التوقف في الطريق العام كان سائق عربة نقل يسائق شاحنة إلا أنه لم يستطع أن يكبح جماع سيارته في الوقت المناسب فاصطدم بالسيارة الموجودة أمامه مما أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة اثنين آخرين بجروح شديدة، وقد طوَّبت بملارين الدولارات كتعويض وفي نهاية الأمر تم دفع ١٢ مليون دولار أمريكي فقط.

حريق هائل يلتهم محطة نووية لتوليد الطاقة

شُبه حريق كبير في مركزين لتوليد الطاقة قيد الإنشاء بطاقة ٩٣٠ مليون ميغاواط لكل منهما. وقد لحق الضرر بالموقع كله تقريباً حيث كان محتلاً بمواد البناء. كان القسم الرئيسي من المبني مؤلفاً من طابق واحد بطوله ٢٨٤ م. وعرضه ٢٠٥ م. ارتفاعه الداخلي ٧ م. مبني من الداخل بمعدن الفولاذ مع دعائم فولاذية وسقف من لدائن الفولاذ. أثناء من الخارج فهو مؤلف من جدران اسمنتية، ارتفاع ٢٠٥ م، وما فوق ذلك منشأ من صفائح معدنية.

أما التقسيمات الداخلية فتقع في:

- ١- المكب: على رقعة مساحتها ١٣٢م^٢، يحتوي على الملفات والمستندات الخاصة بالمعدات والمواد والبضائع لإنشاء مركز محطة الطاقة.
- ٢- غرفة استقبال: مساحتها ٤٠٩م^٢، هذا القسم ملاصق للمكب ويفصله عن الخزن الرئيسي (رقم ٤) جدار اسمنتي ارتفاعه ٢.٥م.
- ٣- مخزن التبريد: يمتد على رقعة ٤٦٨م^٢ أيضاً ملاصق مخزن (رقم ٤) ويفصله عنه جدار اسمنتي. له مدخل واحد فقط من الخزن الرئيسي عبر بوابة كبيرة.
- ٤- الخزن الرئيسي: يمتد على أكبر رقعة من البناء في مركزه حوامل معدنية ارتفاعها ٥.٥م ذات ٥ أو ٦ أجزاء.

ويؤثر في الموقع نظام مكافحة الحريق مؤلف من خمسة أجهزة إطفاء، إثنان منها سعة ٥ كغ من CO₂ وثلاثة سعة كل منها ١٢ كغ من البودرة. وتجزأ البناء هناك أربعة صنابير ممتدة ومتصلة مع مصدر الماء التابع لموقع البناء.

هذا النظام مزود بخزان سعة ١٠٠٠م^٣، مرتفع ومدد بشبكة أنابيب قطرها ١٥٠مم، كما أن لكل صنوبر وصلتان قطر كل منها ٧٠مم.

تتضمن المعدات الموجودة في موقع البناء أيضاً محرك حريق ذو طاقة من ٣٠٠٠ وحدة ضغط وصهرج سعة ٢٥٠ يحتوي على رشوة مغلقة وأنابيب وخراطيم ماء وأجهزة للنفخ... الخ.

كيف وقع الحادث ؟ The Fire

شُبَّ الحريق حوالي الساعة ٩ صباحاً، في يوم عطلة، حيث لاحظ الحارس الشاب دخاناً، فارتحل بعناصر الإطفاء الذين وصلوا الموقع فوراً، وبعد وقت قصير جداً وصلت أجهزة الإطفاء من الخطات المجاورة للمساعدة.

ركز رجال الإطفاء اهتمامهم على مكافحة النار المنبعثة من داخل القسم الرئيسي، وما لبثوا أن وجدوا أن ذلك مستحيلًا بسبب الدخان الكثيف التصاعد

الذي كان يزداد بفعل الرياح المواتية لاندلاع النار أكثر فأكثر، فحاولوا أن ينعقوا النار من الوصول إلى الأبنية المجاورة.

سبب الحريق !! The Cause of The Fire

بعد الحريق، وجد السحان الهوائي مع سلك الدارة الموجودة في مخزن التبريد مرمياً على الأرض، ومن الواضح أن جهاز الوصلة قد خرج من مكانه، بفعل الاحتزاز الطبيعي أو قوة الريح التي كانت تلعب بالبناء، ووقع على مادة قابلة للاشتعال، ومن المفترض بأن العازل احترق بينما زال الجهاز يعمل، وبما أن الجهاز مركب على لوائح قابلة للاشتعال أيضاً فإنها كانت وقوداً كافية لانتشار الحريق.

كان الحريق داخل القسم الرئيسي هنالاً، حيث كميات كبيرة من مواد البناء كانت مكومة، بسبب التأخر في تنفيذ الإنشاء. وكانت تلك المواد ضمن صنابير خشبية أو مغطاة بلوائح قابلة للاشتعال. بالإضافة إلى أن معظم الصناديق الخالية قد وضع فيها نفايات خشبية أو زائفة بلاستيكية.

قدرت قوة الحريق - ٦٥٠ تير جول (أي ١٢٦٠ جول) - حسب السعة الحرارية ١٨٠٠٠٠٠ قوة ضغط من الوقود الزئبي ومتوسط قوة النار ١٧٠٠ ميغا جول ٣م^٣ وفي بعض الأماكن تصل إلى ٣٠٠٠.

ولم يحتاج غاز الحريق الساخن وقتاً طويلاً ليذيب نوافذ وسقوف القسم الرئيسي وخصوصاً بأن الريح التي كانت تهب مساعدة على الاحتراق.

مدى الحسارة The Scope of The Loss

تهدم القسم الرئيسي بشكل كامل، ولم يبق سوى أجزاء ثانوية من المبني تضررت بفعل الدخان وماء الإطفاء. ولكن يمكن استعماله ثانية. كما تأثر بالحريق أيضاً المكب والملفات وبطاقات التدوين، وجميع البضائع التي كانت موجودة في المكب.

كما إن بين المواد المتراكمة في الخزن يوجد معدات تقنية قيمة مثل مضخات

خاصة، وصناعات تحكم مصنوعة من خليط معدني عالي الجودة، وصناعات أمان... إلخ. كلها صنعت خصيصاً لغرض الخطة.

وتضمن غزن التهيئة خزائن تحكم، وخزائن الرسوم والخطوط، وحاسوب الكروني في القسم II ومقومات (أدوات لتحويل التيار المتردد إلى تيار طرفي)... بعد الحريق

After The Fire

لتخفيض قيمة الحسارة، وبغية الإسراع في تقديم وإنجاز العمل، أُخبرت اختيارات على المخلفات لمعرفة إذا كان بعضها ما يزال صالحاً للاستعمال.

وكون الشروع محطة توليد طاقة نووية فإن المقاييس المتبعة تكون على درجة بالغة من الدقة، وكأساس للاختيارات فلقد أُحدث المؤمن له برنامجاً للتحليلات بالتعاون مع لجنة إشراف مختصة.

نقد البرنامج بمساعدة عمرة خاصة (تملكها شركة مونتيج لإعادة التأمين) مزودة بتجهيزات، وقد عملت في موقع البناء لمدة ثلاثة أسابيع قامت فيها:

- ١- بمعلومات تقنية ومساعدات للمؤمن له معاودة بناء المشروع.
- ٢- اختيار عينات وتحليل وحصر للنتائج.
- ٣- توجيه العناصر البشرية على توجع الاختيارات المتبع.
- ٤- تزويد المشروع بأدوات الاختيار الضرورية.

وقد أظهرت تسوية الحسائر النهائية بأنه من خلال استعمال عمرة الاختيار هذه فإنه قد تم تخفيض الحسارة من ٤٦ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار.

لعل التجربة المستفادة من هذا الحادث تؤكد بأن ظروف التخزين في مشروع إنشائي كبير يجب أن تعامل بحرص شديد، وإن خسائر هائلة يمكن أن تقع في أي مرحلة من مراحل المشروع بما في ذلك مرحلة التخزين التي تسبق التركيب والاستعمال. وهذا بلا شك بغني وهم الاعتقاد إن الحسائر تكون كبيرة فقط عندما تحصل الحسارة بعد تركيب الآلات وبدئها العمل.

التقرير السنوي الثاني عشر والميزانية الختامية لعام ١٩٨٧ لشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

نقر مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بدورة اجتماعاته الخامسة والأربعين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ التقرير السنوي عن نشاط الشركة وبمركزها الثاني في ضوء ميزانية الشركة وصناعات الأرباح والحسائر عن عام ١٩٨٧.

ونشير فيما يلي إلى أهم الأرقام والمؤثرات التي تضمنتها الميزانية:

- إجمالي الموجودات للميزانية لعام ١٩٨٧ : ٥٢٥٢٤٥٧٣ ليرة سورية أي ما يعادل ١٣٤٦٧٨٣٥٢ دولار أمريكي باعتبار سعر الدولار الأمريكي ٣٩ ليرة سورية وهو السعر الرسمي المتعقد في الشركة.

وقد وزعت موجودات الميزانية كما يلي:

ل.س	١١٠.٥٦٨٣٨	الاستثمارات: وتشمل العقارات والودائع الممندة الأوقاف المالية : (الأهم)
ل.س	٣٩٨٠٠٤	الموجودات الثابتة: بأصنافها المختلفة
ل.س	٣٥.٧٩١٣٦٤	الحسابات الجارية: وتشمل الذمم المدينة والحسابات المدينة: لشركات التأمين وإعادة التأمين واحتياطيات الأقساط والصرفيات
ل.س	٣١٤٢٣٤٠	الحسابات المدينة الأخرى
ل.س	٢٨٩٢٤٠٢٧	الموجودات المتداولة (الصدوقي والحسابات الجارية لدى الصراف)
ل.س	٣١٤٢٣٤٠	بقابلها في الطرف الدائن: البورد المالية:
ل.س	١٣٧٤٥٦٣٠٠	رأس المال المدفوع والاحتياطيات الإرسالية
ل.س	٢٥٧٣٩٥١٩	الاحتياطيات الفنية والاختصاصية
ل.س	٣١٧١٢٧٧٧	الحسابات الجارية الدائنة
ل.س	٦٧٢٤٩٢٧٧	الحسابات الدائنة الأخرى
ل.س	٦٧٢٤٩٢٧٧	مخصصات ومؤثرات مختلفة

ويلاحظ في هذه النود أن الأرباح طرقت القبية والأصلية لهذا العام والبنية ١٣٧٤٥٦٣٠٠ ليرة سورية تمثل نسبة ١٢٠٪ من إجمالي الأرباح لعام ١٩٨٧ وكذلك فإن الفرق بين الحسابات الجارية المدينة والدائنة هو لصالح الاتحادية بمبلغ (٩٣٣٩١٨٤٥) ل.س.

— اكتسابات عام ١٩٨٧ والتأجيل القبية :

بلغت الأرباح الاجمالية الواردة للشركة في عام ١٩٨٧ (١١٤٤٧٦٩١٤) ل.س أي ما يعادل (٢٢٣٥٣٠٥٥) دولار أمريكي موزعة حسب الاستناد كالتالي :

— أرباح المصحة الأثرية (سورية + ليبيا)	٦٢٩٨٦٧٨٦	ل.س
— أرباح الاتحادي	٥٠٠٤٨٩٦٦	ل.س
— أرباح الاستثماري	١٤٤١٦٦٢	ل.س

وقد وزعت هذه الأرباح بين الفروع كالتالي :

— البحري ضائع	٣٣٥٤٠٣٦٩	ل.س
— البحري لتمام سفن	٥٣٠٣٣٤٢	ل.س
— الطيران	٣٢٧٠٧٣٠	ل.س
— مجموع البحري والطيران	٤٢١١٤٤٤١	ل.س
— المرفأ	٣٤١٢١٨٩٢	ل.س
— السيارات	١٨٨١٣٨٧٢	ل.س
— المندسي	١١٠٢٦٤٧٦	ل.س
— المرفأ	٧٩٣٣٣٢٢	ل.س
— مجموع فروع غير البحري	٧١٨٩٥٤٧٣	ل.س
— المرفأ	٤٦٧٠٠٠٠	ل.س
— الاجمالي العام	١١٤٤٧٦٩١٤	ل.س

— الأرباح الصادرة والمخفظ بها ونسبتها للأرباح الواردة :

بلغت الأرباح المتعاد تأميمها (الصادرة) في عام ١٩٨٧ (٤٠٧٧٥٩٤٨) ليرة سورية و٢٣٥٧٢٪ من إجمالي الأرباح الواردة والأرباح المخفظ بها (٧٣٧٠٠٩٦٦) ليرة سورية ونسبة ٣٦٤٪ ويلاحظ ان هذه النسبة قد ارتفعت عن العام الماضي بحوالي ٢٪ حيث كانت ٢٠٪.

— التوزيعات المسددة : بلغ إجمالي التوزيعات المسددة لكافة الفروع في عام ١٩٨٧

(٧٦٠٢٩٢٠٤) ليرة سورية موزعة بين فروع البحري والطيران وغير البحري بالنسب التالية :

— التوزيعات المسددة في فروع البحري والطيران (٦٦٨٧٦٤٧٧) ليرة سورية ونسبة ٦٢٨٪ من إجمالي أرباحها منها (١٠٨٠٢٦٠٩) ليرة سورية على عائق المهندسين ونسبة ٢٥,٧٪ من هذه التوزيعات.

— التوزيعات المسددة في فروع غير البحري (٤٨٦٣٢٤٣٠) ل.س ونسبة ٦٧,٦٪ من إجمالي أرباحها منها (٥٦٠٣٥٧٥) ل.س على عائق المهندسين ونسبة ١١٪ من هذه التوزيعات.

نتائج الفروع : أظهرت فروع التأمين بعد ترحيل ما يخصها من بيع الاستثمار والصارييف العامة

ويما سابقاً قدره (٥٠٠٤٨٧٦) ليرة سورية موزعة بين فروع البحري والطيران وغير البحري كالتالي :

— صافي أرباح فروع البحري والطيران	١١٠٠٩٤٦	ل.س
— صافي أرباح فروع غير البحري	٣٩٠٣٩٣٠	ل.س

ويلاحظ أن نسبة صافي أرباح الفروع إلى إجمالي الأرباح الواردة هي ٢٤,٢٪ :

— المصاريف العامة : بلغت المصاريف العامة للشركة في عام ١٩٨٧ مبلغاً قدره (٦٧١١٨٥٦) ليرة سورية أي ٥,٨٦٪ من إجمالي الأرباح الواردة.

— أرباح الشركة لعام ١٩٨٧ : بلغت أرباح الشركة في عام ١٩٨٧ وقيل تنزول مخصص الشركاء والطوارئ (٨٣٢٤٨٦٥) ل.س ونسبة ٧,٣٪ من إجمالي الأرباح الواردة ويلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت عن سابقتها في العام الماضي بأكثر من ١٪.

ويشكل عام ورسوم إن جميع المؤثرات تشير إلى التحسن المستمر فإن الاتجاه لتطورها يجب أن يكون في كل الاتجاهات فإن لم يكن بالأرباح الاكسالية والتي لا تزال تؤثر عليها ظروف السوق العالمي فالتطور المتسارعت وزيادة ربحيتها، ومن الجدير بالذكر أن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين قد باعت منذ عام ١٩٨٨ نشاطاً استثمارياً مضمناً يتوقع أن تبدأ آتياً التالية بالظهور في الميزانيات القادمة.

دعوة إلى السادة الباحثين

يسر هيئة تحرير مجلة «الرائد العربي»، أن توجه دعوتها إلى جميع العاملين في مجالات التأمين وإعادة التأمين والاقتصاد، وللباحثين، ولأصحاب الفكر والقلم لتزويد المجلة بنسخ عن البحوث والدراسات والمقالات التي يودون نشرها، والمتعلقة بالمجلات المذكورة سابقاً. وإنها إذ ترحب بذلك كل الترحيب تذكر السادة الكتاب التالي:

- ١- يجب أن تكون المواد المقدمة إلى المجلة ذات صيغة علمية أكاديمية، وأن يقوم الكاتب بذكر جميع المصادر والمراجع التي استقى منها البحث.
- ٢- يجب ألا تكون المواد المقدمة إلى المجلة قد سبق له نشرها في أي مكان آخر من قبل.
- ٣- تصح الأوراق المرسلة إلى المجلة ملكاً لها، وهي غير ملزمة بإعادتها إلى الجهة المرسلة.
- ٤- لا يحق للكاتب الذي تنشر له المجلة بخاصة ما أن يقوم بإعادة نشره في مجلة أخرى دون أخذ موافقة مسبقة من مجلة «الرائد العربي».
- ٥- يقاضى كاتب كل مقال تنشره المجلة مكافأة مالية مناسبة تحددها هيئة التحرير.

أسوأ حادث طيران في بريطانيا

فيما زُصف بأنه أسوأ حادث طيران في بريطانيا، سقطت طائرة الـهينغ (Boeing 747-100 N739 PA) التابعة لشركة -بان أمريكان- في منطقة لوكسبري -Lockerbie- في سكوتلاندا. وكانت الطائرة في طريقها من مطار هيرزو في لندن إلى ديريوت في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى متنها ٢٥٨ راكباً، وطاقم مؤلف من ١٥ شخصاً.

تصل الطائرة منذ عام ١٩٧٠ وكانت قد خضعت قبل حوالي عام من الحادث لتجديد شامل في معدنها، كما أن آخر فحص خضعت له الطائرة كان قبل أسبوع من الحادث، ويُجرى هذا الفحص بشكل دوري للطائرات بعد ٢٥٠ ساعة طيران.

أدى الحادث إلى وفاة جميع ركاب الطائرة والطاقم كما أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص على الأرض، وتعرض عدد من المنازل والمستشفيات للأضرار. وقد تم العثور على قطع من حطام الطائرة على بعد ٨٠ ميل من مكان سقوطها.

جسم الطائرة مؤمن بمبلغ ٣٢ مليون دولار ٢٥٪ منه تحت تغطيته في السوق البيطالي و ٤٠٪ لدى الـهينز والباقي عند شركات تأمين أخرى، كما أن الطائرة مؤمنة تأميناً إضافياً ضد أخطار الحرب، وفي هذه الحالة فإن الحادث ١٠٠٪ سيُقع على عاتق سوق تأمين الطيران البيطالي منها ٤٠٪ سيُقع على عاتق الـهينز.

Lloyd's

Weekly Casualty Report

3/1/1989